اخترنا لك ٧٩



نظرات في ثورة عصرنا الحاضر

بقلم

هارولد لاسكي

الجزء الثاني

اخترنا لك ٧٩

نظرات في ثورة عصرنا الحاضر

بقلم
هارولد لاسكي

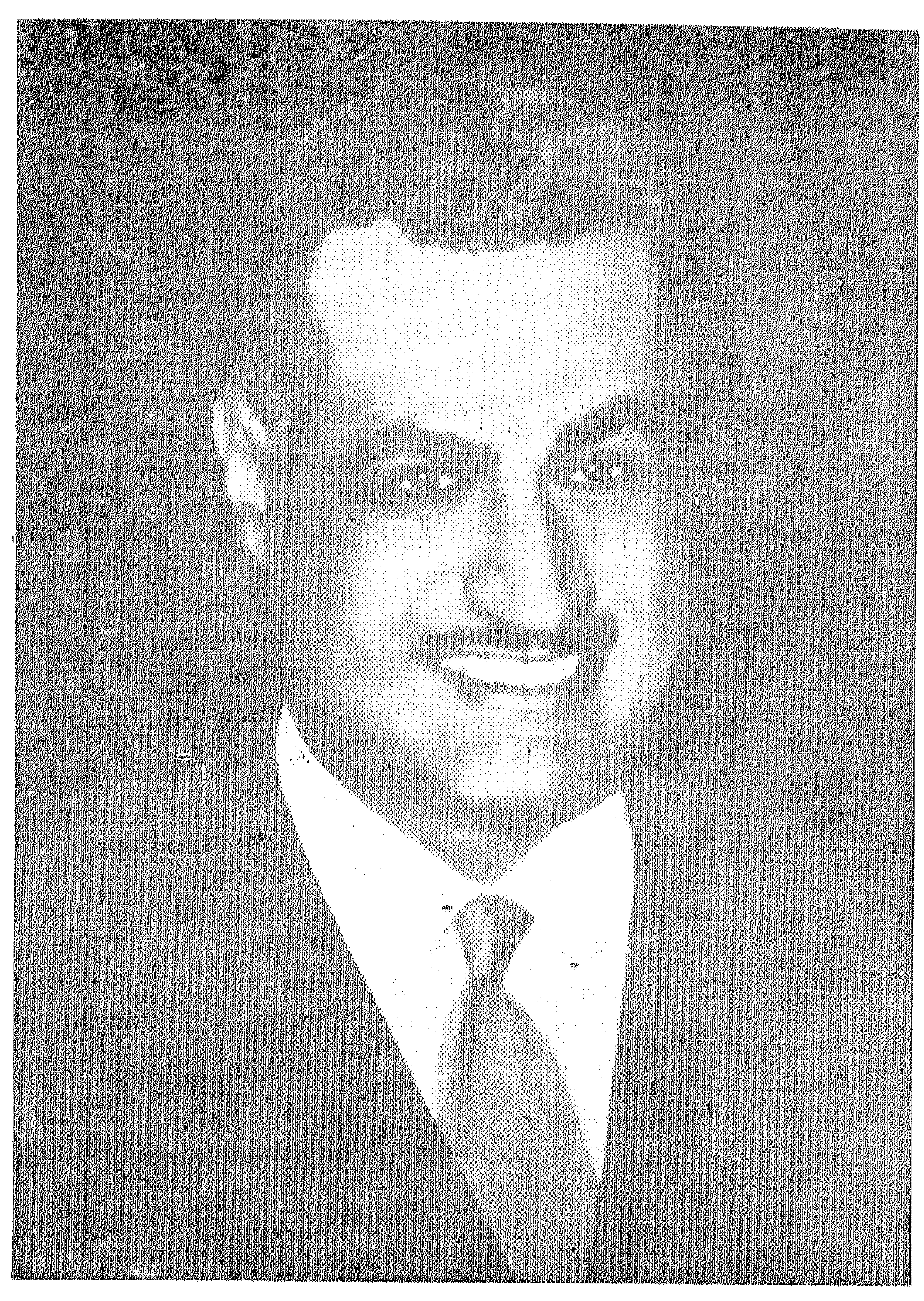
الجزء الثاني

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

REFLECTIONS ON THE REVOLUTION OF OUR TIME

by

HAROLD J. LASKI



الرئيس جمال عبد الناصر

الفصـــل الثالـــث

معنى الفاشية

- ١ -

تتميز الظواهر التى تمخضت عن الدول الفاشية بطابع واحد متكرر ، وعلى الذين يريدون فهم هذه الدول أن يهتموا بهـذا الطابع ، فحكام الدول الفاشية كلها قد وصلوا الى مراكز الحكم لأحد أمرين : اما أنهم ظهروا فى مجتمع منى بالهزيمة فى حرب عام ١٩١٤ ، أو أنهم ظهروا فى مجتمع أصيب بخيبة أمـــل بسبب نتائج هذا الصراع . معنى هذا أن شعور الامة بأن آمالهـــا ذهبت أدراج الرياح ساعد على وصول الحـــزب الفاشى الى الحكم ــ فى كلتا الحالين ، وقد اتجه الحزب الفاشى الى العناصر المضطهدة فى المجتمع القومى : اتجه الى البائع الصــغير الذى يخشى نجاح المستودعات التعاونية والمخال التى تبيع أصنافـا متعددة ، واتجه الى المتعطلين وبخاصة الضباط الذين أحيلـوا الى الاستيداع ، والى صاحب المصنع الصغير الذى يخشى على مصنعه من الشركات المساهمة ، والى المثقف الذى لا يعرف الى أى طبقة ينتمى ، والذى لا يجد له مكانا فى أى منظمة سياسية

تقليدية ، والى «البرجوازى الصغير» الذى لم يعد فى مقدوره أن يكون سيد نفسه •

اتجه الحزب الفاشى الى هؤلاء وهو يشق طريقه الى السلطة ولكن ، حدث (فى كلتا الحالين أيضا) أن كان البرنامج الرسمى للاحزاب الفاشية قناعا يخفى وراءه صلات تختلف عن الصلات الظاهرية اختلافا كبيرا • فلقد حصلت هذه الأحزاب على معظم ميزانياتها بفضل الارتباط بدوائر الأعمال الضخمة ، كما أن القيادة تعهدت ، فى المراحل الأولى ، بالوقوف فى وجه آمال البروليتاريا • والى جانب هذا تغلغلت الأحزاب فى جهاز الدولة الحكومى (أو فهمته ، على الأقل) فالضباط الموجودون فى قوات الدفاع ، ورجال البوليس ، بل الحكام المحليون وموظفو الحكومة ، كل هؤلاء قد تواطئوا مع الفاشيين وسكتوا على كثير من الجرائم التى ارتكبوها •

وعندما وصلت الأحزاب الفاشية الى الحكم ، نبذت البرامج التى سبق أن أعلنت عنها وتعهدت بتنفيذها • أضف الى هذا أنها نفذت نظاما ارهابيا يتناسب مع مبلغ خوفها من وجود أية مقاومة ضدها • وبفضل هذا النظام الارهابى سعت الى القضاء على الخصوم ، وتصفية جميع المنظمات التى قد تعادى الفاشية فى المستقبل • ثم أسسوا دولة تسير على نظام الحزب الواحد ، ويتشكل جهازها طبقا لشكل الحزب ونظامه • ومعنى هذا أن

أى معارضة للحزب انما هى معارضة للدولة • وكانت النتيجة أن أصبح كل مظهر من مظاهر الحياة الوطنية (سواء فى الميدان الحضارى او السياسى او الاقتصادى أو الاجتماعى) خاضعاً لمطلب الحزب ، هذا المطلب الذى ينحصر فى رغبته فى الاحتفاظ بسلطانه • ومعنى هذا – بطبيعة الحال – القضاء على كل الأساليب الدستورية التى سعت الديمقراطيات النيابية الى وضعها منذ الثورة الفرنسية • وأدى هذا – بدوره – الى رفض المبدأ الذى ينادى بأن الفرد غاية فى حد ذاته ، وأن الحقوق كامنة فيه نظرا لأنه غاية • غير أن وضع الفرد تغير فى ظل النظام الفاشى ، فقد أصبح مجرد وسيلة تخدم هدفا ما •

فما هذا الهدف ؟ انه يتمثل فى العمل باستمرار على تقوية شأن الدولة باعتبارها السلطة التى تعبر عن الرسالة القومية • غير أن الدولة هنا هى الحزب الفاشى ، فاذا تطورت الدولة فلا بد من أن يخضع الفرد للحزب الفاشى •

وهكذا تحدد شكل السياسة الفاشية ، سواء فى الداخل او الخارج • ففى الوطن اضطروا الى التدخل حتى لا تزداد موجة الحنق وتتعرض الفاشية للخطر ، وكان عليها أن تقدم للجماهير ما يعوضهم عن النظم التى ترفع مستواهم فى الديمقراطيات الرأسمالية • أما فى الميدان الخارجى فقد اضطرت الفاشية الى انتهاج سياسة عدوانية ، فالفاشية قد ترعرعت بفضل الآمال

القومية التى تحطمت وكان أن استفادت من هذه السياسة العدوانية لأسباب عدة كانت تسعى الى «المجد» فى الخارج ، وبذلك تصرف النظر عن الاستياء فى الداخل . وتطلب هذا «المجد» ارتفاع نسبة التسلح بما يتناسب والمطامح التى يقتضيها أما التسلح فيتطلب أيادى عاملة ، ومن ثم يؤدى الى الاقلال من المتعطلين . وهكذا يدعى العهد الفاشى أنه نجح فى الميدان الاقتصادى . غير أن السعى وراء «المجد» يتطلب انتصارات ملموسة . وهكذا تضطر الدولة الفاشية الى التلويح باجراءات عدوانية ، بل تسعى من أجل ايجاد مكان لها تحت الشمس . وهى لهذا تختار خصما ضعيفا ترغمه على الاستسلام ، فاذا كان الخصم عنيدا فانها تتخذ من ذلك ذريعة لاعلان الحرب واعتبارها مقامرة شرعية . والحرب ، أو خطر الحرب ، يلم شمل الأمة ، حتى لحظة الهزيمة على الأقل . وهكذا تتعذر مقاومة الحكام فاذا انتصر الحكام فى هذه الحرب ازدادت هيبتهم . واذا سارت الأمة الى الأمام عن طريق سلسلة من الفتوحات والغزو باتت الأمة قريرة العين وهى التى عانت من الهزيمة ، او خيبة الأمل ، فى الماضى . واذا استثنينا الخصوم الألداء ، قلنا : ان الغالبية ستتأثر بهذا النجاح الذى تحرزه الفاشية فى ميدان التوسع الاستعمارى .

ولقد هاجم نقاد الفاشية من الماركسيين أنها مجرد تعبير عن

الرأسمالية الاحتكارية المنحلة • وقالوا انهـــا لا تؤثـر على العلاقات الطبقية فى أى مجتمع تسيطر عليه ومن مميزاتها أنهـا تبقى على الاغنياء فيما هم عليه من غنى وعلى الفقراء فى فقرهم وهم محقون فى ذلك • وأشاروا الى أن قيام الفاشية لم يكـن ليثبت اقدام الرأسمالية الاحتكارية فحسب ، بل انه كان يقضى على كل أمل فى سبيل حماية الضعيف • وأشاروا أيضا الى أن القضاء على نقابات العمال والاحزاب الاشتراكية يترك العمـال ضعفاء لا حول ولا طول لهم أمام أصحاب الاعمال وأن الحكـم الفاشى دائما ما يصحبه هبوط فى مستوى المعيشة • ومن ثـم فانهم يدللون على أن الفاشية تقوم على أساس احلال الدكتاتورية التى يتحكم فيها كبار الاحتكاريين محل الديمقراطية الرأسمالية وأنها ملاذ الرأسمالية عند عجزها عن الابقـــاء على امتيازات الطبقة الحاكمة والتنازل عن بعضها لجماهير الشعب •

والواقع أن هذا التحليل يقوم على الحقائق وان كنت أعتقد أنه لا ينطوى على جميع الحقائق المتعلقة بالموضوع • وما من أحد يستطيع أن يدرس تاريخ استيلاء موسولينى وهتلر على السلطة دون أن يتبين أنهما كانا يقومان بتوجـــيه المشروعات الاحتكارية الضخمة • ونتيجة لوجود هذا العنصر فى المجتمع حصل كل منهما على المساعدات المالية التى كان يحتاج اليها ولكن كان هذا على حساب الطبقة العاملة وثمة عنصران آخران على

جانب كبير من الأهمية لفهم الفاشية لم يلتفت اليهما اتباع ماركس
أما العنصر الأول فهو قدرة كل من موسولينى وهتلــــر
على تكوين حركات جماعية بين الجماهــير ٠ فقـــد كان فى
مستطاعهم أن يضموا الجندى الى المفكر الى الشاب الثائـــر
الى التاجر البورجوازى كما أنهم كانوا يجتذبون اهتمام النساء
ويقوم هذا العنصر على شيئين اولهما استغلال المشاعر القومية
بالوعود بالمستقبل الباسم وتحقيق الوحدة للشعوب التى تشعر
بالفشل والتفكك ٠ ولقد عرضت الفاشية أيضا التوسع فى الوقت
الذى يثبت فيه عجز الحكومات المناهضة ٠ وقد عرضت أيضا
مستقبل العمل فى الجيش والتمتـــع بســلطة اصدار الاوامر
على الذين ينضمون اليه فيشعرون بأنهم يسيرون فى طريق معين
وأنهم يقومون بعمل ما قد وكل اليهم ٠ وكان من السهل على
الفاشيين ان يجعلوا اعداءهم هدفا للمهنة التى كانت قدتعرضت
لها بلادهم حتى يجعلوا هزيمتهم نصرا لبلادهم ٠ والواقــع أن
ايطاليا والمانيا فيما بعد عام ١٩١٨ كانتا تضمان عددا كبيرا من
الأشخاص الذين كانت الحماسة تدفعهم للقضاء على الشـــعور
بالخيبة وكان هؤلاء الأشخاص قادرين على أن يجدوا فى العنف
وسيلة للتعويض عن الفشل بالعدوان ٠ ولما كان معظم المتعرضين
لهجومهم من أعضاء نقابات العمال الذين كانوا موضع كراهية
رجال الأعمال أو من اليهود الالمان الذين كانوا يعتبرون عنصرا

دخيلا على الحياة القومية فكان يعتبر العنف الفاشى مساهمة من أجل وضع نظام المستقبل الذى تصبح فيه الحركة النقابية مشلولة والذى تنزع فيه ممتلكات اليهود وتعطى للاشخاص الذين يعجزون عن منافسة اليهود وجها لوجه . ولكن لما أسفر كل ذلك عن ازمة اقتصادية وانقسام الاحزاب فكان من الواضح أنه لابد من انفجار البركان . ولو عملت الحكومتان الايطالية والألمانة على مقاومة هتلر أو موسولينى فى بداية أيامهما لما ظهرت أية صعوبة فى سبيل القضاء على حركتيهما غير أن القوى المعارضة لهما لم تكن من الوحدة بحيث تستطيع مواجهتهما .

ولقد انقسم العمال على أنفسهم وبدءوا يكرهون بعضهم البعض أكثر من كراهيتهم للعدو المشترك ثم واجهوا جيشا مدربا ومنظما كان يقول لجماهير المواطنين الذين يجهلون السياسة شيئا واحدا فقط فى الوقت الذى كان فيه المواطنون مشتبكين فى صراع لا نهاية له . وكانت الفاشستية تؤيد فى الوقت نفسه كل ما كانت تعرضه الأحزاب اليسارية وكانت بالاضافة الى ذلك اكثر مهارة من هذه الاحزاب فى استغلالها للتقاليد القومية من الناحية النفسية . وبدا على اليساريين تخليهم عن اتجاههم الأصلى فرأى كل من موسولينى وهتلر أن استرداد الفاشية لقوتها عنصر هام فى برنامجهما . والواقع

أن المبالغة فى النزعة القومية بالنسبة للدولة التى تعانى من مرارة الهزيمة لون من ألوان الترف التى لابد منها . وبينما كانت الفاشية تستند الى أمجاد الماضى كان اليساريون يطالبون بالتخلص من الذكريات العديدة التى اسبغت عليها الذاكرة طابع القداسة . ولاشك أن أسلوب الفاشيين فى الدعاية كان - فى هذا الصدد - ينطبق على ما كان متوقعا له كما كان أسهل من الأسلوب الذى يتبعه منافسوهم . وكان اصرارهم على أن استيلاءهم على السلطة سيؤدى الى تعويض الهزيمة الماضية دليلا على افتقار الدعاية اليسارية الى الحساسية .

وثمة خطأ آخر وقع فيه اليساريون وهو دعوتهم لمبدأ ثورى دون دراسة العوامل الدافعة للقوة . ويتجلى هذا بشكل واضح فى انفجار المشاعر الثورية فى ايطاليا باستيلاء العمال فى عام ١٩٢٠ على المصانع . وكان أمامهم أحد السبيلين اما أن ينتقلوا من مرحلة الاستيلاء على المصانع الى مهاجمة الدولة ، أو يقبلوا الهزيمة التى كانت تخلق العداء فى كل عنصر من عناصر النظام التقليدى . وعلى أى حال فانهم اختاروا السبيل الأول وكان فى ذلك اشارة الى عجزهم عن الاستيلاء على السلطة والى خضوعهم للحكومة القوية لو فرضت عليهم . وقد أدى هذا الاستنتاج الى تحالف موسولينى والطبقة الحاكمة فى ايطاليا . ومن ذلك الوقت أخذ موسولينى يحكم بالقوة فلم

يجد لدى أحد من معارضيه الشجاعة لتحدى سلطته . وكان الوضع فى ألمانيا لا يختلف كثيرا عما كان فى ايطاليا .

اننى أفسر التجربة الاشتراكية فى ايطاليا والمانيا قبل موسولينى وهتلر برغبة الاشتراكيين فى حكم أولئك الذين يخافون من الحكومة فقد رفضوا تولى مهام الدولة كما واجهوا أعداءهم الذين كانوا يصرون على استغلال الحكم لتحقيق الحد الأقصى لسلطة القسر والاجبار . ويؤدى بى هذا الموضوع الى المظهر الثانى من مظاهر الفاشية الذى أغفله الماركسيون فى تحليلهم لها . وعلى الرغم من أن استيلاء الفاشية على السلطة كان مقترنا باتحاد زعمائها مع الطبقة الحاكمة فى الديمقراطية الرأسمالية ولم يكن استيلاؤها على السلطة مجرد وسيلة فى أيدى الرأسمالية الاحتكارية .

وكانت الفاشية تهدف الى القضاء على الرأسمالية لسببين أولهما أنها كانت مضطرة الى مواجهة مشكلة البطالة وثانيهما أنه كان عليها أن تعيد من جديد بناء التقاليد القومية وتزيل الشعور بالخيبة الذى بدأ يسود بعد الحرب العالمية الاولى . وقد توصل الفاشيون الى وسيلتين لمواجهة المشكلتين السابقتين وهما وضع برنامج للاشغال العامة يسمح باتباع سياسة خارجية متهورة . وكان المرجو من الحل الاول التغلب على البطالة

بينما يهدف الثانى الى جذب اهتمام الناس بعيدا عن السياسة الداخلية •

ولكن السياسة الخارجية المتهورة يجب أن تقوم على اعادة التسلح الذى يمكن بدوره من استيعاب عدد كبير من العمال العاطلين وكان ذلك يؤدى لا الى تهدئة موجة السخط التى أثارتها الحكومة وعجزت عن مواجهتها فحسب بل ان التسليح سيقوى سمعة الفاشيين بين صفوف العمال فيعوضهم عن الحركات التى فقدوها •

وكان برنامج التسليح يتطلب مميزات قدلا تتوفر فى ظل النظام الرأسمالى مثل سيطرة الدولة على الاستثمار والاستيراد وتحديد الارباح بل ان ذلك يسفر عن خطر جديد وهو الاقتراب من مستوى العمالة وما يصحبه من التضخم الذى يؤدى الى ارتفاع الأسعار ثم مطالبة العمال برفع أجورهم لذلك اضطرت الحكومة الفاشية الى تحديد استهلاك السلع الاستهلاكية بالبطاقات وتحديد الاسعار وهكذا وجدنا أن المانيا قد أصبحت فى عام ١٩٣٩ قد تخلت كلية عن جميع مميزات الاقتصاد الرأسمالى الحر •

ولكن هذا أدى الى نتائج أخرى اذ قل استهلاك جماهير الشعب للسلع فانخفضت أرباح تجار السلع الاستهلاكية مما اضطر الكثيرين الى اغلاق متاجرهم والعمل بالصناعة • ونتيجة

لذلك استطاعت الفاشية ان تقوى الوحدات الصناعية الضخمة، ولكنها عملت من ناحية أخرى على اخضاعها لأنها تقيدت ببرنامج التسليح الذى يهدف الى استرداد مكانة الدولة •

ولما كانت الفاشية تعمل على مواجهة البطالة واسترداد العزة الوطنية مع تجنب حدوث تضخم وارتفاع الاسعار مما قد يؤدى الى اثارة التذمر فانها عملت على تحديد الارباح حتى لا يحاول العمال مقارنة اوضاعهم باوضاع أصحاب الاعمال • غير أن تحديد الارباح كان يحدث تأثيرا سلبيا فانه لم يبعث الأمل، ولكى يكون نظام الحكم ثابتا ومستقرا فلابد من أن يبعث الآمال • لذلك اضطر الزعماء الفاشيون الى أن يجعلوا اعادة التسليح أساسا لسياسة التوسع الاستعمارى • واضطروا الى بذل الوعود بجنى ثمرة التضحية الحالية فى المستقبل • ولو لم يكن التوسع ليتيح الفرصة لزيادة مكاسب الدولة فما كان بوسع الفاشيين اقناع العمال أو أصحاب المصانع • وقد أصبحت الحرب نتيجة محققة للتوسع عندما يبلغ مرحلة معينة •

— ٢ —

لقد ذكرت من قبل عرضا مبسطا للمشاكل الاقتصادية التى تواجهها الفاشية وأوضحت كيف يمكن مواجهة هذه المشاكل

بارضاء طبقة الرأسماليين عن طريق القضاء على نقابات العمــال وسحق قوتهم وبارضاء طبقة العمال بالقضاء على البطالة وتحديد الأرباح • وفى نفس الوقت حصلت على التأييد من الدول التى كانت تخشى الفاشية • وأدى الخوف بالتالى الى توسيع رقعتى المانيا وايطاليا فتدفقت الارباح نتيجة لسياسة التوسع • وانبعث الأمل فى امكان رفع مستوى المعيشة الذى يؤدى بدوره الــى كفالة الأمن للشعب والاستقرار للحكومة •

ولقد كانت خطة الفاشية ضعيفة لأنها كانت تعتمد على الغزو والفتح دون أن يكون هناك ما يساعد هذا العمل فى الداخل • والواقع ان الرعب الداخلى كان معادلا للتهديدات الخارجية • وكانت الدول الرأسمالية تبذل الجهود لتهدئة خواطــر زعماء الفاشية الذين كانوا يأبون السلام فقد كان السلام يعنى تحويل نظر الشعب من المغامرات الخارجية الى المآسى الداخلية • ولما أصبح هذا الاعتقاد واضحا لا جدال فيه ــ كما حدث عنــــد الاستيلاء على براغ ــ لم ينتظر العالم الا الشرارة التى تعجل من وقوع كارثة الحرب •

اذا فما جوهر الفاشية ؟ انها ثمرة من ثمار الرأسماليــــة المضمحلة وهى ضد مصالح الملاك فى الديمقراطية التى تسعى لتثبيت علاقات الانتاج التى ينطوى عليها المجتمع الرأسمالــى والواقع انها لا تهدف الى سحق الديمقراطية فحسب بل انهــا

تستغل المشاعر القومية لتبرير سياسة المغامرة الخارجية التى تقوم بها على أمل تخفيف حدة الآلام الداخلية التى تدل على اضمحلال الرأسمالية • والواقع أن نجاح الفاشية يقوم على احتجاج رجال الأعمال على مطالب العمال • ولكى تصبح هذه الاحتجاجات ذات اثر فعال فان رجال الأعمال يعملون على تأييد أحد الزعماء الشعبيين وأتباعه الذين اتفقوا على سحق قوة العمال • وعندما تتمثل الدولة فى شخصية فانه يستخدمها فى سبيل حل المشاكل التى جعلته يصل الى السلطة • غير أن الدافع الوحيد له هو الرغبة فى البقاء فى الحكم دون أن يكون له أى مذهب حقيقى • وهو يفهم النجاح على أنه تسليط سلطة الدولة على الأمة • أما القيم التى يعتقد فيها فهى تلك القيمة التى يمكن ان تساعده على النجاح •

والحقيقة أنه صورة للامير كما جاء فى كتاب ماكيافللى • ولكى يستمر فى كرسى الحكم فيجب عليه أن يقضى على كل فرصة يتيحها اجراء دستورى لخلعه عن الحكم لذلك فانه يضطر الى أن يكون طاغية يتمتع بسلطة مطلقة• غير أن الاستبداد المطلق لا يمكن أن يقوم الا على الخوف لذلك فانه يتخلص من حكم القانون ليحل محله حكم الرعب • غير أن الرعب وحده لا يكفى لذلك يصبح من الواجب عليه ان يتوصل الى الأساليب التى تمكنه من الحصول على رضا الناس بسلطته فيلجأ الى

الدعاية . غير أن الدعاية لابد وأن ترضى مصالح مختلفة فيميل الطاغية الى مبدأين هما استغلال المشاعر القومية اما المبدأ الثانى فهو عدم الأخذ بأى مبدأ ثابت للتنظيم الاجتماعى والاقتصادى.

- ٣ -

اننا نريد أن نتوصل الى الأساليب التى تؤدى الى القضاء على الفاشية باعتبارها نظاما يقضى على كل القيم الا فيما يتعلق بالقوة فانه يستخدم الحرب على أنها سلاح طبيعى للسياسة القومية . والواقع أن هناك سبيلين يجب اتباع أحدهما فاما أن يقضى عليها أو أنها تترك لتستعبد الجنس البشرى .

الواقع ان الاضطراب الذى كان سائدا فى ايطاليا وفشل الحكومة البرلمانية والجهل المستشرى وعجز ايطاليا عن احتلال مركز هام بين الدول الكبرى نظرا لقلة مواردها الطبيعية وتعرضها لفترات طويلة للحكم السىء وعدم وجود حكومة نيابية صحيحة وعجزها عن ارضاء أية طبقة فى نطاق الديمقراطية الرأسمالية والخيبة التى منيت بها ــ كل هذه الاشياء كانت تبرر قيام الحكم الفاشى بها .

وان كنا نستطيع بسهولة تبرير قيام الفاشية فى ايطاليا فاننا

نواجه مشكلات اعمق عندما نحاول تبرير قيام النازية فى المانيا. فقد كان مستوى التعليم فى ألمانيا أعلى من أية دولة أخرى ، كما كان التقدم العلمى فيها قد بلغ مرتبة عالية . وكانت الحركة الاشتراكية منظمة فيها وفى مجال الفكر كانت تسبق فرنسا فى كثير من الاوقات . ولا شك أن خضوع هذه البلاد المتقدمة لهتلر وأعوانه مما يثير الدهشة .

ومما يثير الدهشة أيضا أن مئات الألوف من الألمان قد تقبلوا الحكم الجديد وأخلصوا له بين تلك الشعوب الحرة التى لم تتعرض للضغط أو الخوف الذى تعرض له الألمان فى ظل حكم هتلر .

وقد وجد الكثيرون ما يغريهم على تفسير قيام الفاشية فى المانيا بالطابع القومى الذى يغلب على الشعب الألمانى فيقال مثلا انهم يريدون أن يكونوا محكومين وانهم يقبلون السيطرة والطاعة ولكن هذا التفسير يدل على البساطة فى التفكير بل انه يجعلنا نتغاضى عن الاعتبارات الهامة التى تجعلنا نفهم الأسباب المنطقية لظهور الفاشية .

لقد ظلت المانيا زهاء قرن من الزمن جسدا بلا روح ، كما أنها كانت تفتقر إلى ثورة الطبقة الوسطى على عكس فرنسا وانجلترا . وكانت حركة التصنيع فيها نتيجة لتحالف رجال الأعمال والجيش من ناحية والطبقة الارستقراطية وكبار رجال

الحكومة من ناحية أخرى • وكانت مراكز الدولة الكبرى فى أيدى نفس الطبقة التى كانت تسيطر عليها فى القرن الثامن عشر بل اننا نستطيع أن نقول ان المانيا ظلت حتى نهاية عام ١٩١٤ دولة لها مميزات القرن الثامن عشر وتتمتع بالأساليب الحديثة • وكان أكبر حدث فى تاريخها فى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو أنه لم تقم بها ثورة كبيرة •

ويمكننا أن نقول ان تاريخ المانيا بأكمله هو الذى أدى الى فشلها فى عام ١٨٤٨ ويرجع فشلها الى حد ما الى عدم تحالف الطبقة الوسطى وطبقة العمال الذى يعتبر شرطا أساسيا لنجاح الثورة البورجوازية • كما يرجع فشلها ايضا الى أن الاحوال الصناعية لم تكن متقدمة فى ألمانيا فترة ما قبل الامبراطورية بحيث تسمح بتدعيم القوى المعادية للاقطاع لتأليف جبهة قوية • وعلى الرغم من أن الطبقة الوسطى فى المانياامتلكت بعض الثروة فقد ظلت السلطة فى أيدى اولئك الذين كانوا يسيطرون عليها فى القرن الثامن عشر فقد احتفظوا بنفوذ وسلطة الطبقة الحاكمة وكانت اهداف البورجوازية الألمانية تخضع دائما لأغراضهم ولقد رضيت البورجوازية الألمانية بمكانتها الدنيا فى مقابل زيادة أسباب الرفاهية التى تنعم بها •

ولقد أسفرت هزيمة الامبراطورية فى عام ١٩١٩ عن تحالف البورجوازية والعمال لخلع المسئولين عن الهزيمة من مناصبهم

والواقع ان جمهورية «فايمار» لم تكمل الثورة التى حاولت القيام بها وسبب ذلك أولا ان استكمال الثورة كان يعنى قيام حرب أهلية بين العمال والطبقة الوسطى ولم تكن الجمهورية مستعدة لذلك وثانيا الى عدم تسامح بريطانيا وفرنسا لقيام هذه الثورة خوفا من انتقال عدوى البلشفية اليها .

هكذا ذاع اليأس والشعور بالفشل فى المانيا وأصبحت جمهورية فايمار عاجزة عن مواجهة البطالة المتفشية فى نطاق الديمقراطية الرأسمالية وظهر التبرم بين العمال وأخذ كبار رجال الأعمال يكنون لها الكراهية لأنها عجزت عن الرجوع الى حالة الامبراطورية فى بادىء الامر كما كان يكرهها البورجوازى الصغير لأنها لم تمنح له الضمان الاقتصادى .

وكان هتلر أشبه بالجلاد الذى جاء ليتولى السلطة ليضع حدا لهذا الصراع الداخلى . ولكى يعزز سلطته كان عليه أن يقوم بأشياء ثلاثة فكان عليه أن يعيد لألمانيا مكانتها فى المحيط الدولى وأن يستعيد تقاليد الطاعة بين الألمان المدنيين وأن يتيح الوظائف لآلاف الاشخاص الذين لاعمل لهم بل لامبدأ لهم والذين كانوا يعرفون أنهم كانوا يريدون السلطة والراحة المادية ولم يستطيعوا تحقيقها فى ظل حكم فايمار .

وهكذا جاء هتلر ليدمر لا ليفى بوعوده . فقد سبقه مثلا نابليون الذى أشعل نيران الحرب واستخدم الارهاب ولكنه

كان رسولا يمثل فكرة معينة • أما هتلر فلم تكن لديه أية فكرة يريد نشرها اللهم الا كراهيته لحضارة فشل فيها • وعندما تولى السلطة فى المانيا لم يكن أمامه الا العمل على زيادة سلطته فكان عليه أن يقضى على المعارضة كلها وعندما تحقق له ذلك كان عليه أن يبسط سلطانه لأن ذلك اولا كان يضمن له تحقيق المجد فى الداخل مما يحول دون قيام أية معارضة جديدة فى وجهه أو بالاحرى يعوق قيامها وثانيا كان ينطوى النظام فى حد ذاته على تهديد التنظيمات المستقرة فى الخارج • وكان عليه أن يقوى لأنه كان يشعر بحاجته لهذه القوة ان آجلا او عاجلا • كما أن تقوية الجيش وانتاج السلاح كان يضمن له القضاء على البطالة وهكذا مضى هتلر فى زيادة قوته بالتهديد فلم يجد معارضة من الخارج فكان ذلك يزيد اطماعه ويثبت لرعاياه أن مرحلة العبودية التى بدأت بعد معاهدة فرساى قد ولت دون رجعة • وبدأت اساليب هتلر توقظ فى الألمان روح الكبرياء والعزة القومية • ولقد عزز هذا الشعور بالكبرياء وبما يتسم به الألمان من البراعة فى التنظيم والقدرة على العمل • وهكذا أقام أكبر جهاز حربى فى تاريخ العالم • ولكنه بعد أن أقام هذه القوة الحربية أصبح أسيرا لها •

وكان عليه أن يختار بين المضى فى التسلح أو التوقف عنه• غير أن وقف التسليح كان من شأنه أن يؤدى الى انتشار البطالة

ثانية واثارة التذمر أما المضى فى التسلح فكان يثير مخـاوف الدول الأوربية الكبرى من سيطرته على العالم . ولو أقدم على وقف عمليات التسليح لكان يجب عليه أن ينادى بمبدأ معـين يقيم عليه تنظيم الحياة فى ألمانيا ولكنه فى الحقيقة كان يفتقـر الى هذا المبدأ . لذلك مضى فى عمليات التسلح . والحقيقـة أنه لم يكن يعتنق أية فكرة ايجابية فكان يكتفى فقط بالنـداء بتصحيح الأخطاء التى ارتكبها من جلبوا الفشل لألمانيا . ولكنه بعد القضاء على اعدائه لم يكن يعرف ماذا يفعل وعندما قـوى المانيا لجأ الى التوسع .

وكان عليه أخيرا أن يقامر بالدخول فى الحرب ولعلنا نلحظ براعته فىالتدمير بنظرتنا الى القـوى التى استخدمهـا فى استعداداته للحرب التى كانت تنطوى على ثلاثة عناصر : العنصر الأول هو اخفاء مدى وطبيعة خططه والعنصر الثانى هو تحالفه العلنى والسرى مع الحركات المماثلة له فى الـدول الأخرى والعنصر الثالث هو مدى استخدامه للمخاوف الناشبة فى كـل دولة يحتمل أن تشتبك معه ـ تلك المخاوف التى تظهر التناقض الذى تنطوى عليه الديمقراطية الرأسمالية .

- ٤ -

تعتمد المدنية على شيئين ، فهى تعتمد على قوة المنطـق فى توسيع نطاقها فى عقول وعادات الناس كما أنها باعتبارها وظيفة من وظائف هذه القوة ــ تعتمدعلىقدرتنا على احلال المبادىءالقانونية المستقرة التى تتحكمفى سلوك أى انسانأو مجموعةمن الناسمحل الاحكام الجزافية • والواقع أن التهمة التى توجه الى الفاشية سواء أكانت فى ايطاليا أو ألمانيا فهى أنها تنكر هذين العنصرين معا • وبانكارها لهما تعرف نفسها بأنها عدو المدنية •

انها عدو المنطق لأنها تقوم على التأكيد بأن استخدامالعنف دون مبدأ أو وسيلة للحصول على القوة له ما يبرره • فهـى على استعداد لاستخدام الاجبار والقسر حيث لا يمكن الاقناع• انها ايضا ضد حكم القانون فقد كانت التجربتان اللتان مـرت بهما ايطاليا منذ عام ١٩٢٢ والمانيا منذ عام ١٩٣٣ دليلا علـــى ذلك • فقد قامت كل منهما على العدوان الداخلى والخارجى • ويعتبر اغتيال ماتيوتى الذى دبره موسولينى وحادث ليلـــة ٣٠ يونية عم ١٩٣٤! مثالين على ذلك الاحتقار لحكـم القانـون فى الشئون الداخلية •

والواقع أن تجاهل مبادىء القانون المقررة فى الداخــــل يقابلها احتقار المعاهدات وقواعد الاتصالات الدولية فى مجــال

العلاقات الخارجية • وكان كل من هتلـــر وموسولينى على استعداد لبذل الوعود وسحبها فى أى وقت حتى قبل أن توضع على بساط البحث ولقد مجدا الحرب وأكدا للناس أنها الوسيلة الطبيعية لحل المنازعات الدولية • ولو كان قد تحقق لهمـــا النصر فربما اتفقا معا على جعل أوربا وافريقيا ضيعتين واسعتين يقومان باستغلالهما لصالح سلطتهما •

وعلينا أن نتذكر دائما أن هذا الاستغلال كان سيخلو من كل معنى وأنه كان سيخدم مصلحتهما فقط • وتشير عبـارة موسولينى «جثة الحرية العفنة» الى رأيهما فى الطبيعة البشرية التى لا يظهران نحوها أى احترام • ويعتبر انتصار الفكـــرة الفاشية انتصارا للوحشية فى الانسان على قدرته على الارتفاع فوق مستوى الغريزة الانسانية •

ولقد حاول العلماء التعرف على أصول هذا الاتجاه فيمـــا كتبه الفلاسفة فعزاها احدهم الى كانت وآخر الى فخته وثالث الى هيجل وقال بعضهم انها ترجع الى تأثير سوريل فى خلطه بين فلسفة المتطهرين وفلسفة ماركس على عقلية موسولينى • ونحـــا آخرون نحوا آخر فأخذوا يفسرونها بفلسفة المؤرخـين الألمان فعزاها بعضهم الى ترتشكى او فون سيبل وبعضهم الآخر الى مومسن وما كتبه عن عبادة قيصر او درويزن •

انني أعتقد أن جميع هذه المحاولات خاطئة لأن الفاشية فى

جميع أشكالها لا تنطوى على أية فلسفة . غير أن الفلاسفة دائما ما يفتشون عن أصول الأشياء بيد أن الأمر لا يتطلب البحث فيما وراء الطبيعة لتعليل اطماع هتلر وموسولينى . فلا داعى لوجود فلسفة تعلل سلوكهما . ومن العبث تشبيههما بلوثر وكالفن وكرومويل وواشنطن وماركس ولينين على الرغم من أن هؤلاء كانوا ثوريين لأن هؤلاء الاشخاص كانوا مدفوعين لتحقيق غرض اوسع من أن ينحصر فى مصلحتهم . فقد كانوا يخدمون المبادىء التى كانوا ينادون بها دون أن يكونوا سادة المبادىء . وكانوا يعملون على ادخال هذه المبادىء فى القانون فيصبحون مقيدين بها مثلهم مثل جميع المواطنين . وان وضعنا هتلر وموسولينى فى مصافهما فاننا نكون قد خلطنا بين الثورى والخارج على القانون .

ان استيلاء هتلر وموسولينى على السلطة ما كان ليتم الا فى المجتمع الذى لا تربطه أهداف مشتركة لأنه تعبير صادر عن مجتمع يسير بخطوات سريعة نحو الانحلال . وفى ظل الفاشية يموت احترام القانون نظرا لانعدام الايمان المشترك بأهداف القانون .

هكذا يكون المجتمع فى حالة حرب أهلية وتفقد الدولة قدرتها على فرض نظامها . وتصبح سلطة الخارجين على القانون من القوة بحيث لا يكتفون بمنافسة الجماعات السياسية العادية

فحسب بل انهم يتحدون سلطة الدولة نفسها لأن سلطة أولئك الافراد تكون قد أضعفت السلطة التقليدية ـ وهذا ما لاحظناه فى تجربة هتلر وموسولينى واتحدت مع القوى التى تعتمـد عليها بحيث يبدو استدعاء الخارج على القانون لاعادة العلاقات التقليدية بين الدولة والرعية أمرا طبيعيا • وأول رغبة يسعى لتحقيقها مثل هذا الشخص هى تفوقه فى السلطة وأول شرط لهذا التفوق فى السلطة هو ارضاؤه لاخوانه الخارجين على القانون الذين يسيطر عليهم والذين يعتمد هو على تأييدهم • والرغبة الثانية التى تعتمل فى نفسه هى القضاء على مصدر المعارضـة الخطيرة التى قد يتعرض لها •

ان المجتمع يصل الى الفاشية عندما تتناقض العـلاقات الإنتاجية • ومن شأن هذا التناقض ان يجعل عمليات الدولـة عاجزة عن ارضاء جزء كبير من المواطنين الذين تـكون طاعتهم لأوامرها أمرا مشكوكا فيه • وعندئذ تقوم الاضرابات والثورات والمظاهرات ويضطرب السلام ويذيع الشعور بالخيبة والفشل • وقد رأينا كل ذلك فى الفترات السابقة لعهد الاصلاح والثورة الفرنسية وثورات عام ١٨٤٨ • وقد صحب هذه الاحداث حروب وثورات وأسفرت كلها عن توازن جديد بين العلاقات الإنتاجية والقوى الانتاجية ويعقب هذه الفترات تجديد فى السلطة ، كما يتفق التوازن الجديد مع التوسع فى القوى الانتاجية • ولقـد

ساعد هذا التوسع على خلق مستوى جديد للمعيشة وشعور جديد بالقوة والرفاهية لأولئك الذين لم يكتفوا بمجرد الصياح بل أظهروا استعدادهم للقتال من أجل ذلك . ولذلك يشعر المجتمع بأن أعضاءه لهم أهداف مشتركة فى الحياة فيحل الأمل محل الخوف .

ولا أعتقد أن كل أولئك يمكن أن يحدث عندما يستولى على الحكم الخارجون على القانون اذ لا تكون لهم فلسفة ثابتة ولا يرسمون لأنفسهم طريقا يتبعونه لاقامة علاقات سلمية اذ أنهم يضطرون الى اقامة حرب أهلية دائمة من أجل احتفاظهم بالسلطة والى اقامة حرب دولية دائمة فى الخارج للحيلولة دون هزيمتهم فى الحرب الاهلية . وضرورة خلق الارهاب تعنى عجزهم عن اكتشاف الظروف التى تؤدى الى التوسع الاقتصادى الذى يتوقف على الشعور بالأمن والثقة وهو ما ينكره الارهاب ويصبح الناس فى خوف من حكامهم ومن جيرانهم بل من أنفسهم وأفكارهم أيضا . فهم لا يعرفون ما يأتى به الغد .

ولا يمكن أن يتم التوسع الاقتصادى حيث توجد الفاشية لأن سيطرتها على الحياة الاقتصادية تعنى اساءة استخدام موارد الثروة من أجل التسليح . وتؤدى سيطرتها على عملية الانتاج والتجارة الخارجية لهذا الغرض الى شل حركة التجارة الدولية ولقد أدت الفاشية بالتالى الى خفض مستوى المعيشة بين الشعب

وبمجرد قيام الحرب وتقدم القوات المحاربة يبدأ الدمار والخراب فهى تجر وراءها أشباح المجاعة أما بالنسبة للشعوب التى تتعرض للغزو فان المستقبل لا يبعث أمامها أى أمل الا العمل الاجبارى بأجور منخفضة لخدمة الجهود العسكرية الفاشية التى تحتاج دائما للجيوش ، التى تحتل بها أرضا جديدة . ولا شك أن ظروف التوسع الاقتصادى فى مثل هذا الموقف تكون معدومة لأن انخفاض مستوى المعيشة بين الشعوب المستعبدة يسفر عن انكماش التجارة الدولية مما يكون له اثره فى المجتمعات الخارجية عن نطاق سيطرة الحكم الفاشى مثل الولايات المتحدة واليابان مثلا .

من هذا العرض يمكن أن نستنتج استنتاجين : الأول هو أن تهدئة الخارج على القانون لا يعتبر تجديدا حقيقيا لسلطة الدولة بل انه يعرقل الجهود التى تبذل فى سبيل ذلك التجديد والثانى هو أن الفاشية تناقض فكرة تطور التاريخ فهى تقف فى مجرى التاريخ فلو كانت تسير مع التاريخ لأسفرت عن ارتفاع مستوى المعيشة ولزادت قدرة الانسان على التحكم فى الطبيعة كلما ازداد التوازن بين العلاقات والقوى الانتاجية . ولكن الفاشية لا يمكن أن تفعل ذلك نظرا لطبيعة غايتها وهذا ما أوضحته من قبل . وذلك لأنها تؤكد فى السلوك جميع تلك العناصر التى تقضى على الطاقة الانتاجية وتعكر صفو السلام

وتعادي القانون وتقضي على الثقة والأمن • ولما كانت تنكر جميع القيم فلا يمكنها أن تعزز جهود الناس لتحقيق أى غرض محدد • ولما كانت ضد المنطق فانها تعادى كل اكتشاف جديد الا اذا كان هذا الاكتشاف ساعد على زيادة قوة الدمار •

ولكن كل نظام فى التاريخ الحديث يتطلب الايمان الذى يعتبر الأساس الذى يتقبله الناس وينبع هذا الايمان من قدرة النظام على الوفاء بالحاجات والمطالب التى تعترضه • غير أن الفاشية عاجزة عن تحقيق ذلك بطبيعتها بل لا يهمها أن تفعل ذلك لأن الشعب الذى يكون راضيا لا يخضع لحكومة الخارجين على القانون • والواقع أن تولى هتلر وموسولينى السلطة يرجع الى انعدام ظروف الوحدة الاجتماعية الذى يمكن ارجاعه الى الفشل الاقتصادى والسياسي الذى جعل الناس يلتفتون الى الخلافات القائمة بينهم دون أن تلفت نظرهم أوجه التشابه وقد توليا السلطة فى الوقت الذى كانت تستطيع فيه أوروبا أن تقضى عليهما فى المراحل الأولى غير أنها كانت لا تريد ذلك خوفا من أن تكون الحرب ثمنا لهلاكهما • ولم يكن يصدق الذين أحجموا عن بحث تصرفاتهما بحثا دقيقا انهما خارجان على القانون نظرا لسببين السبب الأول : هو أنهما قد احتفظا بالثقة فى امكان تهذيب هذه التصرفات والسبب الثانى هو أن المصالح التى كانت تقضى عليها الفاشية فى كل مرحلة من مراحل

تهدئتها كانت تنطوى على المتاعب والمشاكل بالنسبة للاشخاص الذين يعملون على تهدئتها وان سعى هؤلاء للقضاء على الفاشية فما الذى يمكن أن يحل محلها ؟ كما كانوا يعتقدون أن كلا من الفاشية والشيوعية ستقضى على الأخرى • ؟ولكن لم يحدث هذا بل ثبتت الفاشية أقدامها لدرجة أنهم تعرضوا هم أنفسهم للخطر • ولما كان الزعماء الفاشيون يسعون للقوة فانهم كانوا يبحثون عن الغنائم التى تتناسب ومشاكلهم وكان من المستطاع الحصول على هذه الغنائم فى امبراطوريات تلك الدول التى كانت تستطيع من قبل القضاء على الخارجين على القانون ولكن هذه الدول أدركت أنها قد تأخرت كثيرا فى ذلك وانها أصبحت ضحية لأطماع زعماء الفاشية •

ان الذين كانوا يسعون الى السلام لم يجدوا الا الحرب وهذه هى العبرة الحقيقية التى لقوها نتيجة لتحالف أصحاب الامتيازات والجيش والخارجين على القانون • وكانت نتيجة لا مفر منها • والواقع أن الأسس النفسية للمجتمع المنظم تكمن فى اعتقاد الجماهير فى أنهم يتمتعون بالعدالة الاجتماعية وعندما لا يتوفر هذا الاعتقاد فاما أن يتخلى الحكام عن بعض الامتيازات أو يشنوا الحرب ، وقد اختار الحكام السبيل الثانى •

– ٥ –

وثمة نقطتان ثانويتان يجب التعرض لهما ، فمن الجدير أن نتعرف على الوسائل التى جعلت الزعماء الفاشيين فى ألمانيا وايطاليا يعملون على السيطرة النفسانية على الجماهير التى كانوا يحكمونها . ويرجع ذلك الى حد ما الى أن الزعيم الفاشى كان يصل الى مرتبة الألوهية وعلى الرغم من أن الزعيم كان يخطىء مثل رفاقه الا انه كان أرفع منهم مكانة . وكانت هذه النعمة الالهية التى ينعم بها الزعيم تنتقل أيضا الى مساعديه وزملائه . وهى تخالف قواعد العقل والمنطق الطبيعية كما لا يمكن أن تسير طبقا للمبادىء الديمقراطية . والحق يكون فى الطاعة والخطأ فى الشك فى حكمة الزعيم أو من يفوضهم هو . ولما كانت طاعة الزعيم جزءا من شخصيته الغامضة فان العقاب على شق عصا الطاعة ليس من الضرورى أن يكون متمشيا مع قواعد العقل والمنطق .

ومتى كان الزعيم يحتل مكانة الآلهة التى تسمو عن مكانة رفاقه فلابد أيضا من أن يكون من بينهم ومعهم اذ يجب ألا تؤثر هذه المسافة التى تفصله عنهم فى اشتراكه معهم فى كل شىء .

ويترتب على ذلك أن تتاح الفرصة للجميع للعضوية فى طبقة

لصفوة الممتازة وقد كان بألمانيا قبيل غزو النمسا حوالى ٧٠٠ الف زعيم سياسى كل منهم يأمل أن يرقى فى سلم المجد • ومن شأن ذلك أن يجتذب الشباب وهكذا كان ٣٥ فى المائة من عدد أعضاء الحزب النازى فى عام ١٩٣٥ ممن لم يبلغوا الثلاثين بينما كانت نسبة عدد أعضاء الحزب الديمقراطى الاشتراكى ممن هم فى هذه السن يبلغ ضعف نسبتهم فى الحزب النازى •

وأعتقد أن الفاشية تتوقف على أحد عاملين فاما أن تكون هناك هزيمة خارجية أو تكون هناك فوضى داخلية ناجمة عن مؤامرة تتم فى الوقت الذى يبلغ فيه القلق والخوف حد اليأس غير أن العامل الثانى هو فى الحقيقة نتيجة للهزيمة حيث ان تحدى سلطة الدولة لا يمكن أن ينجح الا عندما يتضح فشل زعمائها لعدد كبير من الرعاياوذلكلأن جوهر الفاشية هو تحطيم ارادة الاشخاص الذين يعملون على مقاومتها •

وتشير الدلائل فيما يتعلق بظهور الفاشية أن السبب هو الهزيمة فى الخارج اذ أن طول مدة تولى موسولينى وهتلر السلطة التى بلغت ٢٠ عاما بالنسبة للاول و١٠ أعوام بالنسبة للثانى تثبت عدم امكان نجاح أية مؤامرة ضد أيهما • واذا سلمنا بأن جميع وسائل السلطة قد انحصرت فى ايديهما فلابد من أن يشترط لخلعهما عجزهما عن الاعتماد على الجيش غير

٥٠٦

أنه من الثابت أن كلا منهما كان يثق فى ولاء الجيش الذى أصبح يؤدى بالاشخاص الى أعلى مناصب الدولة •

ولا يمكن أن تنجح المؤامرة فى القضاء على الحكم الفاشى لأن هذا يتطلب قيام حركة واسعة تستطيع أن تثبت الشر الذى تنطوى عليه أسطورة الفاشية وجهازها ولاثبات ذلك لابد من التدليل على ضعفها الذى سيؤدى الى الانهيار غير أن هزيمة الفاشية لا يمكن أن تترتب الا على هزيمتها العسكرية ولا أعنى بهزيمتها الانتصار عليها فى ميدان القتال على الرغم من أن هذا الانتصار عظيم الأهمية بل أعنى بذلك القدرة التى يمكن أن تتاح بشدة المقاومة على اثارة الشك فى امكان تحقيق زعمائها للوعود التى أخذوها على انفسهم وعلى ادراك هزيمتها المحققة نتيجة لعدم انجاز الوعود • اننى اعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد الذى يؤدى الى وضع حد لخضوع جماهير الشعب للخارجين على القانون والى ابراز عنصر عدم الثقة الذى يتفشى بينهم دائما وان كانوا يتغلبون عليه كلما حالفهم النجاح •

الفصل الرابع

الديمقراطيات فى مأزق

- ١ -

لم يكن موقف الديمقراطيات الكبرى مرضيا فى سنوات ما بين الحربين . لقد تحداها رجال لا يؤمنون بمبادئها ، ولم تصمد هى أمام التحدى . وكان هناك اتجاه خطير من جانب كبار رجال السياسة فى هذه الديمقراطيات ، فلقد طالبوا الشعب بالاعتراف بقيود لا تتمشى مع المبدأ الديمقراطى . أضف الى هذا أنهم صرحوا باعجابهم بالزعماء الفاشيين . ومن هؤلاء ساسة المحافظين ، فى بريطانيا ، الذين كالوا الثناء والمديح لموسولينى ، وعهده .

وقبيل نشوب الحرب ظهرت بوادر التشكك فى الديمقراطية وظهرت هذه البوادر فى الديمقراطيات نفسها . اختفى التفاؤل ليحل محله التشاؤم . ويظهر هذا ، اكثر ما يظهر ، فى المناداة بأن الجماهير جاهلة ، وانها لا تستطيع ان تحكم نفسها بنفسها ، وأن السياسة وقف على الخاصة ، وأن الميول الاشتراكية الموجودة فى الديمقراطية لا تتلاءم مع مفهوم الحرية ، وأن

التخطيط الذى تنادى به الاشتراكية يسىء الى الحرية الفردية ، وأن السياسة تخص القلة فحسب .

ولتشكك الديمقراطية مظهران يجب الفصل بينهما . فالباعث على هذا التشكك ، فى الجانب الأيمن ، هو الخوف . أما خيبة الأمل فهى مبعث التشكك فى الجانب الأيسر . وكان الجناح الأيسر يؤمن بأن خصومه لن يحترموا الأساليب الديمقراطية اذا تعارضت هذه الأساليب مع مصالحهم وامتيازاتهم .

وتتميز فترة ما بين الحربين بايديولوجياتها المتضاربة المتصارعة . وهى تذكرنا بالأعوام الستين التى أعقبت نشوب الثورة الفرنسية . فالثورة الروسية مثلها فى ذلك مثل الثورة الفرنسية ، حددت موقف الناس . والثورتان أثبتتا أن مذهب الأحرار المجرد لا يعدو أن يكون مذهبا مجردا أمام الواقع الصارم . وتميزت أيضا بأن التحمس انقلب الى خيبة أمل ، وأن الأمل انقلب الى وهم . والجناح الأيمن أحس بالانزعاج ، والغضب ، والاحتقار ، والخوف من وضع روسيا . غير أن الجناح الأيسر أمر بان الجناح الأيمن سيتخلى عن المبادىء الديمقراطية اذا رأى أن هذه المبادىء تعرض مصالحه للخطر . وهكذا يتسلح الفريقان للنزال ، وهو نزال لا يستطيعان الهرب منه ، وتكون النتيجة أن يزداد تدهور الأساليب الديمقراطية .

ذلك لأن الاساليب الديمقراطية لا تؤمن بالنزال المسلح ، وانما تؤمن بالعقل •

وجدير بالذكر ان حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨ • انتهت بانتصار ديمقراطى ضخم من الناحية الظاهرية • وتوقعت الجماهير الكثير ، غير أن هذا الكثير لم يتحقق • كان هناك جيش من المتعطلين ، ولم يكن الاقتصاد فى أمان ، والحكومات قد أحجمت عن الاقدام على التجارب الهامة •

وفى بريطانيا ، وفى فرنسا ، أعادت الجماهير حكومات الجناح الأيسر الى الحكم على أساس تعزيز المعركة ضد الفقر غير أن الأزمة قد ازدادت حدتها ، وازداد شك الأغنياء فى الديمقراطية • وعندما لجأ العمال الى الاضراب لتحقيق مطالبهم، قيل انهم باضرابهم هذا يحاولون اجبار المجتمع على شىء • وقاوم العمال وقوف الحكومة الى جانب أصحاب العمل ، ودفاعها عن مصالحهم •

والواقع أن الديمقراطية تضمحل وتنهار اذا لم نكن عادلين فى تطبيق القوانين على الفئات المختلفة ، دون انحياز الى هذا الفريق أو ذاك •

لقد تحسنت أوضاع الجماهير ، غير انها طالبت بمزيد من التحسن • وبدأت الجماهير تلقى حظا من التعليم ، أضف الى

هذا فشل النظام الرأسمالى فى استغلال قوى الانتاج • واضف ذلك ايضا الى تقلص الفرص وانكماشها •

ولكن من الملاحظ أن فرنسا والولايات المتحدة أصرتا — قبل الحرب — على استقرار الديمقراطية السياسية بحيث لا تهدد الأسس الاقتصادية • ثم فضلت حكومة فيشى — فى فرنسا — الخضوع لهتلر ، بدلا من الدخول فى تجربة الديمقراطية الدينامية • وعندما حدث انهيار ١٩٤٠ كان من الواضح أن الزعماء خانوا الأمة ، مع أن الامة نفسها لم تخن الزعماء • ومن الملاحظ أن الفرنسيين الذين تعاونوا مع هتلر هاجموا المبادىء التى قضت على الاقطاع الفرنسى ؛ وهاجموا المبادىء التى ستصبغ فرنسا بالصبغة الديمقراطية • وحل محل هذا كله كلمات جديدة · النظام ، العقيدة •

أما التجربة الأمريكية فأكثر تعقيدا ، وان تكن قد سارت فى نفس الاتجاه ، بدأ الضغط على الطبقات العاملة بعد عام ١٩١٩ ، وضاقت الفرص ، وقلت منابع الزعامة والقيادة فى ميدان العمل ، وظهرت المدارس الخاصة التى يتعلم فيها ابناء الأغنياء وحدهم ، وظهر هذا بصورة واضحة فى الثلث الأول من القرن العشرين • وظهرت فى الولايات المتحدة طبقة تذكرنا بالارستقراطيين العاطلين فى بريطانيا وفرنسا ، طبقة تخشى على مصالحها • أما رجال الأعمال الامريكيون فلم يكن هناك من

هو اكثر منهم اوتوقراطية . لقد كانوا يتحدون بسلطانهم سلطان الدولة نفسها ، وسلطان الحكومات الفدرالية . لقد تعرضت الديمقراطية للخطر فى العقدين الثالث ، والرابع ، من القرن الحالى . ولم تعترف الولايات المتحدة بالتشريعات التى صاحبت ظهور الدول الايجابية فى أوروبا .

ان أعنف فترة تعرضت فيها الديمقراطية الأمريكية للخطر هى الفترة التى حكم فيها روزفلت فى الفترة ١٩٣٢ــ١٩٤٠ . لقد أقدم روزفلت على اصلاحات ضخمة ، غير أنه واجه حملة كراهية كبيرة . قيل عنه انه دكتاتور ، وشيوعى ، وغير أمريكى ، وكان الهجوم كله موجها من الأغنياء . وانقسم الناس على أنفسهم ما بين مؤيد ومعارض للاجراءات التى أقدم عليها روزفلت ، ودبت الخلافات ، واستحال الأصدقاء الى أعداء ألداء . ونسى هؤلاء أن روزفلت اضطر الى هذه الاصلاحات اضطرارا ، هذه الاصلاحات التى كان يجب القيام بها منذ زمان بعيد وظهرت عداوات كثيرة ، بل ظهر العداء للجنس السامى بصورة كبيرة فى ذلك العهد ، وهو عداء يعتبر مقدمة لانهيار النفوذ الديمقراطى فى المجتمع .

حدث هذا كله بالرغم من أن روزفلت قاد الأمة ــ فى أزمتها ــ الى شاطىء الأمان . وكانت الأزمة التى أنقذهم روزفلت منها أخطر شىء واجهته أمريكا منذ أيام حربها الأهلية

لقد أكد مشروع روزفلت الكبير أن رجال الأعمال ينظرون الى الديمقراطية باعتبارها ضمانا لعدم تدخل الدولة فى المسائل الاقتصادية • وأكد أيضا أن رجال الأعمال لن يؤمنوا بالديمقراطية عندما يرون أنها ستقضى على مبدأ «عدم تدخل الدولة فى شئون الفرد الاقتصادية» والواقع أن رجال الأعمال الأمريكيين اعتدوا على الحريات المدنية بصورة منافية للقانون• وكانت هناك مؤسسات صناعية ضخمة تملك جيوشا خاصة بها ، جيوشا مزودة بالمدافع الرشاشة ، والغازات المسيلة للدموع، وذلك من أجل الصمود أمام حركات النقابات العمالية •

ليس من قبيل المبالغة اذن أن يقول المرء ان الاتجاه الفاشى سيطر على رجال الأعمال الأمريكيين منذ عام ١٩٤٠ •

وليس هذا بالموقف الجديد الذى تتعرض له الولايات المتحدة لاول مرة • فهو لا يعدو أن يكون صورة حديثة للصراع الذى دار بين الاتحاديين والجمهوريين • لم تعد لرجال الأعمال مبادىء سياسية يؤمنون بها ويعتنقونها • كان فى مقدورهم الانتماء الى أية حكومة تضمن لهم ربحهم •

وجدير بالذكر أن جون تيلور دافع عن الديمقراطية الحقة ، أما جون آدمز فندد بها ، وقال ان الصراع بين الغنى والفقير هو صراع بين الكفء وغير الكفء ، وأن هذا الصراع مرير جدا ومن ثم فان الطغيان هو نتيجته الطبيعية • أما الكسندر هاملتون

فقال ان الاستغلال أمر لا مفر منه ، وأكد حـــق المستغلين فى السيطرة على الدولة ، وأن عدم الاعتراف بهذا الحـق يؤدى الى الفوضى •

كان جون آدمز والكسندر هاملتون ينظران الى مستقبل الولايات المتحدة نظرة ملؤها التشاؤم ، وكانا يصران على أن أنظمتها وأجهزتها هشة متداعية • غير انهما أهملا ذكر المصادر الطبعية الضخمة التى تنعم بها الولايات المتحدة •

وكثيرا ما اثبت التاريخ الأمريكى أن الأزمات تضطـــر الجماهير الى استخدام سلطانها الديمقراطى ضد السادة ، هـــذا هو المعنى الكامن وراء التمرد الجاكسونى ، ومذهب برايان ، ومشروع روزفلت الكبير •

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة لم تشهد أية حركـــة اشتراكية ولكن هذا لا ينفى وجود تجارب عابرة فى طريقـــة الحياة الشيوعية ، ووجود تجمعات ذات ميول من هذا النوع، غير أن الاشتراكية الحقة المنظمة لم تؤثر على العقلية الأمريكية تأثيرا كبيرا • ولم تؤثر فى الحركة النقابية مثلما أثرت فى أوروبا• فالواقع أن سياسة النقابات العمالية فى الولايات المتحدة لم تكن تختلف كثيرا عن سياسة أصحاب الأعمال • ولم يتعد نشـــاط النقابات العمالية حدودا معينـــة قاصرة على المطالبـــة بزيادة الأجور ، وتحديد ساعات العمل •

وليس معنى هذا أن البروليتاريا الأمريكية لم تكن موجودة، فنحن لا نستطيع أن ننسى « البيض الفقــراء » فى الجنــوب ، وعمال سانت أنطونيو ، وجمهرة الزنوج . ان البروليتاريا تتألف من هؤلاء جميعا .

ويرجع السبب فى عدم ظهور حركة اشتراكية منظمــة الى مرونة المجتمع الأمريكى مرونة كبيرة ، وهكذا لم يعرف هــذا المجتمع تلك الفجوات الضخمة التى تميز مجتمــعات أوروبا . أضف الى هذا أن معظم سكان الولايات المتحدة من المهاجرين الذين تركوا أوروبا بمشاكلها وعقباتها ، وجاءوا الى هنـــا لينشدوا الراحة والأمن . أضف أيضا أن الفرص فى الولايات المتحدة أكثر منها فى أى بلد آخر ـ باستثناء الاتحاد السوفيتى. ان معظم الأمريكيين يهتمون بما قاله ودرو ولسون :

« ألا تريد أن ترى ابنك صاحب عمل مزدهر ، وان يكــن صغيرا بعض الشىء ؟ »

وسواءا تحققت هذه الرغبة أم لم تتحقق ، فان الأمريكيــين ينظرون اليها على اعتبارها حقا من حقوقهم . وهكذا تتســم نظرتهم بالفردية الصارخة . هذه الفردية تعانى من عيوب كثيرة ، وهكذا لا نجد فى أمريكا تحالفا بين الاشتراكية وبين العمال . ويبدو أن الاشتراكية «شىء مخالف للطبيعة الأمريكية» والرجل العادى هناك يؤمن دائما بأن عليه « ان يساعد نفســـه » فقط

والواقع أن عهد روزفلت أثبت أن هناك تعارضا مريرا بين الرأسمالية والديمقراطية • ان جميع المشاكل التي عانت منها أوروبا موجودة فى الولايات المتحدة • ولقد وصل شعب الولايات المتحدة الى المرحلة التى يريد فيها استخدام سلطانه السياسى لكى يحسن أوضاعه • وهم يعرفون أنهم لا يستطيعون تحقيق ذلك الا بتغيير علاقات الملكية • ولكنهم يكتشفون أن أساليب الديمقراطية يلفها الغموض والتساؤل • فتعديل علاقات الملكية يتطلب تعريض الامتيازات للخطر •

من أجل هذا تعرضت اصلاحات روزفلت للهجوم والتحدى • أما الذين وقفوا الى جانبه فكانوا من النقابات العمالية والعاطلين وصغار المزارعين ، وجمهرة المحترفين المستقلين ، وغالبية المثقفين (وهذه ظاهرة لها مغزاها) وقف هؤلاء الى جانبه ، أما الذين عارضوه فهم : كبار رجال المال والأعمال ، طبقة الملاك ، محامو الشركات • وجدير بالذكر ان الفريق الأول (الذى أيد روزفلت) ضاق بالفاشية ، أما الفريق الثانى فاهتم بها ، وربما تحمس لها • لقد قال هذا الفريق ان الفاشية هى الرد الطبيعى على أخطار الشيوعية • وما أكثر الذين قالوا — فى عهد روزفلت بالذات — ان العمال الأمريكيين فى حاجة الى «رجل مثل هتلر» •

ونسى الكثيرون أن الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية هى أنجع علاج لمقاومة الشيوعية •

أريد أن أقول ، اذن ، ان ظروف ما بين الحربين طالبت ديمقراطيات الغرب بنشر مبادىء الديمقراطية فى المجالين : الاجتماعى والاقتصادى .

- ٢ -

ونشبت الحرب فبعثت من جديد ما يمكن أن نسميه «بلاغة» الفكرة الديمقراطية . غير أن الحرب لم تضمن لهذه الديمقراطية البقاء . لقد هددت الفاشية مصالح الحكام الديمقراطيين .

وقبيل سقوط فرنسا كانت الجماهير تدرك ، أكثر مما يدرك الزعماء ، مدى الخطر الذى تنطوى عليه الفاشية . فالزعماء كانوا يكيلون عبارات المديح للفاشية لمجرد انقاذ الموقف . كان الزعماء مضطرين لتأليه النظام الذى خاض غمار الحرب ، غير أنهم احتاجوا الى تأييد الجماهير ، ومن ثم اضطروا الى قبول الفكرة الديمقراطية . غير انهم جهلوا مدى الهوة التى تفصل الفاشية عن الديمقراطية . وسيطرت عليهم روح المهادنة والتهدئة، وظهر هذا مع اسبانيا ، ومع ايطاليا ، ومع اليابان ، ولن نبالغ اذا قلنا ان زعماء الديمقراطيات ــ قبيل دنكرك ــ اشتركوا فى حرب لم يعرفوا طبيعتها .

لقد اتفق المخاربون ، بالطبع ، على أن هتلر رجل شرير وأن من الضرورى الحاق الهزيمة به • غير انهم لم يرغبوا فى اصلاح التوازن الاقتصادى والاجتماعى الذى أساءت اليه الحرب ، لقد كانوا يخشون أن تسيطر البلشفية فى النهاية على المسرح •

وعندما سقطت فرنسا اتضح مبلغ قبول زعماء الديمقراطيات للايديولوجية الفاشية ، بالرغم من أن القبول لم يصدر عن وعى وادراك كاملين ، لقد تخلت الطبقة الفرنسية الحاكمة عن المعركة ورضخت لأيديولوجية الفاشية ، غير أنها عجزت عن كسب الجماهير الى صفها • كان على الزعماء أن يختاروا أحد أمرين: اما أن يلقوا بسلاحهم وبذلك ينعمون بالثروة ، واما أن يقاوموا ويحققوا المبادىء الديمقراطية لأكبر عدد ممكن من الناس • غير أنهم اختاروا الثروة ، وكان هذا دليلا على اصابة الديمقراطية بمرض عضال •

غير أن هذا الاختيار كان نقطة تحول فى الحرب ، فلقد أيقظ المشاعر القومية فى الطبقة البريطانية الحاكمة ، وجعلها تساند الديمقراطية وتذود عنها •

وجدير بالذكر أن هذه الروح انتشرت وانتقلت الى اليونان، ويوغوسلافيا ، وأسفرت ــ فى الولايات المتحدة ــ عن انتخاب المستر روزفلت رئيسا للجمهورية للمرة الثالثة ، ذلك لأن

روزفلت كان يمثل ، فى نظر الجماهير ، فكرة الصمود أمام مطالب الدكتاتورية .

وعرف الجميع أن الانتصار على الدول الفاشية فى تلك الحرب يتطلب السير فى طريق طويل شاق ، وأن هذا الطريق سيؤدى الى تغيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة ، وأن العودة الى توازن ما قبل الحرب أمر يتعذر تحقيقه .

- ٣ -

واكتسبت الديمقراطية تأييدا جديدا ، ذلك لان الديمقراطية تضمن أكبر قسط من المقاومة للخطر الفاشى . وصار الجميع يؤمنون بان الهزيمة الهتلرية ضرورة جوهرية . لم يفكر أحد فيما سيحدث بعد ذلك ، لقد انحصر التفكير كله فى الحاق الهزيمة بهذا الخطر الماثل . وهكذا صممت كل الطبقات فى بريطانيا على احراز النصر . واختلفت الآراء حول الأهداف والثمار التى سيسفر عنها النصر ، فالمستر ايدن واللورد هاليفاكس يطالبان بحرية التجارة ، وتأمين الفرد اقتصاديا ، واتاحة الحرية السياسية والدينية ، ورسم روزفلت صورة نبيلة لأهداف الديمقراطية ، ونادى بامكان تحقيقها فى عصره . أما حزب العمال البريطانى

فأكد ان اتجاه بريطانيا الى الاشتراكية هو الضمان الوحيد لديمقراطية تحارب الظلم فى الداخل وتصمد امام الحرب فى الخارج •

وقبيل الثانى والعشرين من يوليو عام ١٩٤١ نادت الأحزاب الشيوعية فى كل بلد بضرورة الحاق الهزيمة بالفاشية ، غير أنها استهجنت بشدة المطالب الديمقراطية التى عبرت عنها حكومة بريطانيا وحكومة الولايات المتحدة ، واتجهت هذه الأحزاب الشيوعية الى النزعة الانهزامية المتمردة ، ولو قد نجحت هذه النزعة لكان النصر لهتلر • أما الحزب العمالى البريطانى المستقل ، وحزب أمريكا الاشتراكى ، فقد وقفا بعيدين عن غمار الحرب •

أدركت الديمقراطيات ان بقاءها رهين بالنصر ، غير أنها لم تسأل نفسها : كيف تستفيد من هذا النصر اذا هى كسبت الحرب ؟ وهب نفر من المفكرين يرسمون صورا لمدن ما بعد الحرب الفاضلة : أناس طالبوا باتحاد بريطانيا مع الولايات المتحدة ، وآخرون نادوا بخلق أوروبا الفيدرالية وطالب فريق ثالث ببعث عصبة الأمم من جديد ، على ان تخول لها سلطات أكبر من السلطات التى رسمها عهد ١٩١٩•

وهناك حقيقة هامة يجب أن نأخذها فى اعتبارنا : لقد أسفرت الحرب عن نتائج ذات طابع ثورى • لقد ظهرت الحاجة الى

تخطيط الانتاج ، وتم نبذ مبدأ «عدم تدخل الدولة فى شئون الفرد الاقتصادية» • وتعرضت حقوق الملكية للتحدى ، بصورة أفقدتها سلطانها القديم • وبات من الواضح أن التخطيط الحكومى يقضى على البطالة ، وأنه يصون السكان ـ أيام الحرب ـ أكثر مما يصونهم الاقتصاد الرأسمالى فى زمن السلم• لم تتغير علاقات الانتاج تغييرا كبيرا ، أما الذى تغير حقا فهو وحدات الانتاج ، وسيطرة الدولة على المؤسسات المالية ، وتحديد الأسعار ، والاستهلاك •

وفى الثانى والعشرين من شهر يونيو عام ١٩٤١ تحالف الاتحاد السوفييتى مع الديمقراطيات • وأحب ان أؤكد مرة أخرى أن تفكيرنا ـ فى فترة ما بين الحربين ـ تأثر الى حد كبير بتلك الحقيقة الهائلة : حقيقة الثورة الروسية • فالثورة الروسية قد ناصبت الدول الفاشية العداء ، وكان لهذا صداه فى الديمقراطيات • والثورة الروسية تنقل الينا مجموعة من الآراء التى يجب أن تهتم بها الحكومات فى المستقبل • وأهم هذه الآراء هو الرأى الذى ينادى بقدرة الدولة على القضاء على التعطل • ومن أهم الآراء أيضا ايمان الاتحاد السوفييتى بأن ملكية الدولة لوسائل الانتاج تكفل تخطيط الانتاج من أجل الاستهلاك ومن شأن هذا أن يفتح آفاقا جديدة أمام باعث الربح فى المجتمع • وهناك أيضا تلك النقطة الهامة وهى : تنظيم

الميدان الجماعى للبحوث العلمية من أجل صالح المجتمع . اذا تحقق هذا تمتع الباحث بما كان يتمتع به رجل الأعمال فى عالمه الرأسمالى •

وهكذا نستطيع أن نفهم التعارض الذى عانت منه الأهداف الديمقراطية • اذا وقفت الطبقات الحاكمة ضد الهتلرية ، غير أن النصر ـ فى نظرها ـ لم يكن معناه احداث نظام اجتماعى جديد • ان النصر ـ فى نظر هذه الطبقات ـ يتمثل فى الاحتفاظ بامتيازاتها • أما الجماهير فرأت فى النصر امتدادا لآفاق الديمقراطية ، وقضاء على القيود السياسية التى تعرقل ركب التقدم فى الميدانين : الاجتماعى والاقتصادى • ان الجماهير لا تحتمل ـ بعد النصر ـ فكرة التعطل الجماعى ، وهى تعرف جيدا أن استخدام الدولة لسلطتها فى ميدان التخطيط سيقضى لا محالة على هذا التعطل والجماهير لن تسمح مرة أخرى بظهور مناطق فقيرة منكوبة ، فلقد اكتشفت أن هذه المناطق تظهر الى الوجود نتيجة استغلال الموارد الاجتماعية دون تخطيط أو توجيه ، ونتيجة لجشع أصحاب الملكيات الخاصة •

علينا اذن أن نعترف بأن انتصار الديمقراطية السياسية على الخطر الخارجى يعد وسيلة ، لا غاية فى حد ذاتها • ان انهيار المذهب الهتلرى لا يكفى ، ان علينا تغيير الطريقة التى تفكر بها

الطبقة الحاكمة ، تلك الطبقة التى رفضت الاعتراف بالقيـــم الديمقراطية فى الميدان الاقتصادى والميدان الاجتماعـى . ان النصر ــ فى حد ذاته ــ فرصة لا غاية . انه فرصة تتــــاح للديمقراطية لتثبت وجودها .

ان البلد حين يواجه خطرا يتحد أفراده ويتفقون . ولكن ما الذى سيحدث عندما يزول الخطر ؟ سنجد أننا سنفكر فى أوجه الخلاف والصدام أكثر مما نفكر فى أوجه الاتفــاق والوئام . ان هناك نفرا من الناس يريد خفض أجور العمال ، ويقول هذا النفر ان الضرائب البريطانية تحطم روح صاحب المصنع . ولقد أشار المستر تشرشل الى هذه الظاهرة، فتحدث عن الذين يقولون ان العمال يسيئون التصرف . وأشار تشرشل الى « مجموعــة كبيرة من الناس لم تتعب أيديها فى عمل شىء فى يوم من الأيام ومع ذلك تتعقب العمال الكادحين وتقف لهم بالمرصاد» . وقال المستر لاوسن « ان هناك من ينتقد العمال ويتقصى أخطاءهم ، ولكن ندر أن التفت هؤلاء النقاد الى قسم كبير فى هذا المجتمع، قسم لا يعمل على الاطلاق ولديه من المال ما يكفى لشراء الطعام الذى يروقه ، وفى مقدوره أن يذهب بعرباته الى أى مــــكان ليحصل على ما يريد ويدفع ثمنه ، وكثيرا ما يحصل على أشياء محرمة على غيره» . ولقد قال المستر بيفان : « اذا حصل شخص

على ألف جنيه أو الفين أو ثلاثة آلاف لم يستغرب أحد ذلك ، أما اذا حصل عامل على اكثر من خمسة جنيهـــات فسيقال ان القيامة ستقوم » •

والمعروف أن الآمال لا تتحقق الا اذا كانت هنـــاك ظروف تتيح تحقيقها • وبدون هذه الظروف يصبح الأمل عبثا لا طائل من ورائه •• ان النظام الاقتصادى الحالى يريد دائما أن يكون هناك تعطـــل ، وهو فى حاجة الى أن ينتج لكى تعود الارباح الى أصحاب وسائل الانتاج ، وهـــو لا يعبأ بالاعتبـــارات الاجتماعية فى ميدان الانتاج والتوزيع • هذا النظام لم يعترف بأية اصلاحات اجتماعية ، اللهم الا الاصلاحات التى فرضـــت عليه فرضا • وهو لم يؤمن بالحرية ، اللهم الا الحرية فى اجتناء المكاسب والارباح ، أما العدالة والمساواة فوقف على المـــلاك وحدهم ، دون غيرهم من الناس • وهـــكذا خضع تاريـــخ الديمقراطية لبواعث الربح التى تتحكم فى أصحاب الملكيـــات

ولقد اكتشف هذه الحقيقة كل من ماركس وتوكفيل ، وان اختلفت الزاوية التى نظرا من خلالها •

وليس من شك فى أن الثلاثة أرباع قرن الأخيرة شـــهدت اختفاء الدولة السلبية وتحولها الى دولة ايجابية • ولا شـــك أن القسط الأكبر من وظائفها يتمثل فى التخفيف من حـــدة

آثار الرأسمالية . غير أن أصحاب الملكية حاولوا ألا يمس هذا صميم سلطانهم ، والرأسمالية ، فى سعيها وراء الربح ، لم تحترم الضمير ، ولم تعترف بالشفقة .

وتتسم الحقبة التى نعيش فيها بأن مبادىء الاقتصاد تعجز عن استغلال موارد الانتاج بالصورة الملائمة . لقد فقد هذا الاقتصاد قدرته على الامتداد والشيوع . من أجل هذا لم يعد الناس يثقون بالقيم التى عبر عنها وهو فى أول ازدهاره والأرباح لا تتحقق ، فى الاقتصاد الرأسمالى الا اذا كان هذا على حساب الجماهير . ونحن نعرف أن الجماهير تتمتع الآن بحق التصويت، ونحن نعرف أيضا أنها تنظم نفسها فى صورة نقابات عمالية ، ومعنى هذا أن الجماهير ستستخدم نفوذها السياسى والاقتصادى، لكى تحدث بعض التعديلات المطلوبة .

سيحدث هذا لا محالة . فعندما يحس الناس أن قوانين النظام الاجتماعى تمنعهم من الاستغلال الكامل للطاقات الانتاجية يصبح عصر الثورة على الأبواب . ولهذا العصر ارهاصات وعلامات . فالناس يشعرون ساعتها أن القيم العتيقة تنهار ، وأنهم فى حاجة الى عقيدة جديدة . ان كل هذه الأشياء ما هى الا مقدمات لتغيير حاسم فى سير الحياة . لقد آمن الرأسماليون الحرية بادىء الأمر لانهم كانوا فى حاجة الى تأييد الجماهير ،

ثم واتاهم الحظ وحالفهم النصر فتخلوا عن الجماهير وأخذوا ينعمون بامتيازاتهم • لقد كان وضع الديمقراطية الرأسمالية وضعا غريبا فى الواقع • غير أن الناس لم يشعروا بشرورها فى بادىء الأمر لأنهم كانوا أمام عدو خارجى ، وكانت الروح القومية مستعرة • وهم لم يشعروا بما شعر به لينين حين قال ان الاجحاف الاقتصادى أبشع من الحكم المعادى •

ولكن ، ما ان يزل الخطر الخارجى حتى تتفاقم حدة المشكلة الاقتصادية بين الطبقات • معنى هذا أن المشاكل التى تواجهها الديمقراطية هى مشاكل لا مهرب منها ولا مفر • فاما أن تسترجع الرأسمالية قدرتها على التوسع والامتداد ــ وبهذا تتلاءم مع الروح الديمقراطية ــ واما أن تفصل نفسها عن الاطار الديمقراطى •

اننى أبسط هنا مشاكل غاية فى التعقيد • وأحب أن أقول ان الحكام «الاقتصاديين» قد أخضعوا الدولة لأغراضهم ، ألا وهى حماية الامتيازات التى ينعمون بها • وأحب أن أقول أيضا ان فى مقدور هؤلاء الاحتفاظ بالشكل الديمقراطى للدولة ولكن على شرط ارضاء الجماهير ، ولكن الواقع أنهم فشلوا فى إرضاء الجماهير •

فأين الحل اذن ؟

الحل هو أن تستعيد الدولة قدرتها على فرض نظامها التقليدى فمتى تتحقق هذه القدرة ؟ تتحقق اذا استطاعت الدولة انجاح نظام الملكية الذى تؤيده ، وأقصد بذلك انجاحه اقتصاديا .

لقد اشترك فى الحرب الجندى والبحار ، صانع السفن وعامل المنجم ، الطيار والملاح ، الخ .. الخ .. وهم يعرفون أنهم أنقذوا بريطانيا ، بل يعرفون أيضا ــ بطريقة لا شعورية انهم انقذوا المدنية . غير أنهم سيطالبون بالثمن . انهم لن يرضوا أبدا بالعودة الى حياة يسودها التعطل ، وتنتشر فيها مناطق فقيرة معدمة ، وهم لن يوافقوا على بناء أحياء فخمة لجلب المال للاقطاعى . انهم سيناضلون من أجل حماية حقوقهم .

هذه هى المشكلة التى تواجه حكامهم . وعلى هؤلاء الحكام أن يصلوا الى قرار . ولكن ، هل سينجح الحكام فى ارضائهم ؟ الواقع أن المشكلة تكاد تكون عالمية والسؤال هو : هل ستؤمن الطبقة المنعمة بالعدالة وتتخلى عن الجهل ، دون اجبار وبمحض اختيارها ؟ اذا فعلت الطبقة المنعمة ذلك صارت علاقات الانتاج متلائمة مع القوى الانتاجية نفسها ، واستطاعت الديمقراطية تعديل الرأسمالية والقضاء على المتناقضات التى تحفل بها . وبذا

تتخلص الديمقراطيات من المأزق الذى تواجهه ، وتحيل ساعة الخطر الى ساعة نصر •

وهكذا يتحقق ما يمكن أن نسميه «بالثورة عن طريق الرضا والاتفاق» • أما الثورة التى تتخذ العنف وسيلة فانها قد تنجح ولكنها تقضى بذلك على الروح الديمقراطية •

الفصـــل الخامس

الاوضاع الداخلية فى الديمقراطية

- ١ -

ما أسهل تحديد الغايات ، ولكن ما أصعب جمع الكلمـــة على طريقه تحقيقها • فمن السهل جدا أن نقول ان الحرب التى نشترك فيها انما نشنها من اجل الديمقراطية ومن أجل الحرية ولكن ، من العسير جدا أن نحقق هذه الديمقراطية وتلك الحرية لكل رجل ، ولكل امرأة من السهل جدا أن نقول اننا نحارب فكرة حكم الأقلية ، غير أننا لا نريد أن نعترف بأن محاربتنـــا لهذه الفكرة قد توقعنا فى شرورها • ونحن نعارض بشدة تقسيم العالم الى نصفين ؛ نصف يعيش فيه الأحرار ، ونصف يعيش فيه العبيد ، ومع ذلك «نهادن» الجنرال فرانكو الذى أحال أسبانيا الى سجن رهيب • ونحن نتكلم بملء أفواهنا عن حق الشعوب فى أن تحكم نفسها بنفسها ، ومع ذلك نزج فى السجن باثنى عشر الف هندى لأنهم آمنوا بهذا الحق • ونحن نندد بالتعصـــب العنصرى الذى تبديه ألمانيا النازية ، وفى الوقت نفسه نجعـــل المناصب العليا فى المستعمرات «وقفا على الأوروبيين» •

وهكذا نجد أنفسنا فى خضم من المتناقضات . ونجد المستقبل كتابا موصدا لا نستطيع تصفحه وما أكثر المصالح المتعارضة المتباينة ، من مصالح قومية الى مصالح اقتصادية ، الى مصالح عنصرية . ولذا يتعذر أن نسير فى طريق واضح مباشر ، من أجل تحقيق غاياتنا وأهدافنا .

والواقع أننا لن نستطيع السيطرة على مصائرنا الا اذا آمنا بمذهب التجربة ، ومبدأ الشجاعة ، من أجل تحقيق مطالبنا . والشيء الذى يضمن فشلنا لا محالة هو : فقدان الشجاعة

ان الموقف الذى نواجهه واضح فى بعض نواحيه . فالحربان العالميتان قد أسدلتا الستار على الحقبة التى بدأت بعصر النهضة والحربان جعلتنا نصطدم بشيء لا مهرب منه ، هذا الشيء اسمه : المجتمع الموجه ، أو المجتمع القائم على التخطيط . وعلينا ونحن نواجه هذا التطور أن نعيد تحديد نظام شامل للقيم المتواضع عليها . وان لم نفعل ذلك تصارعت مصالح الدول فى هذا العالم المتشابك ، وهبت حرب عالمية ثالثة .

معنى هذا أن تحولنا الى المجتمع الموجه يتطلب الاتفاق على أهداف التخطيط والتوجيه . يجب أن يكون الهدف هو تحقيق الرفاهية للرجل العادى . وهناك مجتمعات تؤمن بالتخطيط ، غير أنها لا تؤمن به من أجل الرجل العادى . وهى لهذا لا تحقق الغايات التى نسعى اليها .

ومن الممكن جدا أن تضع تخطيطا لمجتمع من المجتمعات على حساب حرية الفرد ، فالفرد هنا سيضحي بحريته لسلطة الدولة الجماعية . اننا نريد أن نحارب الاستبداد ، ونحن لذلك مضطرون الى وضع تخطيط لمجتمعنا ، غير أننا قد نخطىء ونتبنى أساليب هذا الاستبداد . اننا ، ونحن نحاول القضاء على الاستبداد ، لا نستطيع أن نحتفظ بمدنية الماضى التقليدية . والحرب قد أحدثت ثورة فى عالم الاقتصاد ، فالاتجاه منصب على الصناعات الضخمة ، وفى هذا اجحاف بالمنتج الصغير . غير أننا لا نستطيع الرجوع القهقرى . وكان لزاما أن تتدخل الدولة، وبتدخلها تغيرت الأساليب الاجتماعية ، كما تغير أسلوب الحكم. ولقد تعلمنا من الفترة التى توسطت الحربين العالميتين ، أن الديمقراطية لا تعيش ابدا مع وجود التعطل والفاقة . ولا بد من التدخل لانقاذ الموقف ، والتدخل معناه التخطيط والتوجيه .

ما هدفنا من التخطيط ؟ تحقيق الديمقراطية والحرية .

والمجتمع الديمقراطى يعتمد على العلاقات الروحية بين أفراده تماما كما يعتمد على الاشكال التى يحكم بها . وهو فى حاجة الى الابتعاد عن العنف لتنفيذ قراراته . ويجب ، فى المجتمع الديمقراطى ، أن يختار المواطنون حكامهم دون أن يكون هنالك تحيز دينى أو عنصرى ضد هؤلاء المواطنين ، والمجتمع الديمقراطى يعيش عندما يصون حكم القانون ، وهو حكم

يخضع له الجميع دون استثناء . وهو لذلك يعتمد على قدرته على كسب الاحترام للقوانين . وبمرور الوقت يحترم الناس القوانين لأنهم يحسون بأهميتها وعدالتها ، لا لأن هناك من يجبرونهم على اطاعتها .

ولقد سبق أن قلت ، فى الفصل الأول من الكتاب ، ان الديمقراطية تعتمد على مدى خضوع الناس لصوت العقل ، وأوضحت كيف أن الخوف وعدم الأمان يجعلان الناس ينصرفون عن صوت العقل . ولن يعيش النظام الديمقراطى الا اذا أحس الناس بأنهم جميعا ينعمون بغايات الحياة على قدم المساواة .

وأحب أن أؤكد أن الديمقراطية ستتعرض للخطر مالم تتبع نظاما إقتصاديا يكفل للعالم رفاهية تتسع وتنتشر باستمرار . ولن تتحقق هذه الرفاهية فى ظل العلاقات الانتاجية التى تفرضها الرأسمالية . علينا اذن أن نغير هذه العلاقات اذا أردنا صيانة الديمقراطية .

ونحن لا ننكر ان التخطيط نقلب العلاقات الاقتصادية الراهنة رأسا على عقب . وينطوى هذا على مصاعب ومخاطر لا يمكن اغفالها . ويكفى ان ننظر الى تجربة الثورة فى روسيا ، والثورة المضادة فى ايطاليا وفى المانيا . بل ان الحكام حين يضعون تخطيطا للمجتمع ، يحاولون عدم الاضرار بالمصالح القومية . وقد اضطر الرئيس الأمريكى الى تنفيذ التخطيط

داخل نطاق ضيق جدا حتى لا يثير كبار رجال الأعمال ويصرفهم عن التعاون معه . وأدخل بعضهم مكتب ادارة الانتاج لكي يخفف من حدة ثائرتهم .

ان التخطيط يتعرض دائما للمقاومة . ولست أقول ان هذه المقاومة وليدة بلادة فى الروح الوطنية ، انما ترجع الى العيب الكامن فى مجتمعنا ، فالانتاج فى هذا المجتمع يخضع لبواعث الربح .

ونحن اذا أردنا تخطيط مجتمع قادر على اشاعة الرفاهية فلا بد من التغلغل الى الأسس التى قامت عليها الملكية . علينا أن نغير الدوافع التى تجعل المجتمع ينتج ، ومالم نفعل ذلك فاننا نعرض المجتمع لأخطار أصحاب المصالح الذين لا يريدون له تخطيطا أو توجيها . ولا بد من وجود النيات الحسنة داخل المجتمع ، حتى يتسنى تحقيق ما نريد . وعلينا أن نتذكر أن التخطيط ـ فى حد ذاته ـ عبارة عن نشاط حيادى ، أما كون التخطيط ديمقراطيا او غير ديمقراطى فيتوقف على الأهداف التى يضعها نصب عينيه . فالتخطيط فى ايطاليا وألمانيا خدم الأقلية التى تنعم بالامتيازات ، والتخطيط فى الاتحاد السوفييتى جند نفسه لخدمة الشعب . ونحن قد أقدمنا على التخطيط لنكسب الحرب ، غير أن ساستنا لم يفكروا فى أهمية التخطيط وأغراضه ، بعد أن نكسب الحرب .

ونحن عندما نتجاهل أهداف التخطيـــط فانمـا نعرض الديمقراطية للخطر .

- ٢ -

الواقع أننا لا نبالغ فى تصوير المشاكل التى تعترض طريقنا ، فهى كثيرة جدا . والأمة التى تخرج من الحرب تجد أمامهـا مهام كثيرة يتحتم انجازها ، فى ميدان العمل ، والزراعـة ، والصناعة ، والتعليم ، والانشاء والتعمير . وعلينا أن نحتـرم ثلاثة مبادىء فى الميدان الاقتصادى :

أ) الحيلولة دون ظهور موجة من التعطل الجماعى من جديد

ب) الحيلولة دون ظهور مناطق تعانى من الفاقة والتأخر .

حـ) الحيلولة دون استغلال الملاك وأصحاب العقار

ولقد علمتنا تجارب الحرب أن التخطيط الاجتماعى يحول دون ظهور هذه المشاكل . لقد اضطرتنا الحرب الى التخطيط ، من أجل احراز النصر ، وهكذا أصبحت الجماهير تتوقع زيادة الرفاهية عندما تنتهى الحرب وتنفذ الدولة برامج تخطيط لا من أجل الحرب وانما من أجل السلم .

واذا لم يكن هناك تخطيط ظهر التعطل الجماعى ، وظهرت

المناطق الفقيرة واستغل الملاك الميداذ الاقتصادى • وعلينا أن تنتقل من اقتصاديات الندرة الى اقتصاديات الوفرة • وعلينا أن تتذكر أن التخطيط الذى يضع وسائل الانتاج فى أيدى الأقلية سيخضع أهداف الدولة لمصالح هذه الأقلية • ولقد دل التاريخ على أن طبقة الملاك هى التى تصوغ طابع الدولة • وقد نطلب من طبقة الملاك أن تتخلى عن امتيازاتها ، غير أن هذه الطبقة ستعرف أن تمسكها بمصالحها سيكون على حساب الديمقراطية، والواقع أن ظروفنا تغيرت بحيث لا نستطيع أن نصون الديمقراطية على أسس رأسمالية •

ولو جعلنا الرأسمالية أساس اقتصادنا فمعنى ذلك أن مجتمعنا يؤمن بالتملك ، ويخضع لبواعث الربح ، وهى بواعث تتحكم فى العرض والطلب • وستصبح أهداف الدولة تابعة لاحتياجات أصحاب وسائل الانتاج • لقد وصلت الرأسمالية والديمقراطية الى مرحلة التعارض والتنافر وعلينا الآن ان نختار الرأسمالية ونضحى بالديمقراطية أو نختار الديمقراطية ونضحى بالرأسمالية •

من أجل هذا أرى أن الصواب قد جانب المستر تشرشل حين قال انه لا يعبأ بنظام اقتصادى جديد ، وأنه يود المحافظة على النظام البريطانى القديم • اننا فى حاجة الى صياغة أسس مجتمعنا من جديد ، وعلينا أن نحدد الأهداف التى يجب أن

نشدها • فاذا كانت الديمقراطية هدفنا فلا بد من العمل على نشر الرفاهية وتوسيع نطاقها ، واختيار اللحظة الملائمة للقيام بهذا العمل • ولن تتحقق هذه الرفاهية ولن يتسع نطاقها الا اذا غيرنا العلاقات الانتاجية فى مجتمعنا • والرأسمالية قد وصلت الى مرحلة تتعذر ازاءها استغلال الطاقة الانتاجية استغلالا مناسبا •

والواقع أن الرأسمالية تتضمن أربعة عيوب • انها ترفع عدد المشتغلين ، بيد أنها تعطيهم اجور هزيلة نسبيا • وهى ترفع أسعار المنتجات دون أن ترفع أجور العمال ، وهكذا تفشل فى حل مشكلة التوزيع • والرأسمالية تتيح للاغنياء كميات ضخمة من المال ، وهكذا تنحصر السلطة الاقتصادية فى يد الأقلية • والرأسمالية لا تستطيع تحقيق التوسع المستمر الذى يساعد على اتاحة الرفاهية للغالبية العظمى • وهكذا نجد أن الرأسمالية تتعارض مع طبيعة العلاقات الانتاجية فى المجتمع •

لقد ناقشت هذه المشكلة مع ضرب الأمثلة من بريطانيا • غير أنى أحب أن أؤكد أن الولايات المتحدة تعانى من نفس الأوضاع • لقد وصلت الرأسمالية الأمريكية الى المرحلة التى بلغناها • وعندما نفذ الرئيس روزفلت سياسته الاصلاحية قال الرأسماليون أن هذه السياسة ليست من الاصلاح فى شىء • ونظرا لتفاقم حالة الرأسمالية شاع الشك فى حكم الأغلبية •

والأمر الذى له دلالته أن المشروعات العامة التى تقوم بها أى دولة لازمة من مستلزمات الديمقراطية . والمشروعات العامة فى الدول الفاشية ترمى الى الغزو العسكرى ، فهذه الدول الفاشية تأمل ان تحقق توازنا جديدا من الأسلاب والغنائم . واذ تشعر الدول الديمقراطية بهذا الخطر الذى يتهددها تضطر الى المنافسة فى ميدان التسلح . ويدور السباق الرهيب من أجل التسلح ، ويولد هذا السباق الخوف وعدم الأمان — وهى الروح التى تقود الى الحرب . وفى ظل العهد الرأسمالى نجد أنفسنا فى وضع غريب شاذ : اننا نحس بضرورة الحرب لكى نجد عملا للجميع فى داخل البلاد ، ونحن نقول لأنفسنا ان هذا التشغيل الكامل هو الذى يحقق الاستقرار الداخلى !

- ٣ -

اذا أردنا ثورة تقوم على الاتفاق والرضا فيجب أن تقوم هذه الثورة الآن ، فالفرصة مواتية ، واللحظة مناسبة . ان هدف هذه الثورة واضح جلى . فهى ترمى الى فتح الباب من جديد أمام الرفاهية الشاملة ، وبهذا نحافظ على أساليبنا الديمقراطية . ويتطلب هذا ايماننا بأن الرجال والنساء غاية فى حد أنفسهم ،

وأنهم ليسوا وسيلة يحقق بها شخص ما اغراضه ومراميه • وعلينا أيضا أن نؤمن أنه كلما تحققت ذاتية الفرد ، عاد ذلك بالنفع على المجتمع •

هذه هى القيم التى تعتمد عليها الحكومة المنظمة التى تحكم عن رضا واتفاق • بيد أن هذه القيم آخذة فى الانهيار الآن ، وانهيارها أدى الى ذلك الشعور بالضياع ، والتشاؤم ، والتهور • ان هذه القيم التى نتحدث عنها مبادىء للحياة الاجتماعية ، وعلينا أن نؤمن بقيم هذا العالم ، ولا نفكر فى قيم عالم آخر تفرضه الكنيسة فرضا •

بيد أنى أحب أن أشير الى الرأى الذى نادى به جان جاك روسو فى كتابه «العقد الاجتماعى» • ان المجتمع الذى يؤمن بالقوى المادية فقط مآله الى الانهيار ، والواقع أن مجتمعنا آخذ فى الانهيار مالم يقنع الأفراد بأن النظام الذى يفرضه هو نظام عادل • وتتلخص الأسس الحقة التى يقوم عليها المجتمع الحق فى القدرة على اقناع الأفراد بأن أوضاعهم ستتحسن • وطالما سيطر عليهم هذا الأمل فانهم سيعملون ، ويطيعون ـ فنحن نعرف ان القانون والنظام ينبعان من الرضا ، رضا الجماهير •

لقد فشلنا فى اشاعة الأمل فى نفوس الناس ، ومن ثم تعرضت قيمنا للتحدى • والسبب فى هذا كله أن علاقاتنا الانتاجية لا

تساعدنا على استغلال قوى الانتاج الاستغلال الكامل • وفى ظل ظروف كهذه تتعرض القيم الروحية لمحنة كبـــيرة • ويحس الجميع بالضياع ، فيتحول نفر الى قدسين ، ويتحول البـاقى الى شياطين • وجدير بالذكر أن صبغ حياتنا الاجتماعية بالصبغة الدنيوية جعل الدولة تقوم بالدور الذى كانت الكنيسة تقوم به فى الماضى • ومعنى هذا أن فشل الأحزاب الكبرى فى ارضـاء مطالب الناس يؤدى الى تضاعف عد الأحزاب وانقسامها الـى فرق وشيع ، أو قد يؤدى الى دكتاتورية تحافـظ على نظـام الدولة •

هذه هى المشكلة التى تواجه ديمقراطيات اليوم ، عليها أن تكتشف السبيل الى ضم الصفوف • ولن يتحقق ضم الصفوف الا اذا شاعت الرفاهية المادية ، وبدونها يعجز الحكام عن كسـب طاعة المواطنين ، وعندما يفشل الحكام فى تحقيق هذا (كما حدث فى ألمانيا أيام جمهوريات فيمار) تظهر الديمقراطية ويتم الاعتراف بها ، ذلك لأنها تحسم الشك باليقين •

وجدير بالذكر أن الدولتين اللتين حققتا رفاهية مادية فيمـا بين الحربين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، ولقـد حاولت فى الفصل الثانى من الكتاب تفسير معنى الثورة الروسية ويكفى أن أقول هنا أن الثورة الروسية نجحت فى التحالف مع الديمقراطيات ، وفى افهام الناس انه ما ان يتحقق الأمن الدولى

حتى تصبح الدكتاتورية مجرد مرحلة عابرة من مراحل التطور • أما الدكتاتورية الألمانية فكانت تسعى الى اخضاع العالم ، لا لشيء الا لكي يكتب لها البقاء • وهكذا تطرفت في نظرتها وجافت المنطق كل المجافاة ، وانكرت المبادىء التي تؤمن بها المدنية الغربية •

ونحن اذا أردنا أن نصون قيم مدنيتنا ، ونسير على هواها في القول والعمل فعلينا أن نهيىء لهذه القيم الظروف • وليس معنى هذا أننا نريد الابتعاد عن الطابع الديني ، وأننا نريد صبغ مجتمعنا الحديث بصبغة دنيوية • اذا أردنا ان نوقظ ضمائر الرجال ونجعلهم يؤمنون بالقيم فما علينا الا أن نوجد ظروف الرفاهية المنتشرة ، الواسعة النطاق • ويتطلب هذا تحرير القوى الانتاجية من عقالها ، تلك القوى التي تعاني من الأسر اليوم • ويتطلب هذا أيضا انتهاج سياسة اقتصاديات الوفرة بدلا من اقتصاديات الندرة • ان أمراض العالم ليس مردها الى أن العالم فقير وحسب ، وانما لأن الفقر يولد اليأس في نفوس الفقراء ، فهؤلاء يشعرون بأن الفقر ظالم ، اذا لا ضرورة له • أما نظامنا الراهن فقد خان هؤلاء الفقراء ، فجعلهم يخرجون على دواعي التعقل •

ان تقاليد الماضي تتصارع اليوم مع حقوق المستقبل • هذه هي المرحلة التي وصلنا اليها في ميدان التطور الاجتماعي • ونحن

اذا انتصرنا على هتلر وجدنا أن هذا لا يكفى ، اذ تبقى بعد ذلك مشكلة الانتصار على أنفسنا ،وهى مشكلة ليست باليسيرة أو الهينة .

لم تكن هذه المشكلة وليدة الأزمة مع هتلر ، وانما أخذت تنمو ببطء منذ انهيار المجتمع الاقطاعى . وكان لها ارهاصات ، تتمثل فى «المدنية الفاضلة» التى كتب عنها مور ، وفى ثورة الفلاحين فى ألمانيا ، وفى مواعظ لاينمار ، وفى احتجاجات كرولى وليفر . وتلخصت المشكلة كلها فى هذا السؤال التالى :

هل نحن على استعداد حقا لاشاعة الحريةوجعلها من نصيب الجميع بدون استثناء ؟

ونشبت الثورة الفرنسية فكان أن وهبنا الحرية للذين يملكون وسائل الانتاج ، كما وهبناها للذين يعتمدون على أصحاب وسائل الانتاج ، أما الجماهير فلم تأخذ الا بنصيب صغير من الرفاهية . وحاولنا أن ننسى هذه الجماهير همومها ، فوعدناها بالعالم الآخر ، وقلنا لها ان نعم الحياة فى الدار الآخرة ستعوضها عن هموم هذا العالم الأرضى !

ولكن ، هل نستطيع حقا أن نقتنع بأن هذا العالم ما هو الا واد للدموع ، وأننا لن نبقى فى هذا الوادى طويلا ؟ الواقع أن هذه التسرية لم تعد تقنع الكثيرين . والذين يهرعون الى التصوف ينسون واجبهم الاجتماعى . اننا فى حاجة الى

اشاعة الأمل من جديد فى نفوس الجماهير ، غير أن اشاعة هـذا الأمل تتطلب شيئا واحدا ، ألا وهو اشاعة الحرية وجعلها من نصيب الجميع .

لقد ثبتت هذه الحقيقة مرارا وتكرارا ، منـذ أن ظهرت الحرية داخل اطار الملكية الخاصة ، وذلك فى القرن السادس عشر . ظهرت هذه الحقيقة فى المناقشات الحامية ايام كرومويل، وفى الثورة الفرنسية ، وفى أحلام ١٨٤٨ ، وفى تفاؤل ماركس وانجلز ، وفى الثورة الروسية . وكانت هناك اشارة الى الحرية عندما تحمس أناس لفكرة عصبة الأمم . كما أنها أثبتت وجودها عندما استقبلت جماهير أوروبا الرئيس الأمريكى ودرو ولسون

وبعد أحداث دنكرك ، وبعد صمود شعب روسيا أمام الهتلرية ، قال الناس ان من الممكن أن يتسع اطار الحرية .

- ٤ -

ولكى نفهم معنى هذا الاطار الواسع للحرية ، علينا أن نعرف ما جرى فى المجتمعات التى حرمت من هذه الحرية .

لقد كان تراثنا الحضارى الكبير وقفا على الأقلية فقط . أما الكثرة الغالبة فلم تتمتع به ، بل لم تكن تعرف كيف تقرأ حتى

تفهم هذا التراث • ولم يحدث هذا الحرمان عفو الخاطر ، وانما جاء عن عمد ، ونتيجة لتدبير •فأصحاب السلطان الظـــالم لا يريدون للشعب أن ينهل من موارد المعرفة • والذين لا يريدون أن يتعلم الشعب انما يحاولون حماية مصالحهم وعدم تعريضها للخطر •

أضف الى هذا سكوتنا على المظالم وعـــدم المساواة فى ميادين الصحة ، والاسكان ، والتغدية ، والتنقل • اننا لا نهاجم المجتمع الذى يكافىء كل فرد حسب الوظيفة التى يقوم بهـا ، وبذلك تتفاوت المكافأة وتتباين ، غير أننا لا نرضى عن المجتمع الذى يعتنق مبدأ الاستغلال •

ان الأسس التى يقوم عليها مجتمعنا هى أسس مريضـة ، لماذا ؟ لأن مجتمعنا يؤله الثروة ، ويجعل المكانة الاجتماعية وليدة أشياء غريبة ، ويحيل الاحسان الى مهنة منظمة ، وينظر الـى العمل اليدوى، على أنه لا يبلغ مرتبة الأعمال الأخرى • ومجتمع اليوم لا يستطيع أن يفرض قيمه ومبادئه دون أن يتعـرض للتحدى ، فلقد عرف الناس أن قيمه ومبادئه ليست على ما يرام• وهو يفتقر اليوم الى الشعور بالأمن ، ولهذا لم يعد قادرا على استعباد الجماهير ، بل ان الجماهير هى التى ستثور عليه • وهو مطالب اليوم بأن يقف فى قفص الاتهام •

فاذا أراد هذا المجتمع أن ينجو من التهمة الموجهة اليـــه

واجه أحد أمرين : اما أن يحارب ، واما أن يتنازل عن بعض امتيازاته . فاذا حارب فانه يقضي بذلك على الديمقراطية وعلى الحرية لأمد بعيد . أما اذا تنازل عن بعض امتيازاته فان هذا يفتح الطريق أمام الرخاء والرفاهية .

ان هذا يقودنا الى حقيقة أخرى ، وهى أن هناك مصادر للقوى بلغت من الأهمية ما يجعلنا لا نطمئن عليها وهى فى أيدى بعضهم . وأن هناك مقاييس للمعيشة يجب أن يتمتع بها الجميع، لا بعضهم . وأن على الجميع أن يتمتعوا بالحياة على قدم المساواة وألا تختلف طرائق معايشهم حتى لا تختلف طرائق تفكيرهم . وهكذا تتجلى عبقرية الفيلسوف أفلاطون حينما حدد فى «القوانين» حدا أقصى للثروة . فالمجتمع الذى ينقسم الى أغنياء ذوى غنى فاحش وفقراء ذوى فقر مدقع انما يجعل الأغنياء يفكرون فى غناهم ، ويجعل الفقراء يفكرون فى فقرهم وهكذا يظل هذا المجتمع فى حالة حرب ، بصرف النظر عن كون هذه الحرب سافرة أم خفية . ولن يفكر هذا المجتمع فى الصالح العام ، لأن هناك طبقة تحرم طبقة أخرى من نصيبها . ولن يكون هذا المجتمع حرا لأن قيوده الداخلية ستشعره بعدم الأمان وهو من أجل هذا مجتمع مرعب مخيف ، مجتمع يفتقر الى الجو المنطقى . واذا ظهر انسان بتجربة جديدة قيل ان هذه التجربة ستجر المجتمع الى الهاوية وهكذا يتعرض للتحدى الذى لا

يتجاسر على الصمود أمامه • ولقد أثبت لنا التاريخ أن مثل هذه المجتمعات مآلها الى الانهيار • ذلك لأن الناس لا يتقدمون الا اذا كانوا على استعداد لدفع ثمن التقدم •

وأرى لزاما على أن أوضح روح المساواة التى تضمن الحرية فى المجتمع • ان المساواة لا تعنى التماثل والتطابق ، ومن قال هذا فانما يطالب أناسا مختلفين أن يرتدوا زيا واحدا ، أو يأكلوا طعاما واحدا مع اختلاف مشاربهم وأذواقهم • ان المساواة فى نظرى ، هى ان نسد «احتياجات» الجميع المتساوية ، وأن نسدها على قدم المساواة • ونظرا لأن الملكية الخاصة وامتلاك وسائل الانتاج هى التى تعرقل روح المساواة فى عصرنا ، فان الحرية التى تظللها المساواة وقف على الملكية العامة ، والسيطرة على وسائل الانتاج •

ان ضياع الصالح العام يولد الكراهية ، ويولد الطغيان • وهذا بدوره يقضى على الديمقراطية والحرية • ولقد دلت تجاربنا على أن نظام الانتاج الحالى أدى الى هذه النتيجة المحزنة • فنحن لم نعد نستطيع أن نضع خططا تحقق الوفرة نظرا لان حب التملك هو الغريزة السائدة •

ان الملكية الخاصة معناها تمتع البعض بالامتيازات ، سواء كانت هذه الملكية فى ميدان المصارف أو النقل أو الفحم او

البترول أو القوى الكهربائية . والامتيازات معناها ان المجتمع يضحى بحاجاته من أجل مطالب القلة .

ولقد قال جون تيلور : نستطيع أن نحكم الجنس البشرى بأحد شيئين : المال أو السلاح .

ونحن قد قاومنا الفوضى التى أشاعها السادة الاقطاعيون فى الماضى . وعلينا الآن أن نقاوم الفوضى التى يشيعها صاحب المصرف او المنجم ، أو حقل البترول أو مصنع الصلب . فهذا الرجل يسيطر على الرجال لأن السلطان الاقتصادى فى يده ، ورهن اشارته . أضف الى هذا أن مصالحه منفصلة عن مصالح المجتمع ، وهو لهذا سيخضع سلطان الدولة لأغراضه وأهدافه . والواقع أن السلطان الاقتصادى هو الذى يضع الشكل الحقيقى للدولة . لقد انتهى عهد الارستقراطية الاقطاعية ، غير أن عهد الارستقراطية الاقتصادية قد حل محله . كانت الأرض مصدر السلطان ، والآن أصبحت حيازة وسائل الانتاج مصدر هذا السلطان . وتميز العهدان بخضوع التشريع الاجتماعى لامتيازات الطبقة الحاكمة . وهكذا يضطر القانون الى الخضوع للقيود التى ترضى هذه المصالح . ولقد دل التاريخ على أن هذه الأوضاع لا تختفى الا اذا انكشف العداء بين امتيازات القلة ورفاهية الكثرة الغالبة . والواقع أن الملكية الخاصة معناها

أن التوزيع لا يخضع لمبدأ الجهد المبذول أو مبدأ الحاجة وانما يخضع لقوانين مجحفة .

واليوم ، يتضح التناقض بين القوانين المجحفة والانتاج . لقد رأت الجماهير ان سنوات الحرب قضت على التعطل ، وأنها قيدت بواعث الربح الى حد ما ، وانها جعلت الحكومة تجند المواهب العلمية وتنظمها . رأت الجماهير هذا ، ولذا تطالب اليوم بأن نطبق بعض تجارب الحرب فى أيام السلم . وان لم نفعل هذا شاع البؤس وفشا .

علينا اذن أن نعيد صياغة أسسنا والا تعرضنا لأزمة جديدة.

ولنفكر فى التهم التى يستطيع العامل البريطانى توجيهها ضد الطبقة الحاكمة . لقد خرجت هذه الطبقة ـ بعد انتصارات ١٩١٨ ـ خرجت وهى تتمتع بالهيبة والسلطان . غير أنها رفضت أى تغيير جوهرى فى النظام الاقتصادى ، أضف الى هذا أنها حبذت نظام «الحماية» والنظام الاستعمارى المغلق . وهى لم تفكر فى الشعب الا حين وقفت على اعتاب الكارثة ، كارثة الحرب . وعندما اندلعت نيران الحرب عمدت هذه السلطة الى الاحتفاظ بسلطانها. وتكلمت ساعتها على «المساواة» ولكن فى ميدان التضحية ! غير أن الفقراء هم الذين تحملوا العبء كله ، وهم الذين عانوا من نقص الطعام وتعرضوا لنيران الهجوم ولم يذوقوا طعم النوم فى الخنادق .

هذه هى الاتهامات التى وجهها عمال بريطانيا الى الطبقة الحاكمة • غير أننى لا اعنى بهذا أن العمال بأكملهم قاموا فى وجه الطبقة الحاكمة • وانما نقصد تلك الفئة التى تتمتع بوعى سياسى • هذه الفئة لا تعدو أن تكون أقلية • أما الباقى فلا يفكرون فى شئون مجتمعهم ، وانما يفكرون فى شئونهم الخاصة• والأقلية ــ ذات الوعى السياسى ــ لا تستطيع تغيير الأوضاع الا اذا ساعدتهم ظروف معينة على كسب الرأى العام الى جانبهم •

وما زالت أمامنا فرصة الاصلاح ، والزعماء يعترفون بأن التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف هما العمادان اللذان يرتكزان عليهما أى عالم منظم • ولقد سبق أن قلت ان الطبقة العاملة لمست مدى الفشل الذى منيت به الطبقة الحاكمة فىميدان الاصلاح ، غير أن هذا الشعور ليس وقفا على العمال وحدهم ، لقد امتد فتسرب الى جميع طبقات المجتمع من أجل هذا تحدث المستر بريستلى عن «الرأى العام» ، وطالب باشاعة الديمقراطية وبسط رقعتها ، وكان أن وجد استجابة بين صفوف الطبقات المختلفة • وعلينا أيضا ألا ننسى جهود النقابات العمالية فى هذا الميدان • أما العلماء فقد اكتشفوا عبث البقاء فى البروج العاجية، وبدأوا يربطون بين مكتشفاتهم العلمية وحاجات المجتمع •

وأريد أن أشير ــ بكل أسف ــ الى الوضع الاقتصادى فى

الولايات المتحدة . ان الولايات المتحدة ستصبح أكبر دولة اقتصادية فى العالم ، ولكن يحتمل أن يكون نفوذها رجعيا لا تقدميا . فمعظم رجال الأعمال الأمريكيين يكرهون مشروع روزفلت ، وهم يقولون ان الاصلاح الاجتماعى يتنافى وخطط الانعاش الاقتصادى . ولا يستبعد أبدا أن يتولى رئاسة الجمهورية ـ فى الولايات المتحدة ـ رجال يمثلون المصالح الاقتصادية الضخمة .

- ٥ -

يتضح من هذا كله أن علينا أن نؤمن بفكرة المجتمع العادل. ونحن لن نقدر على بناء هذا المجتمع الا اذا تعاون معنا أصحاب الامتيازات . ولا أستطيع التكهن بحدوث هذا التعاون . وأعترف ـ بصراحة ـ أن هذا النوع من التعاون ظاهرة نادرة جدا فى التاريخ . والواقع أن تشريعات حكومة تشرشل لم تحسم مشاكل العلاقات الانتاجية فى مجتمعنا . فليس فيها ما يدل على الشجاعة والجرأة . والعمال مطالبون مرة أخرى بأن يضحوا .

ان الطبقة الحاكمة فى بريطانيا قد اعتادت الامتيازات التى تتمتع بها ، وهى لا تظن أبدا أن هناك داعيا للتغيير والتعديل . ومستر تشرشل ، بالرغم من جهوده ، يفكر فى الاحتفاظ بعالم قديم بدلا من التطلع الى عالم جديد . وعندما قاد أمتـــه فى الحرب لم يكن يفكر فى الامكانيات الهائلة التى يمـــكن أن تسفر عنها الحرب ، وانما حارب كأرستقراطى يدافع عن شرفه لأنه قبل التحدى . لم يحارب تشرشل كرجل سـياسى يرى فى النصر فرصا كبيرة لبلده . وهو لم يفهم الاتجاهات الاقتصادية التى كان هتلر يمثلها ، ولم يفهم سر تحبيذ حزبه لسياســـة «التهدئة» حتى اللحظات الأخيرة . عرف تشرشل ، فى عام ١٩٣٣، أن هتلر يهدد بريطانيا ، غير أنه لم يعرف مـــا هى الفاشيــة الايطالية ، لانه لم يكن يتصور أن موسولينى يهدد بريطانيا أيضا .

وأحب أن أقول ان تشرشل لم يفهم طبيعة الحرب العالميــة تماما كما لم يفهم بيرك طبيعة الثورة الفرنسية . وهو لهذا يفكر فى شن حرب شاملة ، غير أنه لا يفكر فى تطويـــع العلاقات الانتاجية لفترة النصر التى ستعقب هـــذه الحرب . وقد قال مرة : اننا نحارب دفاعا عن الديمقراطية ودفاعا عن الحرية . غير أنه ترك مشكلة الهند بلا حل . ان تشرشل يفكر بعقلية عـــالم قديم آخذ فى التداعى والاضمحلال ، وهو لا يستطيع أن يلمس معالم عالم جديد يجاهد من أجل الظهور . واذا كان هذا شـــأن

المستر تشرشل فان رجاله قد ساروا على منواله ، ومنهم اللورد هاليفاكس ، والمستر ايدن ، والسير كنجسلى وود •

وكان الحزب الكبير ـ الذى يمثله هؤلاء الرجال ـ فى طريقه الى «المجتمع الموجه» ، غير أنه نسى أن يرسم طبيعة هذا المجتمع الموجه أو الامكانيات التى يمكن أن يسفر التخطيط عنها • من أجل جمود كهذا الجمود يصر الحزب الشيوعى على المناداة بأن الثورة العنيفة لا مفر منها • والواقع أنه مالم يحدث تعديل سلمى فان الثورة العنيفة لا مفر منها •

ولكن ، نسى الشيوعيون أن عمال بريطانيا لا يستطيعون القيام بثورة لانهم لا يملكون المال الذى يملكه البورجوازيون عندما انتصروا على الاقطاعيين الارستقراطيين • ان السلطان الاقتصادى عندنا ليس فى يد العمال ، وانما فى يد الطبقة الوسطى •

وأنا لا أنكر أبدا مدى احتياجنا الى تعديلات ضخمة فى العلاقات الانتاجية ، فهذه التعديلات هى الشرط الأساسى الذى يحقق من جديد الرفاهية الشاملة ، وبهذا نستطيع أن نصون الديمقراطية ، ولكنى لا أطالب بهذه التعديلات عن طريق اجراءات عنيفة ، وانما عن طريق الرضا •

ولقد أوضحت مدى عجز حزب المحافظين عن فهم حقيقة الأوضاع ، هذا الحزب الذى يمثل المصالح الاقتصادية

والاجتماعية فى بريطانيا • ولو حل حزب العمال محل حزب المحافظين فستتاح أمامه الفرصة للتعديلات الجوهرية ، وسيقف الرأى العام بجانبه وهكذا تكلل جهوده بالنجاح • ان حزب العمال مطالب بأن يعرف جيدا ماذا يريد ، وعليه ــ عندما يحقق ما يريد ــ أن يتمسك بالشجاعة وروح التصميم • هل يستطيع حزب العمال هذا ؟

انه سؤال صعب لا يمكن الاجابة عنه بسهولة • لقد حققت الحركة العمالية فى بريطانيا انتصارات ضخمة ، اذ استطاعت تكوين الجمعيات التعاونية والنقابات العمالية فى أقل من قرن • كما نجحت أيضا فى ميدان الحكم المحلى •

غير أن هذا كله لا يعنى أن حزب العمال البريطانى معصوم من الخطأ • فالطريق المفضى الى الزعامة داخل صفوفه هو طريق شاق طويل • والذين يتزعمونه دخلوا المرحلة الأخيرة فى أواسط عمرهم ، وهم بهذا قد فقدوا شيئا من الحيوية والمرونة • والمعروف أن الثورات الاجتماعية الضخمة تتم على أيدى حكومة شابة • أما حزب العمال فليس فيه أعضاء صغار السن ممن يدخلون مجلس العموم • فهو يعتبر دخول المجلس مكافأة للرجل الذى أمضى زمنا طويلا فى خدمة نقابة العمال •

ان على حزب العمال أن يستعيد ايمان رواده وحماستهم • وهو مطالب بأن ينشر رسالته ولا يجعلها قاصرة على دائرة

محدودة . وعليه أن يقنع رجل العلم ، والخبير ، وصاحب العمل أنه (اى الحزب) يمثل مجتمعا ذا فرص لا يتيحها النظام الحالى . وهو مطالب بأن يستميل الغالبية الى فكرة الديمقراطية الموجهة .

والواقع أن نظامنا الطبقى ينطوى على أخطاء كبيرة . ونحن اليوم ندفع الثمن ، ثمن تفريطنا فى السلطة واعطائها للسادة ، والمحامين ، ورجال الأعمال . فلقد خلقوا نظاما ثنائيا فى بريطانيا، وبذا لم يكن هناك تفاهم بين الطبقات ، هذا التفاهم الذى نحتاج اليه اليوم . ولدينا نظامان للتعليم ، ولدينا جيش لا يقبل الا الارستقراطيين ، ولدينا كنائس تفتح ابوابها للمتأنقين بدلا من أن تفتحها للاطهار ، ولدينا دبلوماسيون لم يسمعوا عن تسعة أعشار الشعب الذى سيقيمون بينه .

الفصــل الســادس

الموقف الدولى

- ١ -

فى نهاية الحرب العالمية الأولى بدأت تنبعث الآمال فى حــل المشاكل الرئيسية التى أوجدتها سياسة القوة . وكان يبدو أن الحكم الديمقراطى قد انتصر فى كل مكان وأن تأليف عصبــة الأمم يتيح جهازا يحقق نزع السلاح وتسوية المشاكل الدولية بطرق سلمية . وكان رد الفعل الذى ظهر نتيجة لقيام الحكومات العسكرية واضحا وعميقا وكان قلق الناس وخوفهم من العودة الى واجبات البناء الابداعى من أهم مميزات الموقف السياسى . بل ان الموقف بالنسبة للمراقبين المحايدين والمنعزلــين مثــل المارشال سمطس كان يدل على أننا قد بلغنا ذلك العصر الــذى «قوضت فيه الانسانية خيامها وشرعت فى الرحيل»

ولم تمض عشر سنوات على معاهدة فرساى حتى شوهت الحقائق الأحلام التى كانت تداعب أفكار الناس . وأعتقد أن هذا لا يرجع الى ضعف المعاهدة اذ صححت جميع الأخطــاء التى تضمنتها فى عام ١٩٢٩ ولكن السبب هو أن الساسة الذين

اشتركوا فى المفاوضات عقدوا معاهدة خاطئة • فقـــد كانوا يواجهون مشاكل القرن العشرين وحلوا المشاكل التى ورثوهـا عن القرن التاسع عشر وكانوا يثقون فى أن عصبة الأمم ستحل تلك المشاكل التى لم يتعرضوا لها هم • والواقع انهم نسـوا أولا أنهم فشلوا فى خلق الظروف التى تساعد عصبة الأمم على حل هذه المشاكل • ونسوا ثانيا أن تزايد عدد الدول بعد الحرب العالمية الأولى قد أوجد مجموعة من المصالح المتشابـكة التى لابد وأن تزيد من عدم التناسب الكبير بين صعوبة المشـاكل التى تواجهها العصبة وبين طاقتها على حلها •

وقد كانت المشكلة الرئيسية التى كان يواجهها مؤتمـــر فرساى هى انهيار العلاقات الانتاجية فى المجتمـع الرأسـمالى وما اذا كان من الممكن ادخال هـــذه العلاقات فى اطار النظم الديمقراطية وقد ازداد انهيار هذه العلاقات بعد موقف أمريكا الذى أسفر عن عودتها الى سياسة الانعزالية • ولقد أدى عدم ترحيبها بالمهاجرين الوافدين من أوربا واتجاهها لسياسة رفـع التعريفة الجمركية الى سد صمام الأمن فى هذا العالم الـــذى يتطلب التكافل الاقتصادى • وبعد أن زالت النزعة العاطفيـــة التى سادت العالم بعد الحرب العالمية الاولى اتضح أن المستقبل يتطلب أخذ أمرين فاما أن تتكيف العلاقات الانتاجية التى تساعد الديمقراطية على الحياة بين الدول أو أن ينشب صراع من أجل

البقاء بين جماعات الدول مما قد يؤدى الى قيام حرب عالميـة ثانيـــة •

وكانت هذه هى المشكلة الدولية الرئيسية فى سنوات مـا بين الحربين • وهى تعبر عن الفرق الهائل بين الانتاج الضـخم والفقر المنتشر ، وبين الأمل والشعور بالفشل • وتدل جميـع الكتب التى ظهرت فى هذه السنوات لاسيما فى مجال الاقتصاد على الفرق الشاسع بين الآمال التى كانت تراود عقول النـاس وطاقة الساسة على ارضائهم فى نطاق العلاقات الانتاجية القائمة وكانت الدول المنتصرة متحمسة لتأكيد المزايا التى ورثتها بينما كانت الدول المهزومة تعمل على التوصل الى سبل لرفع مستواها

وكانت معظم أنواع العلاج المقترحة غير عملية فقـد كان بعض المفكرين أمثال البروفيسور جلبرت مورى يرى أن العلاج فى الغاء فكرة السيادة وكأن السيادة صمام يمكن التحكم فيه بدلا من النظر الى السيادة على أنها وسيلة لحماية نظام العلاقات الانتاجية وكان البعض الآخر مثل البروفيسور ليونيل روبنـز يقترح العودة الى نظام الحرية الاقتصادية رغم أ نترك هذا النظام جاء نتيجة للتجربة التى مر بها العالم فى ظله •

والأمر الذى اتضح فى سنوات ما بين الحربين هو اعتمـاد النظم الديمقراطية على اقتصاديات التوسع • ولما لم يكن مـن الممكن تحقيق ذلك أصبح من المتعذر التغلب على التناقـض

القائم بين الرأسمالية والديمقراطية وقد دفع الخوف من تكرار تجربة روسيا انصار الرأسمالية فى كل مكان الى اتخاذ موقف الحذر ولم يكن من المستطاع التغلب على تقاليد النظام الديمقراطى الا حينما كانت هذه التقاليد ضعيفة واهية كما كان الحال فى ايطاليا وألمانيا • ولما عجزت الفاشية بعد أن احتلت مكان الديمقراطية عن حل مشاكل الرأسمالية المتقلصة عن حل المشاكل الكبرى فانها اضطرت الى انتهاج سياسة استعمارية باعتبارها ثمنا لأمنها الداخلى • ولكن هذا كان متعذرا دون تهديد منافسيها • ولا شك أن موسولينى لم يكن من القوة بحيث يتحدى أية دولة من الدول الكبرى فانه كان يرضى نفسه بالسيطرة على الدول الصغرى وسلبها مما زاد من شراهة شعبه • ولقد أنفق هتلر الخمس سنوات الأولى من توليه السلطة فى اخفائه لأهدافه الحقيقية فى الوقت الذى ظهر فيه بمهادنته للبلشفية عدوا لذوى المصالح الرأسمالية • ولم يظهر على حقيقته الا بعد أن فكر فى أن الحرب الخاطفة ستجعله يحقق هدفه بطريق مباشر •

وبمجرد قيام هتلر بالهجوم ساعدت الوسائل الفنية الحديثة على انتشار الحرب فى العالم فشمل الصراع العالمى عددا اكبر من الدول التى شملتها الحرب العالمية الأولى • ولم يكن هناك سوى أحد حلين فاما انتصار الفاشية أو هزيمتها غير أن هزيمتها

لم تكن تبعث الظروف التى تضمن سلامة الديمقراطية والحرية بل انها كانت تبعث ظروفا تهيىء السبيل لسلامتها بالتنظيم •

وليس هناك ما هو أكثر خطرا من التهوين من الصعوبات التى تقف فى سبيل هذا التنظيم • ويجب أن نهتم أولا بتذكرنا أن الديمقراطية والحرية تنتعشان عندما تتسع النظم الاقتصادية وأن المبادىء الاقتصادية التى يتبعها الاتحاد السوفييتى وحدها هى التى تسمح بهذا التوسع فى نطاق العلاقات الانتاجية للنظام الحاضر • غير ان هزيمة الفاشية تترك العالم يواجه نفس المشاكل التى كان يواجهها فى نهاية الحرب العالمية الأولى • ولا نأمل فى حل هذه المشاكل الا بتنظيم الظروف التى تتيح تحقيق اقتصاديات التوسع •

وهذا معناه رفع المستوى الاقتصادى فى جميع انحاء العالم لاسيما فى المناطق ذات المستوى الاقتصادي المنخفض ، اذ أن سر السلام فى زيادة الطلب الفعلى على المنتجات • وبدون تحقيق ذلك لن تعود هذه الحرب بأية جدوى غير أن زيادة الطلب الفعلى تعنى تطبيق قواعد التخطيط الاقتصادى على الكثيرين ، غير أن التجربة التاريخية تثبت استحالة ذلك فى نطاق العلاقات الانتاجية الحالية • ولو لم تفعل ذلك فستأتى فترات الانتعاش والكساد متعاقبة فتبدأ الحكومة فى التدخل ولكن ذلك يدعو الى اصطدام الحكومة التقدمية بمصالح رجال الأعمال وأصحاب

الأملاك ٠ ولا شك أن تردد الحكومة سيثير السخط بين الجماهير لأنها لم تف بما وعدت ٠

والواقع أن العالم أصبح يهتم بمشاكل أعمق من مسائل الحدود والتسليح والاقليات التى شغلنا بها أنفسنا فى فترة ما بين الحربين ٠ فيجب علينا أن نعرف أن هذه الأمور ما هى الا أعراض لأسباب أبعد غورا يجب معالجتها ٠ والواقع أن اعلان الساسة للأهداف العظيمة دون تهيئة الظروف لبلوغ هذه الأهداف لغو باطل غير أن هذه الظروف ترتبط بعلاقات الانتاج فى الفترة التالية للحرب ٠

انني أرى أنه لا أهمية لتنفيذ برامج دولية لتغيير النظم طالما كانت هذه البرامج لا تؤثر على العلاقات الانتاجية بشكل يمكن من تحقيق اقتصاديات الرفاهية ٠ ان دعاة الاتحاد الانجلوسكسونى لن يقوموا الا بتعزيز قوة الاستعمار الانجلو أمريكى لو احتفظوا بعلاقات الانتاج كما هى والواقع أن هذا الاستعمار أهون بكثير من غيره من ألوان الاستعمار الأسبانى أو اليابانى او الهتلرى ٠ ولكن هذا لا يحمى الاستعمار الانجلو أمريكى من مواجهة الأزمات التاريخية التى تقع فيها جميع أنواع الاستعمار ٠

والواقع أن دعاة اتحاد أوروبا أنفسهم يواجهون مشكلة لا تقل أهمية عن المشكلة الأولى : اذ لو ظلت العلاقات الانتاجية

على ما هى عليه فانهم يواجهون صعوبتين عسيرتى الحل • فلو قامت هذه الوحدة الأوربية على حرية التجارة فلن يقتصر الأمر على أن تصبح صورة مطابقة للتوزيع الحالى للقوى الاقتصادية فحسب بل انها ستهدد الأسواق الأمريكيـة فى الشرق الاقصى وأمريكا الجنوبية مما يقلل الانتاج فى الولايات المتحدة ــ الأمر الذى يعوق جهودها فى سبيل رفع مستوى المواطنين • ومـن شأن قيام اتحاد أوربا على أساس العلاقات الانتاجية الحاليـة أن يثير مشكلة حادة بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبيـة فى الولايات المتحدة بسبب حرية انتقال رأس المال داخل المنطقـة لخفض أجور العمال • والواقع أن عدم وجود مستويات ثابتة لأجور العمال يثير مشاكل عسيرة • وحتى لو فرضنا قيام الاتحاد الأوربى مع بقاء العلاقات الانتاجية الحالية فسوف يغلب عليه الطابع الرجعى ولن يكون تقدميا •

يجب علينا أن نفهم أنه بتطبيق نظام العقوبات ضد الـدول التى تستخدم الحرب وسيلة لتنفيذ سياستها فاننا نخلق ظروفا اما أن تعتبر صورة مكررة للوضع الراهن فى أية لحظة أو تضطر الى الغاء سيادة الدولة • ولكن ما من دولة على استعداد للتخلى عن سيادتها اذ أن هذا معناه تحديد قوة الدول الكبرى • ويعتبر التنازل عن السيادة تنازل الحكومة عن قدرتها على تعزيـز العلاقات الانتاجية القائمة فى المجتمع •

- ٢ -

انني أعتقد أن هذه النقطة تعتبر أصل المشكلة الدوليـــة •
فلولم نفهم أن الطابع السياسي لأية دولة هو نتيجة للتجربة التي ترتسم في النظام الذي تسير في نطاقه العلاقات الانتاجية ، وأن شكل الدولة دائما ما يعبر عن دافع المصالح الذي تنطوي عليه هذه العلاقات فلن نستطيع ان نفهم الأسئلة التي يجب أن نجيب عنها • فانجلترا دولة ديمقراطية رأسمالية لأن هذا هو الشكل الذي كان يلائم طريقة تطور علاقاتها الانتاجية في الثلاثة قرون الأخيرة منذ بداية عهد أسرة ستيوارت • والحقيقة أن الوحدة التي تمثلها الديمقراطية الرأسمالية في بريطانيا قد نجحت لأن تجميع الطبقة الحاكمة لرأس المال في عصر التوسع مكنها من ارضـــاء آمال العمال وأمانيهم • والمشكلة التي تواجهها بريطانيـــا الآن تتلخص في كيفية المضي في ارضاء هذه الطبقات العاملة داخـــل اطار الديمقراطية الرأسمالية على الرغـــم من ازدياد الآمـــال واقتراب انتهاء فترة التوسع في نطاق العلاقات الانتاجية القائمة حاليـــا •

أما في ألمانيا فلم تقم الطبقة المتوسطة بأية ثورة تقوم عليهـــا الديمقراطية الرأسمالية • وعندما قامت الثورة في عام ١٩١٨ بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى كانت جمهورية فايمـــار

ضعيفة ويرجع ذلك الى تعارض العلاقات الانتاجية مع القوى الانتاجية وكانت الفترة التى يمكن أن يتسع فيهما نطاق الديمقراطية الرأسمالية قد انتهت • ولم يكن فى مستطاع الطبقة الحاكمة فى ألمانيا ان تتنازل عن أية امتيازات تتمتع بها لارضاء العمال دون تعرضها للخطر •

أما بالنسبة للتجربة الأمريكية فيبدو أن وفرة موارد الثروة فيها قد حمتها من المآسى التى مر تبها أوربا نتيجة للاحقاد والمنازعات الفاشية بين الطبقات المختلفة • فقد ولدت الولايات المتحدة دون أن ترث تركة الاقطاع ودون أن تمر بالتعصب ضد المساواة الاجتماعية تلك المساواة التى تعتبر من ألوان علاج الحياة الانجليزية •

وتواجه الولايات المتحدة نفس المشاكل الرأسمالية التى تواجهها بريطانيا لأنها هى أيضا ديمقراطية رأسمالية على الرغم من أن لها مجالا أكبر فى حل المشاكل • ولقد تنبأ توكفيل منذ قرن مضى بتمخض تركيز القوة الاقتصادية فى أيدى القليل من الأفراد عن النظام الاقطاعى الصناعى الذى يتنافى مع المبادىء الديمقراطية • وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تصل بعد الى مرحلة الاقطاع الصناعى فان الموقف على الأقل يهدد باقترابها من هذه المرحلة • وكثيرا ما تتدخل الحكومة غير أن الطبقة المتمتعة بالامتيازات تكره ذلك التدخل وتقاومه بشدة • وترى

الديمقراطية هناك تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية السائدة في القرن التاسع عشر • وفي الوقت الذي يزيد فيه الانتاج في أمريكا ولا يزيد الاستهلاك الداخلي فانها تسعى الى السيطرة على الاسواق الأجنبية لارضاء باعث الربح عندها وهو الباعث على الانتاج الرأسمالي وهذا ما يدفعها الى الاستعمار • غير أن هذا الاتجاه يجعلها لا تتنازل عن سيادتها ، اذ أن تقييد سيادتها يجعلها عاجزة عن تنمية النظام الاستعماري• لذلك عليها أن تختار بين الرأسمالية والديمقراطية فان اختارت الأولى فانها ستدفع ألمانيا في عهد هتلر الى القيام بحرب عدوانية ولا شك أن هذا يعيد السيادة الى أمريكا لأن اعلان الحرب هو أقوى تعبير عن السيادة •

انني أدلل على أن سيادة الدول الكبرى ضرورية لحماية مصالحها الاقتصادية وأرى أن منطق الرأسمالية يمكنها في مرحلة التوسع من الاندماج مع الديمقراطية السياسية لأنها بذلك تتمتع بالقوة اللازمة لارضاء طلب جماهير الشعب • وأدلل ايضا على أن الديمقراطية الرأسمالية لابد ـ لكي تستمر ـ من أن تصبح استعمارية وأن هذا يؤدي الى التوتر الدولي والنزاع وأن منطق علاقاتها الانتاجية يتطلب الاحتفاظ بالسيادة •

وينطبق هذا التحليل على تاريخ روسيا الحديث فقد كان التأخر الاقتصادي واضحا جليا في عهد القيصرية الفاسد وكان من

المستحيل خلق ظروف التقدم الاقتصادى دون القضاء على هذا الحكم • وعندما تحطمت القيصرية بفعل الفساد وسوء الادارة كانت الطبقة البرجوازية صغيرة العدد وقليلة الخبرة لدرجـــة العجز عن اقامة ديمقراطية رأسمالية • وقد تبين لينين بما أوتى من عبقرية الامكانيات الهائلة التى يمكن أن تتـــاح بضـــم البروليتاريا من الفلاحين وســكان المدن ضـــد تردد حكومـة كيرنسكى التى كانت تتولى الحكم فى ذلك الوقت فاقام حكومة اشتراكية اخذت بمبدأ الانتاج التخطيطى لمواجهـــة الحاجات الاستهلاكية • ونظرا لمصادر الثروة الهائلة التى يتمتع بها الاتحاد السوفيتى ولعدم وجود أية حقوق فى الانتاج للطبقة المتمتعـة بالامتيازات تقوم على الباعث لتحقيق الربح لم يكن هناك أى تناقض بين العلاقات الانتاجية والقوى الانتاجية • ان روسيا لن تواجه فى المستقبل تلك الفترة التى يؤدى فيها العداء بـــين الرأسمالية والديمقراطية والى قيام الفاشية التى تندفـع الى الغزو والفتح كما حدث فى ألمانيا وهى تتمتع بالفرص التى كانت قائمة فى عصر التوسع الامريكى دون وجود المتناقضات التـــى أدت الى انتهاء هذا العصر •

هذا هو السبب الذى من أجله لا يريد الاتحاد السوفييتى السيادة بالمعنى الذى تفهمه بريطانيا او ألمانيا او الولايات المتحدة أو اليابان اذ أن القوة فى كل من هذه البلاد فى أيدى طبقـــة

تسيطر على الحكومة لحماية امتيازاتها ولا يمكن أن تتنازل عن سيادتها دون تعريض هذه الامتيازات للخطر • وتتعرض للمقاومة كل محاولة لتغيير هذا النظام كما أن الغرض من القانون هو منع هذا التغيير • وهذه هى الحقيقة الأساسية التى يجب أن نواجهها عندما نفحص التبريرات الكثيرة التى تقنع بها الطبقة الحاكمة نفسها والذين تحكمهم بأن ما تعتقد أنه ضمان لامتيازاتها انما هو جزء من نظام الطبيعة الدائم • والواقع أن كل عنصر من عناصر السياسة الخارجية فى الديمقراطيات الرأسمالية يمس مصلحة ذاتية معينة فقد يكون فى تغيير التعريفة الجمركية الحكم بالحياة او الموت على مصلحة ذاتية وان كانت هذه المصلحة الذاتية قوية فانها ستعبىء كل قواها للحيلولة دون القيام بأى تغيير حتى وان كان هذا التغيير يفيد المصلحة العامة •

ومجمل القول فان السيادة تعتبر وسيلة يستخدمها أصحاب المصالح الخاصة لشن الحرب وعن طريق استخدام سلطة الدولة يثيرون الشعور القومى لتعزيز نفوذهم فى الخارج • والواقع أنه ليس هناك مصالح خاصة فى الاتحاد السوفييتى كما هو الحال فى المجتمع الرأسمالى • ولكننى اعتقد أن هناك عنصر عدم المساواة فى المكافأة غير أن هذا العنصر لا يتوفر فى تلك العلاقات الانتاجية • كما ان طبيعة النظام الروسى تقضى على كل دافع للعدوان ـ الا اذا كان يقوم على أساس توفير الأمن

الخارجى ـ اما فى المجتمع الرأسمالى الذى بلغ مرحلة الانكماش فلابد من أن تنطوى كل مصلحة ذاتية على العدوان لو كانت تعمل على المحافظة على كيانها . والحقيقة أن تنفيذ السيادة يؤدى الى العدوان .

والواقع أن الاستاذ جلبرت مورى كان صائبا فى قوله ان السيادة هى الخطأ الذى سيطر على القرن التاسع عشر ولكن لا يمكن أن نمحو هذا الخطأ بالغائه لأنه يتغلغل فى صميم المجتمع الرأسمالى بحيث أصبح الغاؤه يتطلب الثورة على تلك العلاقات الانتاجية التى يعتمد عليها البنيان السياسى للمجتمع . ويستطيع الناس أن يحلوا مشاكلهم بالمناقشة والموافقة عندما يشعرون بأن مصالحهم متساوية فى أى قرار يتخذ أو عندما يثقون فى مدى الفائدة التى تتحقق من هذا القرار . ولكنهم لا يستطيعون أن يحلوا مشاكلهم لو كان الحل يتوقف على القوة المادية التى يتمتع بها الأطراف . لان السيادة تسعى لتحقيق حل من هذا النوع ، فلها الحق فى فرض شروطها بالقوة ، اذا لم يكن من الممكن تنفيذها بالاتفاق . وهى التهديد باستخدام العنف عندما لا يثبت جدوى المناقشة والاعتقاد بان استخدام العنف يضمن تحقيق الأهداف المرغوبة .

ولا داعى للقول بأن الشعوب المتمدينة لا تسمح لحكوماتها بانتهاج هذه السبيل غير أن الكثير من فترات التاريخ تسجل

مثل هذا السلوك . ويشهد بذلك تاريخ استعمار أفريقية منذ بدايته حتى اليوم وتاريخ معاملة أوربا لآسيا كما ان دبلوماسية «الدولار» فى أمريكا الجنوبية تظهر نفس المميزات . والواقع أن الديمقراطية الرأسمالية تضطر ـ عند مواجهتها للمشاكل الاقتصادية ـ الى انتهاج سياسة القوة فى الخارج بناء على شرطين فلا بد أولا من أن تتمتع بالقوة اللازمة لذلك ولابد ثانيا من أن تلعب دورها بمهارة بحيث لا تثير سخط النقاد فى الداخل. وبتوفر هذين الشرطين سيتوفر للمصالح الخاصة جميع المؤثرات العاطفية التى يثيرها الشعور القومى مما يتيح لها تنفيذ سيادتها. والقليل هم الذين يشكون فى أن الحرب التى نشبت فى جنوب أفريقية كانت لصالح فئة من المغامرين من رجال المال فى عام ١٩٠٩ . ولكن حتى فى ذلك الوقت كان الاشتراكيون أمثال سيدنى ويب وبرنارد شو يرون أن الحق لا بد أن يكون فى صف الجيوش القوية . وغاب عن اذهانهم أن الاستعمار يقوم على مبادىء أعمق من ذلك .

- ٣ -

لذلك يثير تنظيم السلام امامنا مشكلات تؤكد أهمية الجانب الاقتصادى . ويتوقف السلام على اعادة ظروف التوسع

الاقتصادي • ولا يمكن أن يتحقق هذا التوسع فى نطاق العلاقات الانتاجية الحالية لأن هذه العلاقات تحول دون رفع كمية الطلب الفعلى لمواجهة مطالب البنيان الرأسمالى • وتنشأ الازمات الاقتصادية دائما نتيجة للصراع الذى لا ينتهى ابدا فى المجتمع الرأسمالى بين القوى الانتاجية والقوى الاستهلاكية • ولا يتسبب ذلك فى قيام مآسى الدورات التجارية فحسب بل انه يؤدى بطول المدة الى قيام ثورة محلية وحرب خارجية • ولو سلمنا أن الدخل الفردى موزع توزيعا غير عادل وأن مصادر الثروة الانتاجية غير متساوية فى توزيعها بين الدول المتنافسة فى السوق العالمى فلا مفر لكل نظام انتاجى رأسمالى من المرور بمرحلة الصراع بين القوى الانتاجية والاستهلاكية لأن نقص عنصر الرفاهية فى الدولة يؤدى الى الحرب والثورة • وربما يتضح لنا ذلك اكثر بانهيار النظرية القديمة التى كانت تقول بوجود سعر متعادل لعرض رأس المال • وحتى ان كان من الصحيح أنه لم تحتل أية نظرية اقتصادية بديلة مكانة النظرية السابقة فى قلوب الاقتصاديين فانه من المؤكد على الأقل أنه لا يمكن بناء مجتمع دولى مستقر داخل الاطار التاريخى للرأسمالية •

وعلى أى حال لعله من الجدير ان نعرف أننا لم نتمتع بالعمالة الا مرتين وكانت هاتان المرتان خلال الحربين العالميتين •

وكانت كل فترة يصاحبها التخطيط الانتاجى بحيث أصبحت جميع موارد الثروة متاحة لدرجة أننا تخطينا جميع مزاعم المصلحة الذاتية وكان ذلك من أجل تحقيق النصر • ولا شك أن أفراد الشعب كانوا فى صحة جيدة فى خلال هاتين الفترتين اذ ان مستوى التغذية كان مرتفعا كما ازداد عدد الأشخاص العاملين عما كان الحال فى فترة السلم • ولو افترضنا عدم العودة الى نظام الحرية الاقتصاديه بعد الحرب العالمية وأن هذا التخطيط سيستمر فى فترة السلم فان مسألة السلام ستتقرر بالرد على السؤال التالى : هل سنضع التخطيط للاكثرية أو للأقلية ؟

ان مستقبل التنظيم الدولى يقوم على الاجابة عن السؤال السابق ، اذ أن السلام العالمى يعنى توسيع نطاق توزيع الطلب الاقتصادى فى كل مكان • وطالما ظل العامل فى الهند والصين وفى مناجم الكبريت بصقلية والفلاح المصرى على هذا المستوى من الفقر ، وطالما ظل التوسع فى الانتاج يهدد ملاك وسائل الانتاج ومنظميها فلن يكون السلام سوى فترة مؤقتة نستعد فيهالحرب جديدة، ان الرأسمالية التى تأخذ فى الانكماش لابدمن أن تكون استعمارية وعسكرية بطبيعتها وذلك لأنها تندفع نحو الاحتكار ثم الى التقييد • ويصدق هذا الكلام حتى وان كانت منظمات العمال تستفيد من جزء من الأرباح التى تتحقق نتيجة لسياسة

التقييد ولكن لا يمكن أن تدوم مثل هذه القوة لأن كل دولة تصبح استعمارية او عسكرية لابد من أن تواجه حاجات تدفعها الى الفاشية التى تقوم أولا وقبل كل شىء بسحق المنظمات العمالية التى تعمل على الحصول على بعض الامتيازات من سادتها •

وهكذا تصبح مسألة توسع الطلب الفعلى المسألة الرئيسية التى نجابهها أى أن هذا التخطيط له جانبان لا يمكن فصل أى من الجانبين عن الجانب الآخر فهو يعنى من ناحية التغير الداخلى فى العلاقات الانتاجية لكل مجتمع ويعنى من ناحية أخرى قيام الدول بعمل مشترك لتطوير الطلب الفعلى فى المناطق المتأخرة من العالم • ونحن نهتم فى هذا المجال بالمظهر الثانى ولكن يجب أن نلحظ أن الطريق لاحداث مثل هذا التطور الدولى يتوقف على قدرة الدول على تحقيقه بطريقة تجعلها تتجنب الاستغلال الاستعمارى • وان كان هذا التطور الدولى الأساس الذى جعل الدول الأغنى تفرض نفسها على الدول الفقيرة فقد تبدأ مرحلة يستنكر فيها حق المرابى مما يبعث شعورا سيئا قد يؤدى الى قيام الصراع • ويجب علينا ألا ننسى تاريخ القروض الأجنبية التى حصلت عليها روسيا والغضب الذى اثاره رفض البلشفيك الاعتراف بهذه القروض • ويجب ألا ننسى أيضا أنه لو حاول مجتمع مثل الاتحاد السوفيتى استغلال موارد الثروة

لديه على حساب الاستهلاك الحالى فانه سيتكبد ثمنا باهظا يدفعه الجيل الحاضر للجيل الذى يليه • وكانت الحكومة السوفييتية قادرة على دفع هذا الثمن ولكن لم يكن أحد يستطيع أن يقيس البؤس الذى قاست منه فى سبيل ذلك •

لذلك لابد أن يكون لأى تنظيم دولى اختصاصات اقتصادية فلابد من تحديد كميات المواد الخام اللازمة ووضع أسعار ثابتة مستقرة للسلع الأولية وتخطيط وسائل النقل والتحكم فى التعريفة الجمركية والهجرة وتخصيص القروض الدولية لخدمة أغراض معينة دون الأخرى وانشاء جمعية من الاخصائيين يمكن أن تستفيد منها المناطق المتأخرة أو يمكن الانتفاع بها فى الازمات الخاصة ويجب ألا يسيطر رجال الأعمال على هذه الاختصاصات بل تكون للصالح العام •

هذه هى الفكرة التى يجب تطبيقها لتحقيق اقتصاديات التوسع فيما بعد الحرب العالمية الثانية • فيجب أن ننظر الى هذا الاستثمار بما هو فى صالح السلام الذى لا يمكن أن توجد الحرية بدونه • ولا داعى لتأكيد أهمية التصنيع السريع فى الهند والصين وما يسفر عنه ذلك من زيادة القوة الشرائية • والواقع أنه كما أنه من صالح المصرف نجاح عملائه كذلك من صالح الدولة أن تنجح الدول الأخرى فى معاملاتها ولكن علينا أن نتذكر أن تبادل المصلحة لا ينطبق على العالم الا فى وجود

التوسع الاقتصادى . اذ أنه بمجرد أن تتكيف طبقا لندرة المواد الانتاجية عن طريق الانكماش تسعى كل دولة الى الحصول على اقصى ما يمكنها الحصول عليه لنفسها من عوامل الرفاهية . وأفضل مثال على ذلك نظام المقايضة الألمانى الذى أخذ به شاخت بعد تولى هتلر السلطة . فقد كان هذا النظام يعمل على تركيز اعتماد اقتصاديات شرق أوربا على اقتصاديات ألمانيا بحيث لا تستطيع أية دولة أخرى أن تنفذ الى أسواق هذا الجزء من العالم . ولقد أدى التوغل الاقتصادى الى السيطرة السياسية . ولكى تضمن ألمانيا أسواقها كان عليها أن تسيطر على هذه المنطقة وأن تعمل على ألا تتدخل أشكال التطور الاقتصادى فيها مع طبيعة القوى الانتاجية فى ألمانيا . والحقيقة أنه كان لابدمنالاحتفاظ بجنوب شرقأوربا كمصدرللمواد الخام التى تحتاج اليها ألمانيا وهذا معناه تكييف الامكانيات الصناعية فيها بما يفى بحاجات المانيا .

ان المشكلة السابقة لا يمكن أن توجد فى ظل اقتصاديات التوسع . اذ أن الاستثمارات البريطانية مهدت السبيل لتطور خطوط السكك الحديدية الأمريكية غير أن ذلك لم يسفر عن اخضاع الامكانيات الاقتصادية الأمريكية لمصالح بريطانيا . فعندما تقوم العلاقات الاقتصادية بين الشعوب على أساس المساواة يكون ذلك فى صالح تبادل السلع والخدمات بينهما

بالمساواة • فبدون المساواة يقع الشعب الضعيف فريسة للسيطرة والتحكم كما يحدث فى أفريقية التى يسيطر فيها الرجل الأبيض على المواطن الأفريقى • وبدون هذه المساواة لا يمكن أن يهرب الشعب الضعيف من السيطرة عليه الا بتحدى الشعب الأقوى كما هو الحال فى كينيا حيث لا يجد المواطن المحلى هناك سبيلا الا تحدى مصالح أصحاب الامتيازات من المستعمرين البيض •

- ٤ -

ويجب ألا ننسى مدى الخطـــر الذى يترتب على أن نعزو لعادات ألمانيا النازية فى الحرب تكوين الطبيعة البشرية فى ألمانيا عامة اذ يشترك بعض المتعلمين والساسة فى التدلـــيل على أن العقلية الألمانية والشخصية الألمانية تنفردان بطابع مختلف عــن عقليات وشخصيات جميع الشعوب الأخرى وأنه لذلك لابــد من معاملة هذا الشعب بطريقة مختلفة عن أى شعب آخر بعــد انتهاء الحرب • ولقد تعرضت الأخطاء التى يقع فيها الألمانى لعدة تفسيرات فكان البعض يعلل نزعة الشر بالرجوع بتاريخ المانيا المكتوب الى الوراء فيعزونها الى سياسة «الدم والحديد» التى نادى بها بسمارك بينما كان البعض الآخر يذهب الى أبعد مــن ذلك • والواقع أن نقطة الضعف فى هذه التفسيرات هى عجز

الذين يعرضون هذه القضية عن أن يتبينوا أنهم كانوا يعرضون الوجه الآخر لمزاعم النازية بالتفوق العنصرى ــ تلك المزاعم التى أعطت للالمان حقوقا لم يكن ليزعمها أحد •

ولكن من الواضح أننا لا نعنى فى أى تحليل جدى للموقف بطبيعة الألمان بصفة عامة بل بسلوك أفراد معينين من الألمان • ولا جدال فى أن هذا السلوك كان وحشيا وبربريا بشكل لم يحدث فى التاريخ الحديث وسيذكر التاريخ الشرور التى حدثت فى سنوات الحرب كما يذكر مذابح ألفا وواقعة مجدبورج

وتتجلى وحشية المانيا النازية فى معاملتها لمعارضيها الألمان فيما بين عامى ١٩٣٣ و١٩٣٩ • وفيما بعد اعلان الحرب اتسع نطاق وحشيتها فشملت معارضيها فى الخارج • ولم يتبين هذه الوحشية حتى قيام الحرب سوى عدد قليل من الساسة ــ باستثناء الرئيس روزفلت وتشرشل وستالين • ولم يقتصر الأمر على ذلك اذ أن الكثيرين من انصار الصداقة بين بريطانيا وألمانيا النازية كانوا على استعداد لمهاجمة تشرشل باثارة الحرب عندما لفت الأنظار الى الأشياء التى تنطوى عليها سياسة هتلر • وكان المتحمسون لعقد أواصر الصداقة مع ألمانيا هم نفس الأشخاص الذين كانوا متحمسين فى مهاجماتهم لأعمال القسوة التى أقدمت عليها الحكومة السوفييتية والتى لم يترددوا فى عزوها لتأخر مدنية روسيا •

الواقع أن المنهج الذى يساعدنا على كشف أية مشكلة خطيرة دون شك هو المنهج التاريخى • فحادثة ليديسكى لاتقل قسوة ووحشية فى ظل الزعامة النازية عن حادثة «أمريتسار» فى تعبيرها عن قسوة الحكم البريطانى فى الهند فى ظل قيادة الجنرال واير • بل ان تعذيب الأمريكيين للسود فى الولايات الجنوبية يعبر عن مظهر هام من مظاهر السلوك الأمريكى ازاء الموقف السائد هناك • وينطبق نفس الكلام أيضا على البرتغاليين فى انجولا والبلجيكيين فى الكونغو والفرنسيين الذين عذبوا أنصار حكم الكومون فى عهد تيير فى عام ١٨٧١ • ان الطبيعة البشرية هى وليدة البيئة التاريخية التى توجد فيها • فهى تكيف نفسها طبقا لتلك البيئة ولا يمكن أن يتم تغيير تعبيرها فى السلوك الا بتغيير البيئة التى تكيف نفسها طبقا لها •

اننا لن نستفيد من وراء تفكيرنا فى المشكلة الدولية فيما بعد الحرب العالمية على أساس رسم «طابع قومى» ثابت لألمانيا يتسم بالعدوان الشديد والغرور والطاعة العمياء للأوامر المفروضة • والواقع أن هذه الصفات لا تميز الالمانى وهى لا تختلف فى سطحيتها عن صفة الترفع فى الرجل الانجليزى وحب المغامرة فى الامريكى أو الصراحة فى الفرنسى • وكل انسان يعلم أن الانجليز قبل قيام الحروب الأهليـة فى القرن السابع عشر كانوا شعبا موسيقيا وأن تأثير المذهب التطهرى فى ازالة

هذه الصفة كان عميقا . وكل فرد يعلم أيضا كيف اختلف حكم الفرنسيين على الطابع القومى الانجليزى بعد الغاء «منشور نانت» . ولا يمكن أن يصف الانجليزى الشعب الفرنسى اليوم بالطموح العدوانى . ولكن لم تمض ٧٠ عاما على تساؤل المؤرخ ستوبز عن أسباب حب الانجليز والألمان للسلام على مر التاريخ وعن اجابته عن هذا السؤال بأن ذلك « يرجع الى ان فرنسا تظهر اليوم بنفس المظهر الذى كان يبدو عليها منذ ١٠٠٠ عام وهو العدوان والغش والخداع »

اننى لا أعنى بذلك طبعا أن تصرف المانيا فى ظل السيطرة النازية لم يبعث مشاكل خطيرة فى فترة ما بعد الحرب اذ أن هذا أمر واضح . فلا شك أن عقاب هتلر وأعوانه أمر لابد منه ولا يقل أهمية عن عقاب عصابة آل كابونى فى أمريكا . ويتطلب منا نطاق العدوان الواسع أن نظهر بطريقة حاسمة انه لا يمكن أن يسمح للافراد بتنظيم وقيادة أعمال الشر دون التعرض للعقاب الصارم الذى يمنع الآخرين سواء فى المانيا أو غيرها من اتباع سبيل العدوان ثانية .

ويجب أن نذكر دائما أن أية دولة كبرى تعتبر تهديدا للسلام العالمى اذا كان لديها أطماع لا تستطيع تحقيقها الا بالحرب وكان هذا الكلام ينطبق على أسبانيا وفرنسا فى بعض الفترات كما أنه انطبق على المانيا واليابان فى الحرب العالمية الأخيرة ولكن

يجب أن تتذكر أيضا أنه قد ينطبق أيضا على الولايات المتحدة لو دفعها الطابع الذى يغلب على نظامها الاقتصادى الى الاستعمار . ولكن لا يمكن أن يدلل أحد على ما ينطوى عليه ذلك من خطر انقسام الولايات المتحدة.

والواقع أننى لا أرى أية أهمية فى الرأى القائل بأن النزعة العسكرية الالمانية هى نتيجة الافراط فى التصنيع فيها وخاصة فى مجال الصناعات الثقيلة . ففكرة الافراط فى التصنيع لا تقل غموضا عن فكرة بلوغ السكان «الحد الاقصى» . فما من أحد يستطيع أن يحدد مدى افراط ألمانيا فى التصنيع . وهل يعنى بذلك الاشارة الى بنيان اقتصادياتها الداخلى ؟ وان كان الأمر كذلك فكيف يمكننا أن نحدد متى تعدى التصنيع الحد المعقول؟ الى غير ذلك من الأسئلة التى تحمل الاجابة عنها اعطاء طابع ثابت للاقتصاد الألمانى وعلى افتراض وجود عالم تخطيطى.

الواقع أنه من الخطأ وصم الشعب الالمانى بالعدوان او الغرور لأن الكثيرين من المهاجرين الألمان الى الولايات المتحدة وبريطانيا قد ساهموا فى سبيل رفع مستوى المعيشة والنهوض ببعض الصناعات الهامة . وقد استفادت بريطانيا فى فترة توسعها فى سبيل السلام بالكثير من الصفات التى كان يتمتع بها هؤلاء الألمان .

ويوضح لنا التحليل السابق بما لا يدعو للشك أن مشكلة

ألمانيا هى مشكلة الالمان الذين تكيف سلوكهم بمقتضى المميزات التى انفردت بها الاحوال التاريخية والاقتصادية الالمانيـــة فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر • ويعتبر بطء استعادة ألمانيا لقوتها بعد حرب الثلاثين عاما السبب الرئيسى لذلك • فقد أسفرت هذه الفترة عن تأخر نمو المانيا اقتصاديا بحوالى مائـة عام • وعندما بدأ عهد التنوير يسهد السبيل لنهضة الطبقـــة الوسطى جاءت الثورة الفرنسية لتجعل نمو هذه الطبقة وارتقاءها الى مرتبة السلطة ضحية لمغامرات نابليون • ولقـد صـاحب ظهور القومية الألمانية تغيرات قام بها كبار العسكريين ورجـال الحكومة وهكذا امتد طابع التمثيل النيابى فى القرن السابـع عشر والثامن عشر الى القرن التاسع عشر وان كان فى ثـوب جديد • وهكذا كان من تأثير هزائم ألمانيا فى حرب الثلاثين من ناحية وحروب نابليون من ناحية أخرى أنه تأخر التطور الصناعى فيها دون أن تصحبه التغيرات الدستورية التى صاحبت التطور الصناعى فى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والتى أخـذ يعززها تحالف قوة الدولة المركزة فى الناحية العسكرية والطبقة البورجوازية ـ تلك الطبقة التى لم تكن تستند الى تأييد الطبقة العاملة ولم يكن لها تجربة مستقلة فى ممارسة سلطة الدولـة • ولقد أصبحت ألمانيا فى عهد بسمارك قوة هائلة لأن زعيمها كان يعتمد على القوة العددية لتنفيذ سياسة «الدم والحديد» وعندما

اتضح فى عام ١٩١٨ أن هذه سياسة جوفاء بـدأت الطبقة البورجوازية الالمانية باعتبارها طبقة حاكمة تعمل على بناء سلطتها على أسس سلمية وعلى تحقيق التطور الاقتصادى السريع • ولم تكن طبقة البروليتاريا على استعداد لتحـل محلها • فكانت تستطيع ان تهدد سيادتها دون ان تتمكن من أن تحل محلهم • وكان من نتيجة ذلك أن عجزت الصناعة الألمانية عن الوقـوف على قدميها وحدها فقبلت تحالف العسكريين الألمان على أنـه السبيل الوحيد لتأكيد حقوقها وخوفا من البلشفية قبلت التعاون مع هتلر من أجل اخماد نداءات الطبقة العاملة • ولكن لتحقيق ذلك كان على رجال الصناعة ان يحطموا النظم التى وضعتهـا الطبقة العاملة فى ألمانيا لحمايتهم • ولكنهم ما كانوا ليتمكنوا من ذلك دون توفير وسيلة ما لارضاء آمال الطبقة العاملة وأمانيهم • ولكنهم لم يمتلكوا هذه الوسيلة نظرا للفرق الكبـير بـين العلاقات الانتاجيـة وقوى الانتاج فى ألمانيا ولم يكن أمامهم الا تحقيق التفوق الاقتصادى الذى ما كان ليتاح الا بكسب الحرب • وكانت الهتلرية فى جميع مظاهرها المغامرة الكبـرى لهذا التحالف المنعقد بين العسـكرين والتنظيم الاقتصادى الواسع النطاق الذى كان يتطلبه تطور قوة المانيا الاقتصادية •

- ٥ -

قال ستريسمان « لا يمكن أن نخلق عددا كبيرا من الدول الجديدة ونهمل تكييفها للنظام الأوربى» • أما اليوم بعد أن أصبح السفر من لندن الى نيويورك فى أقل من عشر ساعات فلابد من تطويع حقوق الدولة الحديثة للظروف الفنية التى تسود النظام الاقتصادى الذى يشمل العالم بأسره • وفى هذه الظروف يتضح لنا شيئان وهما أولا أن استقلال وحياد الدولة الصغيرة من الناحية العسكرية لا معنى لهما اذ أن القواعد التى تحمى الدول الصغرى فى القانون الدولى لن يتم تطبيقها الا بناء على قرار الدولة الكبرى فى أنه من صالحها احترام هذه القواعد فى أى نزاع • وثانيا انه من الواضح ان ممارسة الدول الصغرى لحقوق السيادة فى المجال الاقتصادى يضر القوى الانتاجية العاملة كما كان يفعل نظام الضرائب الجمركية الداخلية فى فرنسا فى ظل الحكم الملكى القديم • ولقد دعا ذلك بعض المفكرين الى الاعتقاد بأنه من الحكمة تأليف اتحاد تعاهدى أوربى او عدد من الاتحادات غير أننى لا أوافق على هذا الرأى اذ أننى أعتقد أن المشاكل التى نواجهها لا تتطلب توحيد المناطق بل انها تتطلب توحيد الاختصاصات جزئيا • وأومن بهذا الرأى للاسباب التالية وهى أولا أن جمود البنيان الفدرالى لا يمكن أن ينجح فى ادارة

دولة من أمم مختلفة بدون الاستناد الى التقاليد التاريخية القوية واعتقد ثانيا انه يجب أن نقول الكثير عن المحافظة على القوميات فى نطاق الوحدة الاقتصادية التى نستطيع ان نبنيها فى سلام . وثالثا أن هناك خطرا من وراء انقسام العالم الى مجموعة من الاتحادات المنفصلة الا اذا كان وجودها يتمشى مع زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية . فلو لم يتوفر هذا الشرط فقد يندفع العالم الى الحكم الفردى الذى يعتبر من مميزات هذا العصر .

والواقع أن انقسام العالم الى ١٠ و١٢ اتحادا كبيرا مع عناية كل منها بتوفير الرخاء للمواطنين بوسائل التعريفة الجمركية أو بتقييد حرية الهجرة لن يرفع العالم عن المستوى الذى كان عليه عندما تولى هتلر السلطة .

ويبدو لى أن الطبيعة المادية لكل عامل لابد أن تكون العنصر الهام الذى يقرر وحدة الحكومة ، فمن الحكمة ان يعطى اختصاص معين لمنطقة واختصاص آخر لمنطقة أخرى وهكذا . فلا يمكن مثلا انتظام العمل فى الملاحة الجوية الا فى مستوى عالمى . هذا كما أنه من الواضح أن تطوير مواصلات الطرق البرية يتطلب اشراف لجنة واحدة لتخطيط وبناء واقامة شبكة من الطرق تربط بين المدن الكبرى . كما اننى اعتقد أن توحيد انتاج الكهرباء ذى الضغط العالى فى أوربا أمر لابد منه . هذا كما أن استقرار العملات يتطلب وضع نظام عالمى . اما محاولات

بعض الدول فى سبيل تمكين المنتجين من الاستيلاء على الأسواق بخفض عملاتهم فمن أهم المشاكل التى يجب الالتفات اليها . ولا يقل عن ذلك أهمية توحيد النظم الخاصة بكمية العملات التى تستصدرها كل دولة وسعر الخصم وحجم الائتمان المصرفى وخاصة بعد انقضاء عصر معيار الذهب ولا يمكن ترك هذه المسائل لحكم حكومة واحدة صاحبة سيادة .

ولقد اخترت فى كلامى أمثلة تتطلب طبيعتها وجود وحدة حكومية تشمل جميع أجزاء أوربا أو وجود نظام يشمل العالم أجمع ولا سيما فيما يتعلق بشئون العملة والملاحة الجوية . ولا شك أن هناك اختصاصات أخرى يجب أن تتولاها سلطة موحدة مثل التعليم والخدمات الطبية فى المجتمعات المتقدمة واللاسلكى حيث ان هذه السلطة يجب أن تتخطى حواجز الحدود الوطنية والواقع ان وحدة الحكومة فى أى من المجالات السابقة لاتحول دون اتخاذ اجراءات الادارة اللامركزية ، اذ انه من الممكن أن تقوم لجنة الطاقة الكهربائية ذات الضغط العالى بتزويد التيارلوحدات أصغر حجما . هذا كما أن البنوك المركزية فى كل اقليم يمكن أن تقوم بعملها تحت اشراف هيئة موحدة كما هو الحال فى الولايات المتحدة . والحقيقة أن اللامركزية هى جوهر نجاح الادارة اذ لا يمكن ان تتاح المرونة الا عن طريقها .

فى اعتقادى أن مشاكل الحكومة الدولية تقوم على مستويين

أحدهما هى القرارات التى ستقوم بتنفيذها الدولـــة مباشرة والآخر القرارات التى تتضمن تدخل الدولة المباشر اما عن طريق جماعة الدول او عن طريق اية جماعة داخل الدولة

ان المجتمع الدولى يتطلب وجود هيئة تنفيذية ولا مفر من أن تتمتع الدول الكبرى بالعضوية الدائمة ويمثـــل الدول الصغرى أعضاء يقع عليهم الاختيار ومن المستحسن اشـتراط عدم اعادة انتخاب العضو مرتين متتاليتين حتى يتم تطبيق نظام الدورة مما يزيد الشعور بالمسئولية والاهتمام • ولابد مـــن تخويل الهيئة سلطة اصدار الأوامر فى نطـاق المبادىء العامـة التى يقوم عليها المجتمع الدولى •

وعلى الهيئة الدولية ان تكرس جهودها فى سبيل النهوض بالمناطق المتخلفة من العالم اذ انها يجب ان تقدم المساعدات الفنية فى مجالات الاقتصاد والطب والتعليم والتدريـــب الصناعى والادارى • أما المهمة الثانية التى توكل اليهـــا فهى تصفية الاستعمار فى كلا المجالين السياسى والاقتصادى • ونحن نعلـم من تجاربنا السابقة مدى ضعف سلطة الدول الاوربيـة على الشرق • ونعرف ايضا أن الحكم الذاتى والسعى للاستفادة من الفرص الاقتصادية والتعليمية تتيح الفرصة للتقدم السريـع • فقد فعل الروس فى المناطق القطبية والقوقاز فى خلال ربع قرن

من الزمن مالم نفعله نحن فى الهند فى خلال احتلالنا لها لمدة مائتى عام . وما زالت مستعمرات افريقيا وجزر الهند الغربية تعتبر تحديا لنا . ويتمثل فى جنوب افريقيا مبدأ سيطرة البيض على السود الذى أخذ ينتشر فى المناطق الشمالية والذى لا يمكن تمييزه عن التمييز العنصرى النازى ! ويجب الا ننسى ان احتلال الامريكيين لقواعدهم فى البحر الكاريبى جلب معه التمييز العنصرى ايضا .

انى لا أعتقد ان الاستغلال الاستعمارى سواء أكان سياسيا أم اقتصاديا سيزول بسهولة طالما حقق بعض الفوائد وطالما كان فى صالح دولة كبرى . ولكننى أعتقد أننا نستطيع أن نعجل من انهائه . فلا يمكن أن تحكم أية دولة على نفسها فى قضية شعب تسيطر عليه . فقد تغلب على الدولة بعض النزعات الأخلاقية التى تفرض عليها التزامات معينة فتقوم ببعض الاجراءات مثل الغاء نظام العبودية ووقف تجارة العبيد .ولكننى لا أعتقد ان الرأى العام فى فرنسا قد فكر فى وقت من الاوقات فى رفع مستوى السكان المحليين فى مناطق الهند الصينيةالتابعة لفرنسا ، أو أنه قد ظهر أى شعور بالمسئولية فى بريطانيا عن الجهود التى يجب بذلها لرفع مستوىادارتنا الاستعمارية . وجدير بنا ان نذكر ما قالته الصحف من أن وكيل وزارة المستعمرات كان يتحدث عن التقديرات السنوية التى وضعتها

وزارته عن الموقف فى صيف عام ١٩٤٠ فى مجلس العموم وكأن المجلس خاو على عروشه •

- ٦ -

كان الشغل الشاغل لشعوب العالم جميعا فى خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين هو تحقيق السلام الدائم • ولكن ليس هناك ما يدعو الى اليأس اكثر من فشل زعماء هذه الشعوب فى هذا السلام •

ولقد عقدت مؤتمرات لنزع التسلح فى أعوام ١٩٢١ و١٩٢٧ و١٩٣٠ و١٩٣٢ ولكن هذه الاجتماعات كشفت مبلغ ما وصلت اليه الاشتراكية من التناقض فى مرحلتها الاستعمارية فى التعبير عما تنطوى عليه دون أن تسفر عن أى اتفاق هام • وبعد أن تولى هتلر السلطة وعلى الأخص بعد اعادته تسليح منطقة الراين فى عام ١٩٣٦ لم يكن هناك ثمة شك فى ضرورة نزع السلاح فى أوربا • غير ان استيلاء اليابان على منشوريا فى عام ١٩٣٢ كان بداية للصراع الذى نشب فى المحيط الهادى • وظلت مسألة تقرير الشكل الذى يتم عليه هذا الاجراء والقوات التى يمكن أن تتحد فى الشرق والغرب ضد الدول التى كانت تعد العدة

للعدوان • ظلت هذه المسألة معلقة حوالى عشر سنوات حتى عام ١٩٣٩ عندما نشبت الحرب العالمية الثانية •

ولقد ثبت انه لا يمكن الوصول الى أى ضمان عام ضد العدوان • ولم تكن اية دولة على استعداد للاقدام على الموافقة على مواجهة القوة بالقوة قبل أن يبدأ المعتدى ضربته الأولى الا روسيا • وكانت كل دولة تأمل فى الهرب من الآثار التى تتعرض لها بالاعتماد على الحظ فقط • واسفر الموقف عن نتيجتين الاولى هى أن المعتدى قد سبق فى التسلح الدول التى كانت متحمسة للمحافظة على السلام بعدة سنوات وثانيا أنه لم تكن هناك خطة مشتركة للعمل ضد العدوان •

والحقيقة أنه لم تكن هناك أية خطة مشتركة حتى خريف عام ١٩٤٢ بين الدول الكبرى • وكان لابد من الاهتمام بالأمور ذات الأفضلية فى النواحى الاستراتيجية والمواد اللازمة • ولم تكن هناك قيادة عامة مشتركة ولم يكن هناك أركان حرب مشترك ولا قسم للمخابرات بل كانت كل دولة تنفذ ما ترى تنفيذه من مبادىء الدعاية والاعلان • وقد كان الطيارون والبحارة والجنود ومنظمو الانتاج الحربى يعملون فى تعاون وثيق وكانت جميع الحكومات مقيدة برفض السلام على انفراد ولقد وافقت جميعها على مجموعة من المبادىء العامة الغامضة على أنها

الهدف الذى يجب تحقيقه للنصر . ولكن لم يقم أى شىء من هذه الأشياء على استراتيجية مشتركة ولم تقم بين الدول استشارات دائمة ولم يوحد العمل بينها .

انني أعتقد أنه لابد من اعتماد الدولة الصغيرة على دولة أكبر منها لو كانت تريد الدفاع عن نفسها ضد أى هجوم مثل هجوم المانيا على النرويج والدنمرك فى عام ١٩٤٠ . فكما احتلت بريطانيا أيسلنده ومدغشقر ثم العراق وسوريا بعد صراع كضمان لها ، وكما اقامت بريطانيا وروسيا قواعد عسكرية لها فى ايران اثناء الحرب ، وكما اخلت بريطانيا بعض القواعد فى جزر الهند الغربية للولايات المتحدة كعنصر من عناصر سياسة الأمن الجماعى فيبدو أنه لابد من استخدام النقط الحيوية فى الدول الصغرى وتطويرها بمقتضى اتفاقيات دولية لمنع اتخاذ المعتدى لهذه الدول قاعدة له . والواقع أن تنظيم الأمن الجماعى ضد أى عدوان لا يعتبر أمرا بسيطا . فاما أن ينشأ عن بلوغ احدى الدول أو تحالف من الدول قدرا من القوة يمكنها من وقف استخدام وسائل الحرب بالحرب ان اضطر الأمر — من جانب أية دولة منافسة أو حلف منافس ، واما أن تتمكن المنظمة الدولية نيابة عن الاعضاء من تعزيز قوة جماعية تقف أمام كل معتد يجرؤ على المقامرة بتحدى سلطتها . ولا جدال فى وجاهة الحل الاول من حيث أنه ضمان سليم ضد استخدام

الحرب كوسيلة من وسائل السياسة القومية • غير أن السيطرة الأمريكية او الانجلو أمريكية على العالم سيساء استخدامها ولكى لا يمكن تحدى هذه السلطة لابد أن يكون للولايات المتحدة او التحالف الانجلو أمريكى يد فى شكل الحياة الاقتصادية فى أى مجتمع آخر وهذا أشبه بالامبراطورية الرومانية التى كانت تخضع لها جميع الدول لمطالب السلام الذى لا يمكن أن تقرر هذه الدول شروطه • ويحتمل ألا يطول أمد هذا الموقف لأن روسيا مثلا ستنظر اليه فى شك • بل ان فرض هذه السلطة فى حد ذاته سيكون دافعا لقيام محاولات للقضاء عليها • ولكى تعزز هذه السلطة من مكانتها فى وجه أى تحد ستندفع الى نفس الوان الاستغلال التى لجأت اليها دول المحور فى السنوات الأخيرة •

اننى أعتقد أن قيام الأمن الجماعى يتوقف على قدرتنا على اعادة التوسع الاقتصادى الى العالم اذ أن الرخاء العام يبعث الثقة وفى جو تسوده الثقة يصبح من الممكن تنفيذ اجراء نزع السلاح • وأرى أنه يجب علينا أولا أن ننظم أنفسنا سريعا حتى يقوم عمل موحد بين الدول وبحيث يحرر هذا العمل قوى الانتاج فى العالم وأرى ان قيام هذا العمل أمر مستحيل لو لم نغير العلاقات الانتاجية الداخلية حتى يكون تحرير القوى واقعيا وفعالا •

الفصــل الســابع

خطر الثورة المضــادة

- ١ -

يدور هذا الكتاب حول فكرة فى غاية البساطة . اذ أننا لن نفهم طبيعة الحرب التى تورطنا فيها مالم نعترف بأننــا نحارب قوى الثورة المضادة . ويجــب أن نكيــف وجهة نظــرنا واستراتيجيتنا طبقا لهذه الحقيقة الأساسية . ان سبب دخولنــا الحرب هو أننا نريد أن نكون احرارا . اننا نريد أن نحول دون تكرار دناءة وحقارة أساليب الاعداء فى المستقبل بمعاقبتهم أشد العقاب على قسوتهم ووحشيتهم . ونحن نريــد القضاء على عبادة القوة فى حد ذاتها . ولكن ، لو لم تنظم جهودنا طبقــا للحقيقة التالية ـ وهى أننا نحارب الثورة المضادة ـ فســوف نخفق فى تعبئة موارد الثروة اللازمة للنصر .

اننا نحارب الثورة المضادة . ماذا ترى نعنى بهذه العبارة ؟ اننا نعنى أننا نحارب المعارضين لفكرة ما ، والذين يعملون على أحداث ثورة فى المجتمع الذى نعيش فيه لكى يطبقوا مبادئهــم وأنظمتهم على ظروف هذا العصر . وهم ليسوا بأشــخاص

رجعيين ، اذ انهم لا يحبون الأنظمة القديمة • وهم ليسوا أقل منا اقتناعا بان عصر الحرية الاقتصادية قـد انتهى ، أو أن ارستقراطية المولد لم يعد لها وجود ، أو أن سياسة الاكتفاء الذاتى التى جعلت جيفرسون يرسم مثله الأعلى فى الديمقراطية الزراعية قد فات أوانه • وهم ليسوا محافظين • وليست لديهم ذرة من الاحترام الذى يعرب عنه بيرك للتقاليد • ولا يعجبهم القديم لمجرد أنه قديم • وهم ، بعكس ذلك ، على استعداد لاستخدام كل أساليب العلم الحديث ومقومات النظم القانونية لتحقيق غرضهم ، ألا وهو تطويع المجتمع الرأسمالى للظروف التكنولوجية الحديثة والسوق العالمية وتقسيم العمل (الذى جعل التنظيم الجماعى للعلاقات الاجتماعية أمرا لا مفر منه) • ان الفاشية هى رأسمالية تتبرأ من مبادىء الحرية لتطوع علاقاتها الانتاجية لموقف يمكن ان تستغل فيه فكرة الحرية من الناحية السياسية والاقتصادية من أجل القضاء على الرأسمالية • وهى تستخدم جميع القوى التى يمكن استخدامها وعلى رأسها فكرة القومية • وغرضها من ذلك أن تنفث حياة جديدة فى الأفكار الرأسمالية فى الوقت الذى يظهر فيه تطور علاقاتها السلمى خطورة المتناقضات التى تنطوى عليها • وهى ثورية من حيث انها تعمل على تحطيم جميع المنظمات التى تواجهها وتقف فى سبيل تحقيق هدفها • وهذا هو السبب الذى يدفعها الى اتباع الطريق

الدكتاتورى الجماعى . ولكنها تخالف الثورة الحقيقية مثل ثورة انجلترا فى القرن السابع عشر وثورة فرنسا فى عام ١٧٨٩ وثورة روسيا فى عام ١٩١٧ فى أنها لا تعمل على توسيع نطاق القوة من أجل تحقيق منفعة طبقة أو طبقات كانت محرومة من قبل . بل انها على العكس من ذلك تواصل قصرها للامتيازات على الذين كانوا يتمتعون بها قبل استيلاء الفاشية على السلطة . وهى لهذا تضطر الى سحق الأحزاب السياسية والكنائس ونقابات العمال وأية منظمات أخرى تعترض طريقها. انها تحاول تغيير المجتمع بأكمله لكى يحقق لها أغراضها . ولذلك فهى تضطر الى القضاء على ذلك المجتمع والأفراد والافكار والمنظمات والاجراءات التى تحول دون تحقيق هذا التغيير .

ولابد من أن تكون الثورة المضادة معادية للديمقراطية ، اذ أن هدف الديمقراطية هو زيادة عدد الاشخاص الذين يستفيدون من الرفاهية بزيادة عدد الأشخاص الذين يكون حكام المجتمع مسئولين عنهم . وهى مضطرة لأن تعادى الديمقراطية لأنها تأتى عندما تتناقض العلاقات الانتاجية التى تدافع عنها مع القوى الانتاجية. ولما كانت تعادى الديمقراطية فلابد لها أيضا من أن تعادى كل ما كانت العلاقات الانتاجية الرأسمالية تسمح به للديمقراطية عندما كانت هذه العلاقات قادرة على التوسع فى استغلال قوى الانتاج . وبينما يسعى المجتمع الديمقراطى الى السلام ، تعمل

الثورة المضادة على قيام الحرب . وبينما يتمشى المجتمع الديمقراطى مع قواعد المنطق والدستور لكفالة الحرية ، مع توفير المساواة بين الأفراد ، تعارض الثورة المضادة المنطق والدستور وتعادى المساواة فى جميع أشكالها حتى لا تقضى على حق النظام الأوليجاركى الذى تدافع به عن احتكارها للحرية فى عصر الانكماش الاقتصادى . وكان عمل هتلر فى الرأسمالية أشبه بعمل اتباع كromويل فى الطبقة الوسطى الانجليزية فى نهضتها وعمل ريشيليو وكولبير عندما حطما جهود الاقطاع الارستقراطى فى فرنسا وأوجدا الظروف الضرورية لنهضة البرجوازية الفرنسية . وكما أن الحرب والثورة تقضيان على النظام الاقطاعى ونهضة العلاقات الاجتماعية فانهما تعبران عن جهود الذين يرون فى هذه العلاقات امتيازا خاصا لتأكيد سلطتهم فى الوقت الذى يعجزون فيه عن البقاء على مسرح السياسة الا بالقوة .

ومن مميزات الثورة المضادة التى نحاربها أنها تبعث فى نفوس قوادها روحا يمكن فهمها خطأ على أنها روح الثورة . ويبدو أن أهدافها التى تتمثل فى هتلر وموسولينى تعتبر انتهاكا للفضائل البشرية . فهما يفضلان القوة على الاقناع ، ويؤلبان الأقلية ضد الأغلبية ، والعبودية ضد الحرية ، والجهل ضد العلم ، والسلطة ضد التفاهم ، والفوضى ضد المنطق . ولذلك كانت الفاشية ترفع من قيمة الجنس على المطالب البشرية ،

وتضطر الى قفل ابواب المعرفة أمام كل من يرفضون مبادئها ٠ ولذلك كانت الفاشية ترفض الاكتشافات العلمية التى ثبتت صحتها فى جميع أنحاء العالم من أجل مصلحة بعض الآراء الضيقة التى لا يمكن أن يدافع عنها أى شخص متعلم ٠ وهى تنكر تجربة جماهير الشعب والحقوق التى تقوم بناء على هذه التجربة ٠ وتعمل على أن تجعل من الرجال والنساء العاديين عبيدا لزعيم رفعه الحظ ، زعيم لا يمكن معارضته فى الرأى ٠ أما شكل السلطة فهو الاوليجاركية ذات النفوذ المطلق الذى يعتبر الشخص العادى وسيلة لتحقيق أغراضها ٠ ويحرم الفرد من حق الاشتراك فى تحديد تلك الأغراض ٠ بل انه قد لا يفكر فى نفسه على أنه غاية فىحدذاته ويعتبر التفكير لونا من ألوان الترف الذى يحرم عليه ، والشك جريمة يعاقب عليها ٠ أما فى المجال الدولى فهى تنتهج سياسة الجنس المنتصر الذى يفرض ارادته على العالم ٠ وهى لا تعترف بأية خطيئة سوى الضعف كما لا تقر أية حقوق سوى تلك الحقوق التى تمليها القوة ٠ وترى أن النزاع يولد جميع الفضائل الانسانية وأن الصفات التى نراها ملازمة للانسان المتحضر مثل العدالة والرحمة والتسامح والخيال مجرد علامات للضعف الذى يؤدى الى الهزيمة ٠

ولو سلمنا بالغاية التى تسعى الثورة المضادة لبلوغها فلن

يكون هناك ما يدعو الى الدهشة في العادات والافكار التي تدعو اليها الفاشية . هذا هو الأسلوب الذى يتبعه النظام المتدهور عندما يعمل على تثبيت سلطته من جديد . وكذلك عملت الثورة الانجليزية ـ مثلا على بعث حياة جديدة فى مبدأ حق الملوك الالهى وكذلك هاجم البابا جريجورى الرابع عشر وبيوس التاسع الجو العقلى الذى يسود العالم والذى أنكر عليهما حقوقهما . وكل من يدرس الصراع الذى نشب فى فرنسا خلال القرن السابع عشر بين اليسوعيين واتباع جانسن بشىء من التفصيل يتبين فى جهود اتباع جانسن محاولة لتأكيد مبادىء الكنيسة التى كانت مألوفة فى المجتمع الاقطاعى ضد مبادىء جماعة من رجال الدين البعيدى النظر الذين كانوا يدركون انهم لا يستطيعون تأكيد سلطة البابوية التى كانوا يخلصون لها الا اذا اقنعوا البابا بضرورة التفاهم مع النظام الاجتماعى الجديد الذى لا يمكن هزيمته بالاعتماد على الأسس القديمة

ان الثورة المضادة مضطرة الى فرض أساليب الطغيان على العالم لسبب بسيط ، وهو أنها لا تستطيع أن تبحث عن التأييد لأهدافها . وهى لا تنطوى على أى «نظام جديد» وان كانت تدعي ذلك وهى تناقض نفسها فى محاولتها اقناع الفلاسفة والمفكرين بتسخير علمهم فى سبيل خدمتها . ان العامل الهام الذى يدلنا على طبيعة الثورة المضادة هو الأساليب التى تساعد

أنصارها على بسط نفوذهم • فهم فى الداخل يتبعون سياسة القسر والاجبار وفى الخارج يقومون بالحرب • وقد تخلوا عن كل أمل فى سبيل الاقناع اذ أنهم يلجأون دائما الى القوة ليبثوا الخوف فى نفوس الناس • ولذلك ليس من قبيل الصدفة أن كان الجلاد ومعسكر الاعتقال رمزين لهذا النوع من أنواع الحكم او كان من ضحاياهم من كانوا يعملون على توسيع رقعة المعرفة الانسانية • وهم يعتبرون التفكير فى حد ذاته عدوا لهم • وقد كان هذا سببا فى اطلاق العنان لأطماعهم فى فرض قواعد صارمة لا يمكن الهرب منها • ان البرابرة الذين اجتاحوا روما فى القرن الخامس عشر كانوا على الأقل يكنون لها الاحترام عندما نهبوها ، أما برابرة القرن العشرين فلم يكن لديهم ذرة من هذا الاحترام • انهم يعملون دائما على محو كل ما يخالف الطابع الذى يريدون فرضه •

ويقول البعض ان الجيل القادم سيهتم كثيرا بكشف الأسباب التى دعت الى تحدى ثلاث دول كبرى مثل المانيا وايطاليا واليابان للعالم نيابة عن الثورة المضادة • ويقول هؤلاء ان الناس لا يكرسون خدماتهم للطاغية لاسيما اذا كان يجر وراءه الارهاب والحرب • ان تقبل الثورة المضادة يثير الدهشة خاصة اذا ظهر فى المانيا التى لم تمر بعصر الاصلاح فحسب بل انها قادت عصر التنوير أيضا ، وفى ايطاليا تلك البلاد التى نبعت منها النهضة

والانتعاش العلمى . ويقول هؤلاء ايضا : لابد أن هناك شيئا فى طبيعة هاتين الدولتين جعلهم على استعداد لحب الأغلال . ولكننى أرفض هذا الرأى . وسبق أن ذكرت أننا لا نعلم الا القليل عن الطبيعة القومية بحيث لا نستطيع أن نضع لها قوانين ثابتة بثقة . وبغض النظر عن كون تقبل الطغيان عادة ظهرت فى كل دولة ــ كما ان كل دولة قد اثبتت قدرتها على توجيه ضربة شديدة نحو الحرية ــ فيجب علينا أن نهتم كثيرا بالسلوك القومى . ان الدول بنت الظروف التى صنعتها .

ان الثورة المضادة مبدأ لا يخضع له بسهولة ابناء الأمة ، لأن من طبيعة الانسان أن يؤكد جوهره . ويتطلب هذا الامر القدرة على التوسع المستمر الذى يتعارض مع مبدأ الثورة المضادة تعارضا مباشرا . اذ ان تأكيد الانسان لجوهره يكون فى اعلانه أنه يرتكن على المعنى الذى يراه فى الحياة غير ان الثورة المضادة تنكر حق الانسان فى الاعراب عن هذا المعنى . انها تفرض على الانسان تجربة غريبة عليه . وهى تطلب اليه تنفيذ مبدأ دخيل عليه . انها تقيد حركة العقل والضمير فى الانسان بما هو فى صالح الأوامر التى يجب عليه أن يقبلها حتى وان كان فيها فشله وخيبته . انها انكار لذات الانسان وتأكيد باننا وسائل لا غايات . ولكن لما كان الانسان يميل الى التمرد على الطبيعة والسلطة فانه يرفض أن يكون خاضعا

باستمرار ، وهو يصر أحيانا على اتخاذ القرارات التى يريدهـا وفقا لادراكه ، ويرفض أن يعرب عن ولائه الا بشرط ان يكون حرا فى اختيار الولاء . ونحن نجد فى كل عصر من العصـور أشخاصا يؤثرون الموت على التخلى عن هذا الادراك . وفى كل عصر من العصور لابد أن يستسلم الحكام لرعيتهم عند حد معين والا فانهم يتعرضون للخطر .

وتنجح الثورة المضادة عندما تتحكم فى الشعب ظـروف تاريخية معينة . فلابد أن تكون آماله قد خابت وان يـكون شعوره بالفشل عميقا ويكون الشعور بالوحدة قد زال ممـا يجعله يفقد القدرة على احترام نظمه السياسية التقليديـة . وعندما توجد هذه الظروف الثلاثة تتاح الفرصة امام الثـورة المضادة ، وعندما ينعدم الظرف الثانى يكون الموقف مهددا بقيام ثورة . والواقع أننى سبق أن بينت ان الظروف الثلاثة هـى التى هيأت السبيل لظهور هتلر وموسولينى . ففى كلتا الحالتين لم يكن الشعب يعرف ما يخبئه الغد ، انه كان فريسة للقلق وكان الخوف يسيطر عليه ، وكان الشعب يشعر بانتهاك كرامتـه . وكانت الأحقاد الداخلية قد بلغت حدا جعل الناس لا يطيقـون النتائج التى يسفر عنها الاختلاف فى الرأى مع جيرانهم . وهكذا ولدت شدة الخلاف فى الرأى الخوف ، وأدى الخوف بدوره الى زوال الشعور بالأمن . وعندما يشعر الناس بالقلق ، فانهـم

يتطلعون الى حكمة الدولة التقليدية التى تبعث الطمأنينة تمـاما كما يعدو الطفل نحو أمه طالبا الأمن كلما شعر بالضيق • واذا لم يتولد الأمن فى ذلك الوقت يتعرض النظام للخطر ، لأن عادة الروتين لا تقل أهمية بالنسبة لراحة الناس عن القـدرة على التكيف • ويتوقف نجاح الدولة على قدرتها على المحافظة على التناسب بين هذين الطرفين • وعندما لا يتوفر هذا التناسـب بين الروتين والقدرة على التكيف فى نظام سياسى معـين تزول فائدة هذا النظام • ولا يمكن أن يمنح الناس ولاءهم للدولـة التى لا تستطيع أن تكفل الطاعة لأوامرها •

وهكذا يفرض النظام السياسى الجديد أشخاصا لديهم الحل والقدرة على التنفيذ ويقومون بالمناورات اللازمة للاستيـلاء على السلطة •

لقد سبق أن شرحت فى فصل سابق استيلاء هتلر وموسولينى على السلطة أما اسباب نجاحهما فى هذا السبيل فواضحـة • فكان أنصار الثورة المضادة متحدين وأقوياء العزم بينما كان معارضوهم متفككين مترددين • وكان هؤلاء يعتمـدون على برنامج أسفر عن زيادة عوامل الانفصال والقلق فى كل مـن الدولتين بينما كان أنصار الثورة المضـادة يثبتون أن ثورتهم من القوة بحيث تستطيع التغلـب على معارضيهـا • وكان الاشتراكيون والشيوعيون يعنون بصورة التقاليد الجميلة التى

ضمها التاريخ الى امجاد كل دولة كما أخذ انصار الثـــورة المضادة يمجدون هذه الاشـــياء • وفى الوقـــت الذى كان معارضوهم يؤكدون بصراحة ان المتاعب التى تعرضت لهـــا بلادهم ناتجة عن سوء الحظ أخذ أنصار الثورة المضادةينشرون الأسطورة القائلة بان البلاد كانت ضحية لاعدائها فى الداخـــل والخارج • وكانت دعوة الاشتراكية تعنى ببدء عصر طويل مـــن التكيف المادى والتجديد الروحى بينما كان زعماء الثـــورة المضادة يعرضون نهضة مباشرة تتجدد فيها الثقة المفقودة • وكان الشعب الذى كان ثائرا على الاحتقار الذى تعرض له ومنهكا من عملية التكيف المستمر الشاقة يرى ان الاشتراكية تصور لـــه مستقبلا يمكن أن يتكرر فيه تعرضه للاحتقار والتعب ثانيـــة• أما أنصار الثورة المضادة فقد وعدوا بمستقبل تتجدد فيه القوة والروتين ويقيهم من آلام التفكير •

وكان على الشعب أن يختار بين الثورة والثورة المضادة دون أن يشعر بأن هذا من واجبه • وكانت وحدة الهدف والأسلوب تعوز دعاة الثورة • وكان تحقيق هذه الوحدة يتطلب التخلـــى عن الماضى بل ربما حربا وكان هناك شك فى الحصول على مساعدة فيها • أما زعماء الثورة المضادة فكانت تساندهم قوة ضـــخمة لها هدف واحد وهو بعث النظام ، وكانوا على الأقل يستطيعون الاعتماد على تأييد جميع الذين يخشون الخروج على النظـــام

التقليدي . هكذا كانت الثورة المضادة تقوم على الائتلاف بين قوى كانت كل منها تعنى بنجاحها وتأمل فى أن تصبح لهـــا السيطرة فى النهاية وكانت كل من هذه القوى تدرك أنه لايمكن تأكيد امتيازاتها كحقوق شرعية الا بالقضاء على النظم الديمقراطية وهكذا قام الاتحاد بين القوة الاقتصادية والسلطة العســكرية والتقاليد الارستقراطية والمبدأ القبلى والمغامرين الذين قادهــم هتلر وموسولينى على أمل حمايتهم من أى هجوم جماعى على امتيازهم .

ورأى رجل الأعمال فى القضاء على الديمقراطية نهاية لقدرة الطبقة العاملة على تحديد سلطته عن طريق منظماتها السياســية والاقتصادية . وكان الجندى مقتنعا بأنه من الممكن تحقيــق الامبراطوريات الجديدة بمجرد ان يعيد القضاء على الديمقراطية حالة الحرب وكان الارستقراطى يعتقد أنه لا داعى لأن يحتــل أصحاب المواهب المناصب التى كانت قاصرة فى وقت من الأوقات على الطبقة الارستقراطية . وكان انصار الملكية يأملــون فى استعادة أو تقوية النظام الملكى بمجرد انهيار الديمقراطية التى تنطوى على العداء لهذا النظام . وكان الخارجون على القانــون أمثال هتلر وموسولينى وأتباعهما يرون أن الثورة المضادة تتيح لهم فرصة الاستيلاء على السلطة والتمتع بامتيازاتها دون التقيد باحترام أى مبدأ . والحقيقة ان أية طبقة من الطبقات التقليدية

التى اتحدت مع الخارجين على القانون لم تكن حريصة لأنها لم تفطن الى أن الدولة التى تقوم على حكم القانون لا يمكن أن يرعاها الخارجون على القانون لأن القانون سيدفعهم ثانية الى ذلك المجتمع المنظم الذى يحدد فيه القانون نشاطهم . ولم تستطع الطبقات التقليدية أن تتخلص من الخارجين على القانون لأن جماهير الشعب كانت تؤيدهم ولا تؤيد رجال النظام القديم وكانت هذه هى النتيجة الطبيعية للحقيقة التالية وهى أن الخارجين على القانون فقط هم الذين يستطيعون الوعد بتجديد كل شىء وكانوا أيضا لا يتقيدون بأية تقاليد ولا يحترمون أية روابط كما بلغوا من القسوة حدا يعجز عن بلوغه أية جماعة ترث أية تقاليد. وكانت الجماعات التقليدية تسعى الى شىء واحد وهو الحد من قدرة الديمقراطية على تحدى امتيازاتهم ولكنهم رأوا أن تحالفهم مع الخارجين على القانون يعنى تحطيم قواعد الديمقراطية وأن هذا الأمر كان يجعلهم عاجزين عن القيام بأى رد فعل للثورة المضادة التى ما كانوا ليأملوا فى السيطرة عليها .

– ٢ –

انى اعتقد أنه ليس من العسير أن نبين أسباب ذلك ، اذ أن مصلحة الشعب فى توفير الأمن والحرية والمساواة والمعرفة

والسلام . وهذه هى الشروط اللازمة لتحقيق ذاته . بل انهذه الأشياء تمثل البيئة التى يريدها الشعب لو كانت تتاح له فرصة التمتع بأسباب الرفاهية . فلو كان العلم قاصرا على أقلية فان جهل الشعب يحول دون تمتعه بأسباب الرفاهية . وعندماتنشب الحرب فان جماهير الشعب هى أول من يتعرض لها . وعندما تنعدم المساواة فان الشعب هو الذى يكون أول من ينطبق عليه الاستثناء . كما أن القضاء على الحرية يحرم الشعب من بعض الفرص التى كان يتمتع بها فى مجالات معينة .

هكذا ظلت الجماهير دائما القوة الثورية العليا . فقد كان الملوك وافراد الطبقة الارستقراطية والوسطى يتطلعون الى الشعب عندما كانوا يريدون ارتقاء السلطة . وكان كل فرد من هؤلاء يستخدم الشعب حليفا له ثم يخرق هذا التحالف بعد أن يتولى السلطة ويشهد التاريخ على ذلك . وقد كان الشعب جاهلا وفقيرا لا يمكن الوثوق فيه لتقرير مصيره . والواقع أن فكرة الديمقراطية لم تبدأ فى احتلال مكانتها السامية الا بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية ولم يصبح حق الشعب فىالرفاهية الهدف الأول للدولة الا بالتدريج . وكان واجب الحكومة فى ارضاء الطلب الفعال على أوسع نطاق لا يصبح شرعيا الا بمقتضى حقها فى اصدار الاوامر .

وكانت هذه النتيجة الطبيعية لاقتصاديات الندرة فى مجتمع

يجاب فيه الطلب اما لانه فعال أو لأنه يثير عواطف تجاب بالعمل الخيرى • اما الشعب ـ فى اقتصاديات الندرة ـ فكانت تجاب مطالبه بعد مواجهة الطلب الفعال • وكان غرض الدولة وضع قوة القانون وسلطة القسر فى المجتمع تحت تصرف أصحاب الطلب الفعال أى تحت تصرف الاشخاص الذين يسيطرون على وسائل الانتاج فى المجتمع • وكانت درجة وضوح هذه الحقيقة تتوقف على مقدار الرخاء فى المجتمع • وفى فترات الانتعاش كان يوجد المزيد من السلع للتوزيع ولم تكن هناك حاجة لتطبيق سلطة الدولة ولكن فى فترات الضيق كانت المحافظة على القانون والنظام واجبها الأساسى • والواقع أنه عند زيادة خطر جماهير الشعب على القانون والنظام بحيث يهدد ذلك استقرارهم يتخلى كبار المنتجين عن بعض الامتيازات قاصدين بذلك رشوة الشعب لتقبل معادلة سلطة الدولة • ويؤدى توسيع نطاق حق التصويت رسميا الى منح الشعب حق بعث الاضطراب فى هذا التعامل فى سلطة الدولة •

بل ان الكنائس المسيحية نفسها التى شقت طريقها بتأكيدها للمبدأ العظيم القائل بأن الحاجة المتساوية تخلق حقوقا متساوية والتى كانت تهاجم تأثير الثروة الهائلة على الروح البشرية ـ هذه الكنائس قد تأثرت بالرشوة وتعاونت مع أصحاب الامتيازات وأصبحت على مر القرون من اهم الاسلحة لاقناع جماهير

الشعب بقبول مصيره البائس . كما انها كانت تستنكر المعرفة المادية وتعتبر طاعة القانون شرطا من شروط الخلاص وكانـت تستخدم مبدأ عودة المسيح فى تعزية الناس عما يتحملونه مـن البؤس والشقاء . بل كانت الكنائس تنعت الذين كانوا ينادونها باتباع الأهداف الأصلية بالخروج على القانون ويدل على ذلك تاريخ الفرنسيسكان الروحيين . وقد جعلت الكنائس من نفسها وسيلة لنظام اجتماعى يهدف نحو تحقيق مبدأ واحد وهو قصر التمتع بالسلع الرئيسية فى هذا العالم على الأقلية على حسـاب الأغلبية بأن اتخذت دور الوسيط فى الخلاص بين الله غـير المعروف وجماهير الشعب الذى كانت تستغل الكنائس جهله . وليس من قبيل الصدفة ان أصبحت كنيسة روما الدعامـة الاساسية للحكم الملكى والفاشى فى أسبانيا وان تطـورت الكنيسة الارثوذكسية الروسية طبقا لمطالب الحكم الاستبدادى القيصرى .

الواقع أن الثورة المضادة لابد من أن تحرص على مبدأين واضحين على الأقل عندما تكون الحضارة التى توجد فيها قادرة على البقاء . ولا يمكن ان يعيش النظام الاجتماعى الذى توجده لو فشل فى فتح آفاق واسعة لجماهير الشعب ولابد لها من ان تنظم اجراءاتها بحيث لا يحرم من المزايا الاجتماعية الا الذيـن تقوم من أجلهم هذه المزايا . ولاشك فى أن يكون الفعـل

ورد الفعل متساويين فى السياسة كما هما فى الطبيعـــة • فاذا أسفرت ثورة ١٧٨٩ عن ثورة ١٨١٥ كما أدت ثورة ١٨١٥ الى ثورة ١٨٤٨ • ومنذ عهد الاصلاح وبدرجة اكبر الآن أخذت قوى الانتاج تهيء السبيل لعالم تعتمد فيه مطالب أصحاب الامتيازات على تعاون جماهير الشعب فلابد من زيادة الثمن لو كان الأمر يتطلب اقناع الشعب بالتعاون •

ان الفاشية كثورة مضادة تعنى بالخوف الذى يبثه الشعب فى نفوس زعمائها فى نفس الوقت الذى تقمعه فيه • وقد يلغى هؤلاء الزعماء مبدأ التصويت العام ويحيلون منظمات العمال الى جماعات غير شرعية وقد يداعبهم الأمل فى تقدم وسائل الانتاج الصناعية دون تطوير التعليم بين أفراد الشعب • ولكنهـــم يضطرون لتغذية الناس بالأمل كما ان دعايتهم تنطـــوى على الاعتراف بأن الناس ــ لو لم يبعث الأمـــل فى نفوســـهم ــ سيتجهون الى اعادة بناء أسس قوة الدولة •

وتنكر الثورة المضادة صلاحية الحركة التاريخية التى أثارت الوعى لا عند الغربى فقط بل عند المواطنين فى الشرق الاقصى أيضا الذين ظلوا خاضعين طويلا • وقد تطلب الدافـــع على استغلال قوى الانتاج منذ عام ١٨٠٠ حتى الآن توفر العقـــل الحر ، ولقد أظهرت التجربة ان القوة لا يمكن أن تضع حدودا للآفاق التى يسعى لبلوغها العقل الحر • ومنـــذ استقرار

المستعمرات الامريكية بدأت فكرة زيادة العرض المتكافئة فى الحياة تعمل على بقاء التجربة من جانب الاشخاص الذين كانوا يتعرضون للظلم والاضطهاد والذين كانوا لا يجدون العدالة متوفرة فى مجتمعهم الذى كانت تتحقق فيه مصلحة الاقلية على حساب مصلحة الاغلبية • ولا يمكننا بحال من الاحوال أن تتجاهل أثر أمريكا على حضارتنا •

انها أكسبت الفكرة القائلة بأن الانسان لا يمكن أن يكون ضحية القدر المحتوم قوة أشبه بقوة القانون الذى لا يمكن خرقه • ومن كتاب « رحلات خيالية » الذى ظهر فى القرن السابع عشر نستطيع أن نعرف كيف أدخلت أمريكا أفكار الحرية والمساواة فى عقل رجل الشارع • ونستطيع أن نعرف مما كتبه الرحالة فى القرن الثامن عشر كيف حطمت أمريكا الروتين الذى كان يعتبر جزءا لا يتجزأ من الطبيعة • وكان تأثير حرب الاستقلال الامريكية على العصر الذى قامت فيه لا يقل عن تأثير قوة انجيل جديد • ولقد أكسبت أفكار الديمقراطية قوة يضطر زعماء الثورة المضادة الى احترامها • ومنذ ان تحول واشنطون من رجل ثورى الى زعيم خالد لم يكن يشعر أى شخص من أصحاب الامتيازات بتأمين الاساس الذى تقوم عليه امتيازاته • ولم يكتسب حق الثورة تلك القوة التى غيرت منهج التفكير عند الناس فحسب بل انه اكتسب القوة التى جعلت

الناس يشعرون بأنهم أحرار ومتساوون • ولقد كانت هذه حقيقة واضحة بحيث يمكننا أن نقول ان التاريخ الحديث فيما بعد ذلك كان عبارة عن محاولة من أجل اكتشاف النظم التى يمكن أن تعبر عن المساواة والحرية •

ولقد مضى قرن ونصف قرن منذ تولى واشنطون رئاسة الجمهورية الامريكية • وقد كان أهم تغيير حدث فى عقلية الناس هو الالتفات الى الجوهر دون الشكل • وأصبحت عواطفهم اجتماعية بعد أن كانت سياسية • وهم الآن لا يرون فى التوزيع الحالى لأسباب الرفاهية أية صلاحية اكثر مما كان يرى أجدادهم فى البرامج التى كانت تعلن فى القرن السابع عشر فى انجلترا وفى القرن الثامن عشر فى فرنسا • انه لا يمكن اعتبارهم من حيث تقبلهم لأمراضنا الاجتماعية على أنها أمور لا مفر منها اكثر استعدادا مما كان اجدادهم فى تقبلهم « للنظام القديم » على أنه الشكل النهائى للحكم •

لقد حدث انقلاب فى تفكير الناس ، انقلاب جعلهم يحكمون على الدولة بمقدار ما تحققه من أمن اقتصادى للجماهير • هذا هو معنى الحرية فى كل بقعة من بقاع عالم اليوم • وهذا ما تؤمن به الجماهير فى الهند وفى الصين ، فى بريطانيا وفى الولايات المتحدة •

وعلينا أن ننظر الى الثورة المضادة داخل هذا الاطار ـ

هذا الاطار الذى لم ينضج الا بعد مضى وقت طويل • وحاول هتلر وشركاؤه القضاء على ثورة بدأت اول ما بدأت فى الميدان السياسى • فهذه الثورة آمنت بأن اتاحة حق الانتخاب يبسط من رقعة الرفاهية • وهى قد أدخلت تعديلات على جميع النظم السياسية ، وعلى السلطات التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية • غير أنها لم تكتشف أن الخطوات التى تسير بها هى فى الواقع خطوات بطيئة •

وها هى ذى الآن تكتشف أن أصل البلاء لا يكمن فى التنظيمات السياسية وانما يتمثل فى العلاقات الانتاجية • وهكذا تطالب باعادة النظر فى قوانين الملكية • والمعروف أن موضوع الامتيازات يصبح محل نزاع عندما تناقش السلطة السياسية حقوق الملكية المشار اليها • ولا شك ان هناك من سيدافعون عن الامتيازات التى ينعمون بها ، ولن يرضوا بالتأقلم مع المطالب الجديدة ؛ وهم بهذا يهاجمون كل هيئة تمثل هذه المطالب وتعبر عنها • وهم ينكرون فكرة الديمقراطية ، ولا يعترفون بالدوافع الانسانية ، ولا بالرغبة فى تحقيق المساواة ، ولا بحب الحرية والثورة المضادة ــ التى يمثلها هؤلاء ــ تنكر العلوم والفلسفات التى ترشد الناس الى مواطن آمالهم ، وهى تهاجم أى تفكير يناقض الاوضاع التى يحبونها •

ورجال الثورة المضادة يهاجمون النقابات العمالية ،

والجمعيات التعاونية ، والاحزاب الاشتراكية ، لان هذه الاجهزة تحمى مطالب الجماهير • وهكذا ينكرون روح الحكم الذاتى ، بل ينكرون أية معارضة تقف أمامهم ، ويعتبرون هذه المعارضة خيانة عظمى •

- ٣ -

هذه هى الثورة المضادة التى نحاربها • وعلينا أن نفهم طبيعتها ونعرفها على حقيقتها حتى نستطيع التغلب عليها • وأحب ونحن فى هذا الصدد ـ أن ألفت النظر الى الخطأ الذى يقع فيه بعضهم حين يعتبرون الفاشية والبلشفية شيئا واحدا • ولكننا لا ننكر بذلك أن البلشفية كانت قاسية ، وأن البلشفية استعارت منها بعض الاساليب الدعائية • غير أننا نسينا أن قسوة روسيا أيام الثورة الروسية هى التى ساعدت على انجاح الثورة ، ولو لم يحدث ذلك لكانت روسيا نفسها فريسة الثورة المضادة اليوم • والواقع أن الدولة البلشفية لم تحقق مثلها الديمقراطية العليا الا لأن تجربتها تمت فى جو يفتقر الى الامان • ولن يستقيم حالها الا اذا انعدم التوتر الذى يحيط بها من كل جانب •

والواقع أن مبدأ الثورة المضادة يستهوى أية طبقة تضع

نفسها موضع أصحاب هذه التجربة • ويتضح هذا ـ بصورة جلية ـ فى ظهور جماعات فاشية فى كل بلدان العالم تقريبا • كما يتضح أيضا فى الاساليب التى يتبعها بعض اصحاب الاعمال فى الولايات المتحدة ، فلهم جيوشهم الخاصة ، وقنابلهم ، وغازاتهم المسيلة للدموع •

وهكذا تتحول الرجعية الى ثورة مضادة عندما يصل نظام اقتصادى معين الى مرحلته الاخيرة ، مرحلة الأفول والاضمحلال والثورة المضادة تترعرع عندما يكتشف الحكام التقليديون ، القدامى ، ان امتيازاتهم فى خطر • وهنا يتحالف أشباه موسولينى وهتلر مع أصحاب الامتيازات ، بينما يضحكون على الجماهير بالحديث عن الحرية • وهذا التحالف مع أصحاب الامتيازات يفتح الطريق امام السيطرة على الدولة •

– ٤ –

من هذا كله يتضح لنا كيف يشن الفاشيست هجومهم على المدنية • والخارجون على القانون يحاولون الاحتفاظ بمجتمع منهار ، وذلك بالاستيلاء على ثروات الأمم الاخرى ، وهم يفترضون أن كسب الحرب سيحقق لهم احتكارات فى ميدان

القوى المسلحة ، وبهذا يخضعون الآخرين فى الميدان الاقتصادى والاخلاقى والفكرى •

ولقد كان الحاق الهزيمة بدول المحور جزءا لا يتجزأ من مهمة القضاء على الثورة المضادة • غير أن هذه الهزيمة وحدها لا تكفى ، اذ أنها لا تعدو أن تكون وسيلة لفتح باب الفرص أمامنا ، وقد نستغل هذه الفرصة وقد لا نستغلها •

ولا شك أن موقف الرأسمالية من الديمقراطية هى أكبر المشاكل التى تواجه بريطانيا والولايات المتحدة بعد الحرب • فالجماهير ستطالب بالحرية ، ولابد ــ لوجود هذه الحرية ــ من أن يكون هناك ضمان اقتصادى ، ورفاهية مادية ينعم بها الجميع ، على قدم المساواة • غير أن الحرب خلفت وراءها نظاما انتاجيا يجعل الاشراف الاقتصادى فى أيدى القلة ، أما اقتصاديات الندرة ــ وهى الاقتصاديات السائدة ــ فقد هددت الديمقراطية السياسية •

وفيما يتعلق بالوضع فى بريطانيا نجد أن استراليا ونيوزيلنده وكندا لم تعتمد على أسواق لندن المالية ، أضف الى هذا أن الملايو ، وبورما ، وجزر الهند الغربية تبتعد بانتظام عن الامبراطورية العجوز • أما الهند فقد تحررت ــ بينما هبت ثورات وانتفاضات فى افريقية تعبر عن رغبة شعوبها فى التحرر، وبذلك يتزعزع الوضع الاستثمارى الذى تنعم به بريطانيا •

أضف الى هذا أن الجماهير لم تعد تؤمن بمطالب الطبقة الحاكمة ، وقد ازدادت شكوكها عندما أخذت تقارن بين الأخطاء الجسيمة التى ارتكبتها هذه الطبقة الحاكمة والنجاح الهائل الذى حققه الاتحاد السوفييتى . وعرف العامل البريطانى مبدأ الثورة الروسية ، ذلك المبدأ الذى يؤمن بالانتاج الموجه لصالح المجموع . وهكذا يتضح مبلغ حاجتنا ، نحن البريطانيين ، الى اعادة النظر فى أنظمتنا الكبرى ، سواء الجيش ، أو سلك الوظائف المدنية ، او النظام التربوى ، أو الزعامة الصناعية ، أو البرلمان والحكومات المحلية . ونحن نتساءل هل من الممكن اعادة النظر فى هذه الانظمة فى ظل النظام الاقتصادى الحالى ؟ ذلك لأن هذه الانظمة غارقة فى نظام الامتيازات حتى أذنيها ، وهكذا لن يتيسر التجديد دون تعديل الأسس التى ترتكز عليها الامتيازات .

وهذا التعديل يتطلب تغيير موقف الطبقة المهيمنة ، وهذه مهمة عسيرة . وأمام الديمقراطية الرأسمالية فى بريطانيا أحد أمرين : اما أن تسارع باعادة تنظيم علاقاتها الانتاجية واما أن تعد نفسها لاستقبال الثورة المضادة ! وبالرغم من أن الدولة قد تدخلت فى المسائل الحيوية الى حد كبير ، الا أنها لم تمس وسائل الانتاج الحيوية ، فما زالت وسائل الانتاج فى أيدى أفراد ، وما زال النظام كله قائما على مبدأ الانتاج من أجل

تحقيق الربح للقلة . والواقع أن الاستثمارات الاحتكارية ستزداد مالم يكن هناك علاج .

ان بريطانيا «التقليدية» فى حاجة الى اصلاحات واسعة النطاق فى كل رقعة من رقاع حياتها . وعليها ايضا أن تضحى بمصالح أصحاب الامتيازات . بيد أن تشرشل حاول تأجيل كل هذه المسائل الى أن تنتهى الحرب ، وكان حريا به ان ينتهز فرصة الحرب ، وروح التضحية التى تشيع خلالها ، ليحقق الاصلاحات التى تحتاج اليها بريطانيا . ولكنه آثر الابتعاد عن هذه المشاكل «الجدلية» وكان يقصد «بالجدلية» أية مشاكل اختلفت حولها الأحزاب قبل اندلاع نيران الحرب . معنى هذا أن تشرشل اراد الابقاء على العلاقات الانتاجية كما هى ، الى أن تضع الحرب أوزارها . ولكننا لا نضمن التفاف الناس جميعا حول الأهداف وقت السلم . ذلك لأن السلام سيجعل نظامنا السياسى يؤكد الاختلافات الموجودة بين مصالح الافراد ، هذا هو الهدف المعتاد الذى يسيطر على نظامنا السياسى التقليدى . وستذكر كل فئة تلك التضحيات التى قدمتها فى زمن الحرب وسترفض أن تضحى بعد ذلك فى زمن السلم . ولن تؤمن كل فئة بآمال الفئات الأخرى وأحلامها . وسيسيطر الخوف على كل فرد ، انه الخوف من زوال الأمان . وقدتستغل الثورة المضادة هذه الفرصة . وعلينا أن نتذكر أن انتصارات ١٩١٨

جعلت معظم أفراد الطبقة المهيمنة يعطفون على الثورة المضادة .

ويجدر بنا أن نعترف بضعف المذهب الدستورى عندنا ـ ان بقاءه رهن بقدرة الناس على الالتفاف حول أهدافه . فقد اللذين يساعدانها على السيطرة على الدولة . وقد تكتشف ينشب موقف تفتقر فيه الفئات المظلومة الى القوة والاتحاد حكومة يسارية ان الاصلاح الاجتماعى لا يتحقق الا عن طريق التضحية بثقة حراس قلعة السلطان الاقتصادى . وكل هذه المواقف تفتح الطريق أمام الثورة المضادة .

ولست أشير بكلامى هذا الى احتمال نجاح الثورة المضادة فى بريطانيا او احتمال فشلها ، كل ما أقوله انه اذا تفاقم الامر فان أصحاب الامتيازات سيتجهون الى الثورة المضادة لحماية مصالحهم . وقد تنجح الحركة العمالية البريطانية فيما فشلت فيه زميلاتها فى ايطاليا والمانيا . وقد لا تتأثر الطبقة الوسطى فى بريطانيا بالمبادىء الفاشية . ولكن هذا كله لا يلغى الحقيقة التالية : اذا تعارضت مصالح الرأسمالية مع مصالح الكثرة الغالبة انفتح الطريق أمام شرور الثورة المضادة . وما أن يتفاقم خطر الثورة المضادة حتى يستحيل صون الروح الديمقراطية التليدة . هذا هو الدرس الذى عرفناه من تجربة ايطاليا ، وألمانيا .

ذلك لأن الروح الديمقراطية تؤمن بمبدأ المعارضة ، بل تؤمن

بحق المعارضة فى الوصول الى مقاعد الحكم فى يوم من الأيام.
ولن يتيسر هذا الحق الا اذا التف الناس حول غايات الحياة
الكبرى • غير أن ظهور حزب فاشى يقضى على هذه الروح
القضاء المبرم • فوجوده معناه وجود أزمة وطوارىء ومعناه
أن الوحدة والنظام التقليديين آخذان فى الانهيار والاضمحلال

والآن وقد انتهينا من الحديث عن الوضع فى بريطانيا ، تتجه
الى الولايات المتحدة • ان الطبقة المهيمنة فى الولايات المتحدة
أقوى من مثيلتها فى بريطانيا ، وهى أكثر عداء لأى تغير جوهرى
ولن تستخدم الولايات المتحدة قواها الانتاجية الضخمة لصالح
المجموع الا اذا أقدمت على تغيرات كبرى • ولقد دلت مشروعات
روزفلت على أن أصحاب الامتيازات فى أمريكا على استعداد
للدفاع عن مصالحهم بقسوة ، بل لقد نظروا الى روزفلت نظرتهم
الى أدولف هتلر • ومما يزيد من تعقيد الموقف فى أمريكا أن
ظهور الدول الايجابية يعتبر ظاهرة جديدة فى تاريخها • والوعى
الاجتماعى لدى أقوى العناصر هناك لم يتكيف بعد مع منطق
الدولة الايجابية • ولسنا نبالغ اذا قلنا ان أصحاب المصالح
الأقوياء فى الولايات المتحدة يؤمنون ــ كما اشار الرئيس
هادلى «بأن قوى الديمقراطية الموزعة بين السلطة التنفيذية
والسلطة التشريعية تقف فى جانب ، بينما تقف فى الجانب الآخر
قوى ديمقراطية أخرى ، وتقوم السلطة القضائية بدور الحكم

بينهما .. وفى استطاعة الناخب أن يصوغ ما يشاء من قوانين ، طالما ان هذه القوانين لا تسىء الى حقوق الملكية . وفى مقدوره أن ينتخب من يريد من المسئولين طالما أن هؤلاء المسئولين لا يضطلعون بمسئوليات يقوم بها أصحاب الملكيات بتفويض من الدستور . »

ولقد أشار ويبستر الى هذا الوضع قائلا انه ما ان تتركز الملكيات فى أيدى القلة حتى تعانى الكثرة من البؤس والفاقة ، «ولا بد من أن يقاتل الشعب حقوق الملكية ، والا فان الملكية ، بمالها من نفوذ وسطوة ، ستكبل الشعب . » هذه هى الروح التى تؤمن بها أمريكا ، بالرغم من ظهور أمثال جيفرسون ، وامرسون ، ولنكولن ، وفرانكلين روزفلت . ولقد مر على مشروع روزفلت الكبير سبعة أعوام واذا الولايات المتحدة تعج بملايين العاطلين ، وأخذ السلطان الاقتصادى يتركز فى أيدى القلة بسرعة ، سواء فى الميدان الصناعى أو الميدان الزراعى وظلت هناك طاقات انتاجية معطلة لا تجد من يستخدمها لانعدام الطلب . وستزداد حدة هذه المشاكل ، خاصة فى زمن السلم . وستضطر امريكا الى اختيار أحد أمرين : ذلك الاستعمار المتولد من الصراع بين أصحاب المصالح والذين يريدون التعبير عن رغباتهم ، أو اعادة النظر فى التراث الديمقراطى ــ وهذا يتطلب اجراء تعديلات ضخمة فى العلاقات الانتاجية . ولن تصمد

الولايات المتحدة ــ بشعبها الضخم ــ أمام اخطار الثــورة المضادة الا اذا اتسعت رقعة الرفاهية فشملت الجميع .

والواقع أن الاسس التى تقوم عليها معظم مجتمعات العالم، باستثناء الاتحاد السوفييتى ، هى أسس رأسمالية ، مع وجود اختلافات بين كل بلد وآخر . غير ان هذه الأسس لم تعد قادرة على تحقيق الرفاهية الشاملة التى تتطلبهاالروح الديمقراطية .

- ٥ -

ننتقل الآن الى ميدان العلاقات الدولية بين بريطانيا والاتحاد السوفييتى . ان على كل دولة أن تتعاون مع الأخرى عندما يكون هناك خطر مشترك . غير أن الخطر قد يولد تعاونا مؤقتا، أما التعاون الدائم فيتوقف على الاهتمام بالنتائج من كــلا الطرفين . فاذا انتقلنا الى الولايات المتحدة وجدنا أنها لم تعترف بالدولة البلشفية الا حين مرت بأزمة الكساد وتسلم روزفلت مقاليد الحكم وأتى بمشروعه الكبير . أضف الى هــذا أن الأمريكيين لا يثقون بالشيوعية ، وتشاركهم فى هذا نقاباتهم العمالية . ولقد رفض الاتحاد العمالى الأمريكى فى يوم من الايام الانضمام الى مجلس النقابات العمالية الانجلو روسى .

غير أننى أومن بأنه اذا ما سارت أمريكا فى سياستها التقدمية فانها ستتعاون مع روسيا البلشفية ، وستجد أن هذا التعاون أمر يسير سهل • أما اذا خضع البيت الأبيض لوول ستريت فسيتعذر على الولايات المتحدة التعاون مع روسيا • فلقد تعودت أمريكا على النظر الى البلشفية على أنها خطر يتهدد الرأسمالية • واذا كانت الولايات المتحدة تخشى روسيا فان روسيا تخشى الولايات المتحدة فهى ترى أن الأخيرة خاضعة لرجال الأعمال وأنها ستقف بجانب الثورة المضادة •

موجز القول أن الأمان لا يتحقق الا اذا اتفقت الدول الكبرى على الأهداف التى ترنو اليها • غير أن هذا الاتفاق مستحيل طالما أن كل دولة تتعارض مع الاخرى فى غاياتها الاقتصادية • ولن تتحقق الوحدة فى الهدف الا اذا كان هناك توسع اقتصادى على نطاق دولى •

الفصـــل الثامـــن

الحرية فى ديمقراطية موجهة

- ١ -

اننا نعيش فى أعنف أزمة عرفتها مدنيتنا . انها أعنف أزمة عرفتها مدنيتنا منذ عصر النهضة على الأقل ، وربما منذ سقوط الدولة الرومانية . وسيتوقف أمن الجنس البشرى ورفاهيتـــه لقرون عدة على قدرتنا على التصرف بناء على فهمنا لطبيعـــة الأزمـــة .

وهى ليست بالأزمة التى يشفيها دواء بسيـــط ، أو دواء واحد فقط . ذلك أن الخلاف لم ينشب بين ظهرانينا حـــول الروابط التى تربط بين الرجال فحسب ، وانما نشب أيضـــا حول الايمان ، أو القيم ، التى خلقتها هذه الروابط . لم يسلم من هذه الأزمة أى ميدان من ميادين الفكر أو التصرف . فلقد أثرت الأزمة ــ تأثيرا عميقا ــ على الدين ، وعلى السياســة ، والاقتصاد ، والعلم ، والحضارة ، وهى التى تؤثر كل منهـــا فى الأخرى . وبينما الازمة تتقدم وتنتشر ، تضطر الامم القديمة ، مثل الصين ، الى بعث نفسها من جديد ، وتفاجىء الطبقـــات

القديمة ، مثل ارستقراطيي بروسيا ، بأن الدور الذى ظلت تلعبه فى الماضى قد انتهى ولقد أدت هذه الأزمة التى نتحدث عنها الى نشوب حرب ، هذه الحرب ستقلب وسائل الاتصال رأسا على عقب ، وسيكون مفعولها أقوى من الاستكشافات الجغرافية التى شهدها عصر النهضة ولا شك أن هذه الأزمة ستؤثر ، بمرور الوقت ، فى الشرق الادنى ، خاصة عندما يعلم المزيد من الناس بنتائج التجربة السوفييتية ، فهى ستغير علاقة البيض بالملونين، وستظهرها فى طابع جديد كل الجدة وسيكون تطبيق العلم فى ميدان المشاكل الاجتماعية مختلفا تماما (من حيث النوع) عن أى تطبيق عرفناه فى الماضى ، ويكفى ــ لكى تتأكد من هذا ــ أن ندرس موضوع التغذية . ان عصر هوجو جروشيوس (١) يلفظ أنفاسه الأخيرة ، فلقد بات من الواضح الجلى أن عالمنا الموحد المتشابك من حيث المصالح ، لا يستطيع أن يغامر ويدفع ثمن الدولة القومية ذات السيادة . ولا شك أن هذا سيفضى ــ بمرور الوقت ايضا ــ الى ظهور قانون دولى بمعنى الكلمة . ويحتمل أن تتميز القومية ، فى مجتمع المستقبل ، بأن لها شخصيتها الحضارية المميزة ، أما الشخصية السياسية أو

---

(١) يعتبر هوجو جروشيوس من رجال السياسة والقضاء الهولنديين (١٥٨٣-١٦٥٤ م) (المترجم)

الاقتصادية فانها ستزول • وعلاوة على هذا ، يحتمل اتخاذنا لاجراءات اجتماعية تقضى على اقتصاديات النـدرة ، تلك الاقتصاديات التى كانت تؤثر على السلوك الانسانى فى الماضى تأثيرا مجحفا •

ولو سلمنا بانتصار الأمم المتحدة ، أو بمعنى آخر : لو سلمنا باندحار القوى التى شنت الحرب ــ عن عمد ــ لتخدم مصالح المناهضين للثورة ، لو سلمنا بهذا لاكتشفنا ان الرأسمالية الفردية التى ينادى بها رجال الاقتصاد القدامى هى رأسمالية بالية ، ما فى ذلك شك • ان الرأسمالية الفردية لا تتفق وروح العصر ، وهذه حقيقة اكتشفها كل من راقب نمو التكتلات الصناعية من ناحية ، وظهور طائفة من المديرين الاقتصاديين الذين اقتصرت مهارتهم على التلاعب المالى ، والذين يسيطرون على المساهمين وعلى المستهلكين فى نفس الوقت ، بل ويستخدمون الدول رهائن فى أيديهم • ان سلطانهم هائل ضخم ، وحين يمارسون هذا السلطان تلمس عدم احساسهم بالمسئولية • ولقد وصلنا الى مرحلة من مراحل التطور التاريخى التى يتعين علينا عندها أن نجعل هؤلاء الرجال يخدمون مصالح المجتمع ، فان لم نفعل هذا سيطروا هم على المجتمع ، وتحكموا فى مصالحه بصورة محزنة • لقد تطورت الديمقراطية فى الميدان السياسى فى القرن التاسع عشر فقضت على المزايا العابثة التى ينعم بها

أصحاب الأراضي والارستقراطيون . والآن ، ونحن نعيش فى القرن العشرين ، يتحتم علينا أن نقضى على المزايا العابثة التى ينعم بها الملاك وأصحاب النفوذ من الأثرياء ، وذلك بتطوير الديمقراطية فى الميدان الاقتصادى بعد ان طورناها فى الميدان السياسى . ان السلطان ، فى المجتمع ، يحطم هذا المجتمع مالم يتحكم المواطنون فى الأهداف التى يحققها هذا السلطان ، وفى الشروط التى يسير عليها . ولهؤلاء المواطنين حقوق متساوية تكفل لهم احتياجات متساوية يأخذونها من الرفاهية المشاعة . هذه هى مسئوليات السلطة ، وأى مفهوم آخر لهذه المسئوليات انما يفسد الحاكمين والمحكومين فى وقت واحد .

والحرب التى نحن بصددها انما نشبت من أجل صبغ السلطة الاقتصادية بالصبغة الديمقراطية على ضوء الشروط المشار اليها سابقا . وعلينا ألا نقع فريسة سهلة للوهم والأمانى فنظن أن القضاء على هتلر وحلفائه ضمان لتحقيق الغاية التى نسعى اليها . ان هزيمة هتلر وحلفائه تمهد السبيل لصبغ السلطة الاقتصادية بالصبغة الديمقراطية ، غير أنها لا تضمن السير فى الطريق بتعقل . وكما أوضحت فى هذا الكتاب ، نجد أن هناك فى معظم الدول الأعضاء فى الامم المتحدة تلك العناصر التى أدت الى نجاح الثورة المضادة فى ايطاليا والمانيا ، وهى عناصرموجودة

بصورة خطرة فى معظم الأحيان : لقد أرادت هذه العناصر ــ كما حدث فى فرنسا ــ خيانة الشعب واستعباده لا لشىء الا لكى يرضى عنها الفاتح النازى ويكفل لها امتيازاتها الخاصة • وأحب أن أقول : ان هذه العناصر موجودة أيضا بين ظهرانينا ، فى بريطانيا ، وموجودة أيضا فى صفوف الشعب الأمريكى • علينا أن نؤمن اذن بأن النصر الذى يضع حدا لخطر الهتلرية قد يكون فاتحة لاستمرار الصراع الذى خلقه ، والفرق الوحيد هو أن الصراع سينشب فى مجال آخر •

فمما لا شك فيه أننا سننتقل الى عهد المجتمع الموجه • هذا أمر لا شك فيه ، أما الذى نجهله الآن فهو الهدف الذى من أجله نرسم هذا التوجيه • لقد أثبتت الثورة المضادة ، وخاصة فى الميدان النازى ، أن التوجيه والتخطيط قد يساء استخدامهما فيصبحان فى خدمة الأقلية ، كما أثبتت أن الاساليب الحديثة فى التسلح والحكم تساعد هذه الأقلية على استعباد الغالبية • ولا يحتمل أن يكتب الدوام لهذا الاستعباد ، فالاستعباد يتطلب بمرور الوقت وجود حكومة أقلية ، ووجود هذه الحكومة يؤدى الى نشوب صراع بينها وبين العقل المتحرر ، هذا العقل الذى لابد منه من أجل الاستكشافات العلمية الكبرى • وعلينا هنا أن نتذكر أن النازية لم تأت بجديد ، اللهم الا تلك الموجة

الهائلة من الخديعة والتعذيب . لقداقتبست أسلوبها من الماضى ، فعبقريتها فى الميدان الحربى مأخوذة من التقاليد الروسية التى كانت تشترى الذخيرة فى مقابل التضحية برفاهية الجماهير ، أما تنظيمها فمقتبس من الأساليب البلشفية ، مع تطويع هـــذه الأساليب لتناسب الثورة المضادة . وعلينا أن نتعلم درسا مـــن تجربة التخطيط والتوجيه النازية ، علينا أن نعرف :

ا) ان هذا التخطيط النازى معناه الحرب

ب) انه يقيد شخصية المواطن الفرد ، وذلك لكى يحمـــى مصالح الطبقة الحاكمة ، بصرف النظر عن فداحة الثمن .

ولن ننجح فى ادخال الديمقراطية فى الميدان الاقتصـــادى اذا ما ظلت الفئة التى تمتلك أو تسيطر على الممتلكات (وبخاصة فى الشركات المساهمة الضخمة) تنعم بوضع يكفل لها مزايا خاصة أو يساعدها على التصرفات المجحفة . ولن نوقف هذا التيـــار المكروه مالم يملك المجتمع وسائل الانتاج الحيوية ، ومالـــم يسيطر على هذه الوسائل من أجل الصالح العام . فبهذه الطريقة وحدها نقضى على اقتصاديات الندرة التى تخلفهـــا الرأسمالية الضخمة ، وخاصة اذا كانت رأسمالية احتكارية .

ولا أعتقد أن هذا يتطلب ضرورة استيلاء الدولة على الصناعة والزراعة بأكملها . وانما الذى أعنيه ان القواعد الأساسيـــة

للسلطة الاقتصادية ستكون فى أيدى المجتمع . وبمجـــرد أن تصبح هذه القواعد فى خدمة الغالبية ، لا القلة ، تطور المستقبل الاقتصادى داخل اطار الديمقراطية النيابية وعدد هذه القواعد ـ التى نتحدث عنها ـ اربع . وأهمهـا التحـكم فى رأس المال والقروض . وهذا يتطلب تأميم بنك كبنك انجلترا ، والبنـوك المساهمة وشركات التأمينات ، والجمعيات الخاصة ببناء المساكن وبهذه الطريقة وحدها نضمن خضوع الاستثمارات لحاجـات الشعب ، لا لمصالح القلة ، وعلينا ان نعتبر هذا الاستثمار وسيلة من وسائل التخطيط الاقتصـــادى ، ذلك التخطيـــط الذى يهدف الى اعادة بناء الأمة لكى تلعب دورها فى عالم ما بعـــد الحرب . ومعنى هذا بطبيعة الحال وجود نظام للافضلية خاص بالقروض التجارية ، وتتوقف هذه الأفضلية على أهمية الهدف الذى يهدف اليه أصحاب المشروع داخل نطاق الخطةالاقتصادية فبناء مساكن للفقراء أهم من توفير شقق للموسرين ، والمدارس أهم من دور الخيالة ، والقروض التى تهدف الى تحسين مستوى الزراعة أهم من القروض التى تهدف الى تشجيع صـناعة وبيع مساحيق الزينة او الترخيص بدواء جديد .

يجب على الدولة أن تمتلك الارض وتشرف عليها . هـذا أمر لابد منه لتحقيق أغراض ثلاثة . فامتلاك الدولـة للاراضى

يكفل تخطيط المدن تخطيطا صحيحا ، خاصة المناطق التى تدمرها الحرب . والامتلاك ضرورى لكى تتيح للزراعة المكان اللائق الذى يجب ان تحتله فى اقتصادنا القومى . كما أنه يكفل للصناعة الأماكن والمناطق الملائمة لها ، ويحتفظ لبريطانيا بطابعها الجمالى

ويجب أن تشرف الدولة على تجارة الواردات والصادرات. وواضح أن هذا الاشراف ضرورى جدا للانتاج الموجه الذى يخدم مصالح المستهلك . هذا الاشراف على الواردات نتيجة منطقية لاشراف الدولة على رأس المال ، وعلى القروض . وبدونه لا يمكن أبدا أن نجعل اقتصادنا القومى يتلاءم مع الاشراف الدولى على التبادل ، ذلك الاشراف الذى لا مناص منه فى الوقت الحاضر . وبهذه الطريقة وحدها يمكن تنظيم شراء المواد الخام ، وتسويق صادراتنا لصالح الأمة . هذا هو الدرس الواضح الذى اعطته لنا التجربة الروسية . ولقد أصبح هذا الدرس مسألة لا شك فيها بعد تلك التجربة التى مررنا نحن بها فى سنى الحرب .

وعلاوة على هذا يجب أن تستولى الدولة على وسائل النقل والمواصلات ، وعلى الوقود ، ومصادر الطاقة ، ويجب ان تشرف على هذه الوسائل جميعا . ولن أكرر هنا ما سبق أن قلته من أن هذه الوسائل لابد منها لتحقيق التخطيط الديمقراطى .

ولكن هناك عدة نقاط بسيطة تستدعى كلمة تعليق . ان كل وسيلة من هذه الوسائل التى أشرنا اليها (المواصلات والوقود والطاقة) مصدر ضياع فى الوقت الحالى . فبدون تأميم السفن سنعجز عن الربط بين الملاحة وبين الثمار اليانعة التى نحصل عليها عندما تشرف الدولة على الواردات والصادرات ونحن اذا لم نؤمم خطوط السكك الحديدية ووسائل النقل البرى فتحنا الباب امام الجهود المكررة التى لا ضرورة لها ، وفتحنا الباب امام المنافسة . ولقد دل تاريخ المواصلات على أن خطوط السكك الحديدية تفرض فى بعض الأحيان ضغطا سياسيا فتجعل المسئولين يضحون بخطوط النقل البرى للرحلات القصيرة . وواضح أيضا أننا لا نستطيع ان نترك الطيران فى أيدى الأفراد ، خاصة بعد تجربتنا فى الحرب . والواقع أن مشكلة الطيران تجعلنا نفكر فى تحبيذ اشراف دولى كامل على شئونها . وان لم نفعل هذا وجدنا أنفسنا أسرى نظام ضخم للاعانات والأسعار التنافسية ، وسيكون لهذا النظام آثاره المقوتة ، بل الخطيرة . أما تأميم مناجم الفحم فيعد ضرورة نفسانية ، وخاصة اذا درسنا موقف رجال المناجم من أصحابها . ان تأميم المناجم يفتح فرصا هائلة أمام الوفورات خاصة فيما يتعلق بتسويق الفحم . ولقد دلت التجربة على أن التأميم هو الوسيلة الوحيدة لاستغلال منتجات الفحم الفرعية ...

استغلالا علميا واسع النطاق • أما ملكية الأمة لمصادر الطاقة الكهربائية فأمر مرغوب فيه الى حد كبير ، خاصة اذا عرفنا ان البلديات أثبتت تفوقها على الوحدات الخاصة • والملكية العامة تكفل توحيد مصادر الطاقة الكهربائية ، وبدون هذا التوحيد يتعذر تعميم الكهرباء فى المناطق الزراعية (من أجل النهوض بالزراعة) ويضطر المسئولون الى اعطاء اعانات ضخمة للشركات التى تزود القرى بالكهرباء • وينطبق هذا أيضا على الغاز والماء• ان توحيد هذه المصادر فى يد الدولة هو الذى يضمن ادخال الغاز والماء الى آلاف المنازل التى تفتقر اليهما ، خاصة فى المناطق الزراعية •

على هذا الأساس يمكن الشروع حقا فى صبغ السلطة الاقتصادية بالصبغة الديمقراطية • وواضح أن نجاح هذه الجهود يتوقف الى حد كبير على الجهاز الذى يقوم بالاشراف • ويجب أن يتألف القسم الاكبر من هذا الجهاز من رجال اعمال يعرفون جيدا طبيعة الصناعة التى سيشرفون عليها • قد تكون لنا تجارب كثيرة أخرى ، غير أننا لن ننجح فى جهودنا اذا لم نعتمد على تجارب هؤلاء الخبراء • غير أن الاشراف الذى حتمته ظروف الحرب هدد المصالح العامة بصورة كبيرة • فمعظم الذين يشرفون على الصناعات من قبل الدولة لهم مصالح فى هذه

الصناعات التى يشرفون عليها ، مصالح فى الحاضر والمستقبل .
غير أنه لا يصح أن نسلم مقاليد الأمور لمثل هؤلاء الأفراد . ان
النظام الجديد يحتم على المشرف على الصناعة أن يكون خاضعا
للدولة لا لأحد غيرها .

ولا أستطيع هنا أن أبحث فى أشكال الصناعات المؤممة ،
أو أشكال الاشراف على الصناعات التى ستظل فى ايدى الأفراد .
والواقع اننى لا أظن ان هذه المسائل ستتخذ شكلا واحدا .
فمن المحتمل فى رأيى أن تتشكل بمرونة كبيرة طبقا للصناعات
المختلفة .

هذه المسألة لا تهمنى بقدر ما يهمنى صلة هذه الأشكال
بالبرلمان . وأعتقد أن الأمور كلها ستتم عن طريق مجلس الوزراء
واعتقد أيضا أن مجلس الوزراء سيقوم بدوره بتشكيل لجنة من
الوزراء الذين تتعلق أعمالهم بميدان الانتاج . وستحتاج هذه
اللجنة الى هيئة من الخبراء ، تشبه الى حد كبير الهيئة التى
تألفت فى الاتحاد السوفييتى . وتتلخص مهمة هؤلاء الخبراء
فى اعداد المواد التى ستقدمها اللجنة بعد ذلك الى مجلس الوزراء
وسيعمد مجلس الوزراء ، بعد ذلك ، الى الحصول على موافقة
البرلمان . ولست أرى ما يدعو الى تأليف هيئة أركان حرب
اقتصادية الى جانب الهيئات المتعددة . ولقد سبق أن أوضحت

السبب فى مكان آخر (١) • ان وجود رباط جديد فى سلسلة الأجهزة التى تقوم بالاشراف يعرقل سير الأمور ويؤخر القرارات التى تحتاج الى السرعة كشرط أساسى فى معظم الأحيان • أما رسم الاطار العام للخطة فيقع على عاتق الوزراء ، وذلك فى الديمقراطيات النيابية أما وجود هيئة اركان حرب اقتصادية كتلك التى اقترحها السير وليام بيفريدج فيضعف من مسئولية الوزراء فهذه الهيئة تدرس التخطيط بصورة عامة ، غير أنها لا تستطيع أن تقرر امكانية تطبيق هذه الدراسة • وكلما تحددت المسئولية وابتعدت عن التشابك والاختلاط سهل الحكم على قيمة الدراسات •

وواضح تماما أن هذه الاقتراحات لا تفترض ايجاد دولة اشتراكية بعد الحرب العالمية مباشرة • انها مجرد اساس يمكن أن تقوم عليه دولة اشتراكية اذا قرر الناخبون هذا فى المستقبل• ان لهذه الاقتراحات التى أتناولها هدفا آخر غير خلق الدولة الاشتراكية ، وان يكن يتصل بها • هذا الهدف هو حماية ديمقراطيتنا السياسية من عناصر الثورة المضادة الموجودة بين ظهرانينا ، تلك العناصر التى أخذ سلطانها يزداد ، وتصميمها

---

(١) فصل «الحكومة اثناء الحرب» من كتاب «هل نستطيع ان نتطلع الى المستقبل ؟» (١٩٤١)

يشتد قبل اندلاع الحرب • وقد يظهر سلطان هذه العناصر من جديد ، وقد يظهـــر تصميمها اذا نمت الرأسمالية الاحتكارية بفضل الاستعدادات للحرب • والحماية التى تتحدث عنها تحول دون نمو هذه الرأسمالية الاحتكارية •

لهذا أعتقد أننا لن نوفق فى صبغ السلطة الاقتصادية بالصبغة الديمقراطية مالم ننجح فى وضع برنامج كهذا موضع التنفيـذ الناجح • وينطبق هذا القول أيضا على بقية الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية • يجب أن تسيطر الديمقراطية السياسية على الاحتكارات الاقتصادية ، والا فان الاحتكارات الاقتصادية هي التى ستسيطر على الديمقراطية السياسية •

والسبب فى منتهى البساطة • ان الاشكال الاقتصادية تخلق النظم السياسية التى تلائم أهدافها وأغراضها • ولقد دلـــت تجاربنا ، بصورة لا يرقى اليها الشك ، على أن اقتصـــاديات الرأسمالية الاحتكارية المجحفة لا تتلاءم بسهولة مع سياســة التوسع التى يحتاج اليها المجتمع الديمقراطى • ومـــن أقسى الأدلة الحديثة على هذا الاتجاه ما حدث عندما ظهرت الطبقــة الوسطى فى انجلترا بعد عهد الاصلاح ، فأخضعت جميع الأنظمة الاجتماعية للسلطة الاقتصادية التى حصلت عليها • لقد وصلنا ،

فى تاريخ المدنية ، الى مرحلـــة تتطلب مرة أخرى تجـــديدا جوهريا • والحرب التى نشبت تتيح لنافرصة المحاولـــة دون التورط فى هذا الصراع الداخلى المرير الذى ينشـــب حينمـا يرفض الرجال مواجهة مشاكلهم والتصرف ما دام فى الوقـت متسع للاتفاق على حل هذه المشاكل حلا سلميا •

غير أن الفرصة التى نتحدث عنها لن تستمرطويلا • ان روح التضحية التى تظهر اثناء الحرب تختفى ، والشعور بالتعب يحل محل الشعور بالفرح والبهجة • وستتشكل السياسة نتيجـــة للخلافات التى يحافظ عليها الرجال او يقضون عليها ، ولــــن تتشكل وفقا لأهداف مشتركة يريدون تحقيقها • ويتضح هذا بصورة كبيرة فى العلاقات التى تقوم بين الأحزاب السياسيـــة الكبرى فى بريطانيا والولايات المتحدة ، ويتضح ــ على سبيل المثال ــ فى الهوة التى تفصل بين حزب العمال وحزب المحافظين فيما يتصل بالتعليم بعد الحرب • وهى ليست اضخم من الهوة التى تفصل بين رأى البعض فى حقوق الملكية ورأى رجال مثل هنرى فور والمستر توم جيردلر • وينطبق هذا أيضا فى المجال الدولى • فالعلاقات السياسية التى تقوم بين الدول الكبـرى ، خاصة بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، او بين بريطانيا العظمى وروسيا ، هذه العلاقات لا شك تتأثر بعلاقات الانتاج

الداخلية وفى الدول المختلفة . فاذا كانت علاقات الانتاج هذه تهدف الى التوسع الاقتصادى كان السلام هو الثمرة الطبيعية . أما اذا كانت هذه العلاقات تنطوى على القيود (كما هو الوضع الآن) فان العناصر المعادية ستقودنا الى الحرب كما قادتنا فى الفترة ما بين الحربين . ان موقفنا يتسم بوجود علاقة بين الحاجة الى النصر والفرص التى يتطلبها التجديد . وليست هناك الآن فئة تتعارض مصالحها مع المصالح القومية (ونادرا ما يحدث هذا) غير ان هذه الروح لا تستمر طويلا ، ويجب على القادة ان يستغلوها أثناء وجودها ، والا فانهم سيفشلون فى تحقيق الأهداف التى يسعون اليها .

- ٢ -

يقولون ان المجتمع الموجه يلغى الحرية الغاء . ويقولون انه يقضى على شخصية الانسان باعتباره فردا وكائنا بشريا يختلف عن زملائه من البشر . ويقولون ان المجتمع الموجه يقتضى وجود دولة اوتوقراطية . وانه يؤدى الى تقسيمنا وتوزيعنا الى فئات ومجموعات ، بواسطة جموع غفيرة من الرسميين . وأصحاب هذا الرأى يلفتون نظرك الى المانيا النازية ، وايطاليا الفاشية ،

وروسيا البلشفية ليؤكدوا أن هذه الدول دفعت الثمن غاليا عندما سارت على نظام المجتمع الموجه ويضيفون أن الدكتاتورية هى جوهر هذا النظام ، نظام المجتمع الموجه • وهم يطالبوننا بأن نستعيد نظام السوق الذى يعمل جهازه بطريقة موضوعية غير متحيزة ، ويحكم القانون ذلك السوق الذى نعمل داخل اطاره ، ويسعى كل واحد منا فيه وراء مغامرته • وهم يقولون اننا بحاجة — مرة أخرى — الى تلك اليد «الخفية» التى أشار اليها آدم سميث فى مديحه المشهور ، حيث ينسجم حب الذات بحب الصالح العام فى وقت واحد انسجاما رائعا ، ويتم هذا بمعجزة لم يشرحها آدم سميث للرجل العادى (١) •

واضح جدا أن هذا الرأى لم يفسر لنا عددا كبيرا من المشاكل • ان أصحاب هذا الرأى لم يفسروا لنا السبب فى تحول السوق الحرة الى مؤسسات ضخمة متكاملة ذات صبغة

---

(١) هذا الرأى الذى يعرضه المستر وولتر ليبمان — بفصاحته المعهودة — فى كتاب « المجتمع الصالح » (١٩٣٧) فى هذا الكتاب يؤيد المستر ليبمان الفكرة القائلة بأن السوق الحرة وحدها هى التى تضمن الحرية وتحميها • وهو ، على هذا الاساس يرفض جميع أشكال التخطيط الجماعى ، فهو يرى أن أشكال التخطيط الجماعى تلغى السوق الحرة ، ومن ثم تلغى أكبر قسط من الحرية •

والمستر ليبمان يؤمن « بحكم القانون » — وحكم القانون هنا صورة لقانون الطبيعة أو تنقيح لهذه الصورة — ويرى ان حكم القانون سيضع لوائح اللعبة التى يجب أن يلعبها المجتمع • ولقد كان أعضاء « عصبة الحرية » فى الولايات المتحدة من أكبر المتحمسين لآرائه •

امبراطورية ، مؤسسات كاد سلطانها يقرب من سلطان الدولة. وهم لم يوضحوا لنا كيف تعيش حرية التعاقد مع عدم وجود مساواة عند المساومة . وعلى هؤلاء الذين لا يرضون عن فكرة المجتمع الموجه أن يردوا على السؤال الاتى :

لماذا لم ينعم بالحرية سوى الذين ينعمون بالملكيات الكبيرة؟ وهم مضطرون فى الواقع الى الدفاع عن نظام ندر أن حبذ أى اصلاح اجتماعى ، وهو اذا حبذه جاء ذلك الاجراء متأخرا بحيث أمات الحماسة فى نفوس ذوى الحماسة . وعليهم ان يثبتوا لنا كيف يمكن أن تنفذ الدولة حكم القانون بطريقة موضوعية مع أن وسائل الانتاج فى أيدى بعض الأفراد . الواقع أنهم فشلوا فى الرد على كل هذه التساؤلات سواء فى الولايات المتحدة او بريطانيا العظمى ، عندما كان مبدأ «عدم التدخل فى شئون الفرد الاقتصادية» فى أوجه . وما أكثر صيحات التحذير التى أطلقها امرسون وشانبج ، وما أكثر الهجوم الذى شنه كارليل ، وديكنز وروسكين . لقد كانت كتابات هؤلاء جميعا تعليقا ضخما على الاذلال الذى لحق بالرجل البسيط . ما سبب هذا الاذلال ؟ سببه وجود مجتمع يؤمن بالسوق الحرة ايمانا أعمى ، ويؤمن بسياسة هذه السوق التلقائية . (على القارىء الذى يريد دراسة تاريخ هذا المبدأ المتحرر الذى يريد المستر

ليبمان ، وأمثاله ، احياءه ، أن يرجع الى ما كتبته تحت عنـــوان «ظهور مذهب الأحرار فى اوروبا • (١٩٣٦))

لقد حققت هذه السوق الحرة انتصارات كثيرة غير أنهـــا أبقت على تلك الهوة التى تفصل بين القلة من الموسرين والكثرة من الفقراء • وظلت هذه الهوة أكبر هوة فى المدنية وهى قـــد حالت دون تمتع الجماهير بتراثنا الفكرى • وهى لم تجـــرؤ على تزويد الناس بالانباء الصحيحة الصادقة ، وهو شىء يعتبره المستر ليبمان شرطا أساسيا للحرية (١) وهى قد أخذت تستغل التفرقة العنصرية ، والتعصب للجنس ، والعقيدة ، وتجعل مـــن هذا كله سلاحا تدافع به عن مبدأ الامتلاك ، ذلك المبدأ الذى تقوم السوق الحرة على أساسه • وهى قد جعلت طول العمر ، والصحة ، والأمن ، والفراغ وقفا على الملاك • أما حكام الممالك الامبراطورية ، ممالك هذه الاسواق ، فقد اشـــتروا المشرعين وأفسدوا القضاء والمسئولين دون أدنى شـــعور بالذنب ، اللهم الا اذا اكتشف الناس جرائمهم • أما قوات الدولة المســـلحة فكانت جهازا يستغله الملاك بالقوة دون اعتبار للنتائج الاجتماعية وفى عام ١٩٣٧ نشبت الاضرابات بالولايات المتحدة ، وكانـــت أول صراع صناعى يندلع منذ الحرب الأهلية ولا يتدخل فيـــه

---

(١) ارجع الى كتابه « الحرية والابناء » (١٩٢٨) •

رئيس الجمهورية لصالح الملاك ، وباسم القانون والنظـــام •
والسوق الحرة قد جعلت العلوم الاجتماعية (فى صورتهـــا
الاكاديمية على الاقل) تخضع لنظام يحرم المنصب الاكاديمى على
الشخص الذى يعارض الملاك حقهم فى الامتيازات • وفى خـلال
القرن الذى أعقب صدور قانون الاصـــلاح ١٨٣٢ لم يجـد
حزب المحافظين البريطانى وستة من العمال يختارهم للبرلمان ، مع
ان العمال ألفوا فى هذه الفترة منظمات ضخمة ، مثل نقابـات
العمال ، والجمعيات الودية ، والحركات التعاونية • وكلها تثبت
أن العمال يستطيعون العمل فى الميدان السياسى والاقتصادى ،
ولو بصورة عادية على الأقل • وفى الديمقراطيات الرأســمالية
يفصل فى المنازعات الاجتماعية والاقتصادية التى تنظر فيهـــا
الحكومة رجال يقال انهم «غير متحيزين» ولـــكن ، كيف يتم
اختيار هؤلاء الرجال ؟ انهم من مهن تعتمد الى حد كبير علـى
أصحاب الملكيات الخاصة ، ومن هذه المهن المهنة القضائيـة •
فاذا تجرأ هؤلاء الرجال كما تجرأ اللورد سانكى عام ١٩١٩ ،
حين قالوا ان الملكية الخاصة للمواد الضرورية لا يمكن أن تخدم
الأمة منذ الآن ، اذا فعلوا هذا قيل عنهم انهـم اناس خانـــوا
رسالتهم ، وعوملوا على أنهم خونة •

ان المجتمع الذى يقوم على أساس سلوك السوق الحـرة

يعانى من الضعف الذى أشار اليه كارليل ، وهو أنه يجعل العلاقات الأساسية بين الناس خاصة لاعتبارات المال فقط . لقد قضى هذا المجتمع على فكرة المولد باعتبارها اساسا للتمتع بالامتيازات ، غير أنه أحل محلها فكرة الثروة ، وبذلك نفثت سما زعافا فى جذوره . ويتمثل هذا السم الزعاف فى استقرار الفكرة القائلة بان هدف الانسان الحقيقى هو امتلاك الثروات باعتبارها المصدر الأول للسلطان والنفوذ . لقد آمن الناس بهذا ولم يؤمنوا بالدين ، او الحضارة ، أو الأخوة البشرية . وكما قال السير هنرى مين ، استحالت الحياة الاجتماعية الى «حرب خاصة مباركة» ، البقاء فيها للاصلح ، ومن ثم فان الكون لم يكن ليعبأ بمصير الفرد ، وغاب عن ذهنهم ان صلاحية البقاء هذه صارت وقفا على «التملك» الذى كان يحرك أى تنظيم اجتماعى . كان امتلاكا مجبرا على دفع فدية يكرهها ــ اذا ما أريد للمجتمع ان يسير سيره . وحاولت نزعة التملك هذه فرض نفوذها على مجالات تخشى منها على كيانها ، كالدين ، والفنون . وكانت مضطرة دائما الى فرض قيمها على أشياء لا يمكن ان نطبق عليها مسألة التملك . واضطرت دائما الى الاهتمام بالمنافع العاجلة بدلا من الغايات البعيدة ، ذلك لأنها رأت ان حياة الفرد على هذه الأرض قصيرة . والذين شاهدوا المساكن المهجورة فى مناطق الخشب بالولايات الواقعة شمال

غربى البسفيك يكتشفون فداحة الثمن الذى يدفعه المجتمع حين يجعل غريزة التملك المبدأ الاساسى فى عقيدتنا الدنيوية . وقد يقال ان غريزة التملك ساعدت على نهضة العلم . وهذا صحيح ، غير أنها خيبت آمال العلم ايضا . وهى قد ساعدت على تعليم الناس القراءة والكتابة ، الا أنها اشارت الى العلم الغزير وحرمت الجماهير منه ، حرمتهم من نصيبهم من ثمار الخيال الابداعى ، تلك الثمار التى يعتبر الاستمتاع بها اشباعا لانسانيتهم . ولقد ارتكب مجتمع « التملك » جريمة كبرى حين عزل الفنان فجعله بعيدا عن أعماق المجتمع ، ولم يعد فى مقدور الفنان ان يعبر عن عظمة ذلك المجتمع،وانما أصبح العوبة يتسلى بها الاثرياء فى وقت الفراغ . ولم يصبح «الجمال» المقياس الذى نقيس به عمل الفنان ، وانما الثمن الذى يستطيع ان يدفعه ثرى فيها ــ هذا الثرى الذى يدفعه غروره الى شراء لقب «راعى الفنون » .

لست أعنى بهذا ان مبدأ التملك شىء جديد ــ فالواضح أنه قديم قدم هذا العالم ــ ولست أقول اننا فقدنا الرجال والنساء الذين يقاومون سلطانه . كل ما أقوله ان مبدأ التملك أصبح المبدأ الرئيسى فى تنظيمنا الاجتماعى ، ولذا أدى الى مأساة ، مأساة الحرب العالمية . وقد نستطيع ان نوجه اصبع الاتهام

ضد مدينة أثينا القديمة ، غير أننا سنتراجع اذا قارنا الدفـــاع عن أثينا (وهو الدفاع الذى وضعه ثوسديديس على لســـان بركليز) بمديح ماكولى الشهير ، الموجه الى مجتمع التملـك ابان فجره الصادق (١) ولنذكر ان ماكولى كان يتحدث عن مجتمع يقف على اعتاب نصف قرن من التوسع . أما مشكلتنا نحـــن فأخطر من مشاكل الماضى بكثير ، فعندما يصل مجتمع التملـك الى مرحلة الضمور والانكماش ، يجعل الدفاع عن مبادئه فى يد رجال من أمثال هتلر ، وموسولينى ، ولافال (٢) وأمثال هؤلاء الرجال سيفرضون مبدأ التملك فرضا عن طريق الحرب فى الخارج وعن طريق الدكتاتورية فى الخارج . لقد وصل مجتمعنا الـــى مرحلة يعادى فيها كل ما يضفى على روح الانســـان العـزة والكرامة .

واذا كانت هناك حكومات تحمى مصالح الملكية ، وكانـت هذه المصالح قائمة على نظام التملك المنهار ، فلا مناص مـــن شيوع الفساد فى جهاز هذه الحكومة . ولقد عرفنا من تجربة الفاشستية ان رجال الأعمال قد يتقبلون الديمقراطية اذا كانت مجرد

---

(١) خطبة ٥ يوليو عام ١٨٣١

(٢) بيير لافال : محام وسياسى فرنسى (١٨٨٣ ــ ١٩٤٥)

(المترجم)

اجراءات سياسية رسمية ، غير انهم يرفضونها ويناهضونهـا اذا أصبحت أسلوبا من أساليب الحياة • وقد عرفنا ايضا أن رجال الأعمال يخافون من دينامية الديمقراطية حتى فى زمن الحرب ، وهو الزمن الذى تتعرض فيه حياة الأمة كلها للخطر • ولاشك أن أصحاب الملكيات سيعلنون دائما عن رغبتهم فى البـــذل والسخاء اذا اضطرتهم الأزمة الى الاعتماد على تعاون الجماهير• غير أن الحرب تعلم الناس درسا قاسيا ، انها تميط اللثام عن مدى الفساد الكامن وراء وعودهم الطنانة ، فهى ترينا الاغنيـاء وقد خشوا ان يطالبهم الناس بتحقيق الوعود •

واذا وصل مجتمع «التملـــك» الى مرحلة الضمـــور والانكماش ، وتعرض الملاك للخطر ، ضاعت العدالة بين الامم والافراد الذين لا يتمتعون بالرفاهية على قدم المساواة • ذلـك لان الشعور بالخطر يولد الخوف ، وهذا الخوف يتسرب الى كل ركن من أركان المجتمع • والطبقة الرسمية تود تجنـــب الأخطاء مهما كان الثمن ، وهى تجهل أن الناس لن ينجزوا شيئا اذا خافوا دائما من الوقوع فى الأخطاء • وسيهرع الكثيرون الى الايمان بان تعدد الأوراق والملفات دليل على وجود طاقاتمثمرة• وسيصرون على المطالبة بنظرة غير متحيزة ، وهى مطالبـــة لا أساس لها من الصحة ، وهم لا يعرفون انالذين لا رأى لهـم

يعجزون عن ايجاد هدف لتصرفاتهم • وهم يرفضون التخفيف من حدة قيود الواقع (وهو شيء تتيحه الحرب الكبرى) حتى لا يفقدوا من عرف عنهم من أصالة وتعقل • وهم لا يعرفون ان الحرب التى تنشب أثناء انهيار نظام معين تثير كوامن الحنق والسخط الذى ظنوا ان الناس نسوه ــ فالحرب تفتح الطريق أمام امكانيات لم تكن معروفة من قبل • نحن اذن ازاء ملاك خائفين ومسئولين حذرين ، وفى هذه الحالة يتعذر على الحكومة ان تقدم على أى اجراء ايجابى ، فالاقدام يتطلب أراء شجاعة ، آراء تجتذب الجماهير ، وتخلق ذلك الجو الذى تظهر فيه الزعامة وتتمتع بالاستجابة الحرة الكاملة من جانب الجميع • ان قدرة الأمة الديمقراطية على تجنيد كل طاقتها فى الحرب يتوقف على استعداد حكامها لتنفيذ اصلاحات ضخمة • فاذا لم تظهر هذه الاصلاحات فقد الناس ايمانهم بأهداف تتعارض مع التجربة التى يريدون تحقيقها • ولن يحول دون فقدان الايمان الا نجاح سريع ساحق •

من أجل هذا أومن بأن المسترليبمان وأمثاله (ممن يرون فى المذهب الجماعى انتهاكا للحرية) قد نسوا أمرين • لقد نسوا أولا ان الحرية تتطلب اعادة تعريف الظروف التاريخية ، ذلك لأن تلك الظروف التاريخية تختلف فى تقديرها لأهمية هذه

الحرية . ان هذا الصحافى الشهير (١) الذى لم يذق أبدا طعم الفقر يهتم بحرية المستهلك فى انتقاء سلعته من بين مجموعة كبيرة من السلع أكثر من اهتمامه بعامل مهاجر يهيم على وجهه ويتنقل بين مزارع القطن بجورجيا وبساتين وادى سان ووكان باحثا عن عمل . والمستر فورد يخاف من ملكية الدولة وما تنطوى عليه من «بيروقراطية» أكثر من خوف احد عماله الذى يخشى مصيره لأن أحد جواسيس المستر فورد قال ان هذا العامل له نشاط فى احدى نقابات العمال .

ان اختفاء المساواة والامن من اطار الحرية ، كما تعرفها الجماهير ، معناه ان رأى العامل البسيط فى الحرية يختلف عن رأى الاديب الناجح ، فكل منهما يحكم على هذه الحرية استنادا الى مقدمات منطقية مختلفة . ان كلا منهما يقف فى مجال بعيد عن مجال الآخر ، ومن ثم لن تجد تعريفا مشتركا لمعنى الحرية

ونسى المستر ليبمان وأمثاله شيئا آخر ايضا ، شيئا لا يقل عن النقطة الاولى أهمية . ان الحرية تتحقق فى ظل حكم القانون ، غير أن حكم القانون هو فى الواقع مبدأ ذو تاريخ طويل . واذا كان هذا التاريخ قدعلمنا درسا كبيرا فهو ان حكم القانون لا يطبق تطبيقا عادلا الا اذا كان الجميع (أفرادوجماعات)

---

(١) المستر وولتر ليبمان .

على قدم المساواة فيما يتعلق بواجب الدولة نحوهم وهنـــاك حقيقة هامة : ان حكم القانون قد يتعرض للايقاف فى حالـــة الطوارىء ، وذلك عندما تهتم السلطة التنفيذية بنتيجة من النتائج بل ان لنكولن نفسه عندما أوقف قانون المثـــول (الخاص باستدعاء المذنبين) ايام الحرب الأهلية • وأحب أن اقول ان حكم القانون ليس مجرد اجراء أوتوماتيكى يتم ببساطة دون اعتبار للزمان او المكان او القضاة الذين يطبقونه • ان حـكم القانون يختلف لدى زنوج جورجيا عن حكم القانـون لدى البيض فى نفس المنطقة • وقد يكون حكم القانون واحدا فى نظر الاثنين فى ولاية ماساتشوسيتس ••• لقد دلت تجارب المحاكم المختلفة على أن قانون الطبيعة لا يطبق بطريقة ثابتة ، عادلة ، طـوال الوقت • ان فشل جمهورية فيمار • مرجعه الى حد كبير — ان قضاتها كانوا يصدرون ضد المذنبين النازيين احكاما تخالـف أحكامهم ضد المذنبين ذوى الميول الاشتراكية او الشيوعية (١)

ان طبيعة حكم القانون تخضع للظروف الاجتماعية التـى تسود فى مكان وزمان معينين • ولقد أثبت تاريـخ العلاقـات الانتاجية (وبصورة لا يتطرق اليها الشك) أنها تلعـب الدور

---

(١) يعتبر كتاب « سقوط الجمهورية الالمانية » (١٩٣٦) للمؤلف ر• ت• كلارك « أفضل ما كتب بالانجليزية فى تلك الايام•

الرئيسى فى تحديد طريقة تطبيق حكم القانون . نحن ، مثلا ، نعيش فى مجتمع يؤمن بعقيدة عدم المساواة ، ولهذا سيختلف تطبيق القانون من طبقة الى طبقة . لهذا لا يمكن أن نقول ان القانون يعترف بالمساواة أمامه دائما ، تلك المساواة التى تعتبر أساسا للحرية فى نظر الديمقراطية . ومن ينكر هذا فانما ينكر تاريخ القضاء . ما هو القانون ؟ انه تلك المجموعة من اللوائح التى تضع الدولة وراءها سلطانها الاجباري الكبير . وهذه اللوائح لا تخدم معان تجريدية ، مهما بلغ حظ هذه المعانى من النبل . لقد وضعها أناس يؤمنون ، بلا شك ، بأنهم حكماء ، عادلون . غير أن هذا الايمان يخضع للمصالح التى تريد الحكومة حمايتها . واذا درسنا ، عن كثب ، هذه المصالح التى تريد الحكومة حمايتها اكتشفنا ان معظمها يخضع للعلاقات الانتاجية.

موجز القول أن المستر وولتر ليبمان ، ومن يرى رأيه ، لم يكتشفوا بعد تلك الحقيقة التى اكتشفها جيرمى بنتام فتحول بعدها من محافظ معتدل الى مصلح متطرف . انهم لا يعرفون ان القانون قد يخضع بسهولة لما أسماه بنتام بـ «المصالح الفاسدة» ، وان الذين يخضعون القانون لهذه المصالح الفاسدة قد يظنون ـ عن حسن نية ـ انهم يعملون لصالح المجتمع ، ومن أجل رفاهيته . وكلما افتقر المجتمع الى المساواة ، كلما

خلط المسئولون بين المصالح الفاسدة والرفاهية الاجتماعية • ان الظافرين ــ فى المجتمع القائم على امتلاك ــ لا يستطيعون ابدا أن يروا المشاكل من وجهة نظر المدحورين • واذا أردنا ن نبتعد عن المفهوم التجريدى للحرية ، لننتقل الى المجال التطبيقى ، اكتشفنا ان الظافرين ، أو أعوانهم ، هم الذين يفسرون الحرية وفق ما يتراءى لهم ، وهم الذين يكتبون تاريخها •• نحن لا ننكر أن كل مجتمع يحتوى على نفرمن الرجال والنساء الذين يتجاهلون مصالحهم الخاصة ويضحون بها من أجل الصالح العام، وهم يرفضون قبول المقاييس التقليدية لعصرهم • ونحن مدينون لهؤلاء بالكثير • غير ان الفلسفة الاجتماعية لأى عصر من العصور هى فى الواقع محاولة لتبرير الطريقة التى يعيش بها الظافرون فى هذا العصر • وجهاز العلم المناسب مجند لخدمة هذه الفلسفة • وكلنا يذكر لوك ، وما اكثر كتب النقاد الأقوياء الذين هاجموا مؤلفاته ، لقد تراكم التراب على هذه الكتب ، ولا يخرجها من قبوها الساكن الا عابر سبيل ممن يهتمون بالعاديات • وما أقل الافراد الذين اهتموا بتلك المدرسة الشهيرة، مدرسة الاشتراكيين الانجليز الاول ، من أمثال هول وطومسون وبراى • الى أن تطورت العوامل الاشتراكية فجعلت من الحركة النقابية قوة تاريخية على جانب كبير من الاهمية • وجاء ماركس

وانجلز فأتاحوا لها أدلة اتهام ملتهبة موجهة ضد الخصوم ، الى أن آمنت بان المستقبل فى جانبها .

علينا أن نهتم بهذا الاطار ونحن ندرس رأى المعارضين فى الديمقراطية الموجهة ، او بعبارة أخرى ، رأى القائلين بان التخطيط والتوجيه يتعارضان مع الديمقراطية . (وهو الرأى الذى حاول المستر وولتر ليبمان اقراره) ان أقوال المعارضين لفكرة الديمقراطية الموجهة تذكرنا بمؤلفات مينزيس والبروفيسير روبينز . فهذا النوع من المعارضة يصحب دائما اى دفاع عن نظام منهار . وهذه المعارضة تردد من جديد ـ وبصفة مستمرة الدفاع الصارخ الذى تمتع به النظام ابان ظهوره ، أيام ان كان انشائيا ابداعيا . والبعض يناقش بحماسة قدرة هذا النظام المنهار على تحرير الناس بفضل التوسع الذى أتاحه ، ونسوا أن النظام فقد كل ما كان له من قوة ومحاسن فى البداية . وهم يحاولون استخلاص جوهره (أيام ازدهاره) من سلسلة التشويهات التى أحاطت به فى فترة تقلصه وضموره . وهم اذا أشاروا الى تلك التشويهات قالوا انها لا تدخل فى « صلب الموضوع» انهم يطالبوننا بان نسترجع الظروف التى صاحبت فجر النظام ، وهم يحذروننا قائلين ان هذا هو الشرط الوحيد الذى يحمينا من الكارثة .

غير أن هذا البعث الجديد ليس موجودا فى التاريخ الفعلى على الاطلاق • ان نظام آدم سميث «نظام الحرية الطبيعية البسيط» لا يخرج عن نطاق التعميمات التى استخلصها سميث من ظروف عصره ، وهذه حال كل النظريات الاجتماعية • وجدير بالذكر أن المستر ليبمان والاستاذ روبينز يتوقان الى اعادة بناء هذا النظام من جديد • لا شك أن تعميمات آدم سميث كانت ملفتة للنظر ، ولا شك أن سميث دعمها ــ تدعيما هائلا بالحجج التى أحسن اختيارها • وعندما طبقت بريطانيا الخطوط الرئيسية لنظام سميث ، جنت الكثير من الثمار التى وعد بها هذا المفكر • جنت بريطانيا هذه الثمار لوجود ظروف خاصة لا تصلح بحذافيرها فى أماكن أخرى ، ولا تصلح على الاطلاق لبلد جديد مثل الولايات المتحدة ، ولا لبلد قديم مثل ألمانيا التى لم تتيسر لها سبل الوحدة الاقتصادية الفعالة الى أن جاء بسمارك • وكان نفوذ نظريته ، فى المجال الفكرى ، نفوذا محدودا جدا ، حتى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، لم يكن نفوذها بالدرجة التى يتصورها المتحمسون • ذلك لأن تعميمات الكسندر هاملتون ــ التى نقلها ليست الى أوروبا ــ لاءمت القومية المتزيدة أكثر مما لاءمتها نظرية سميث ، وان تكن تعميمات هاملتون أقل انتاجا • كانت آراء آدم سميث تناسب «أمة من أصحاب المحال» الذين يبيعون للعالم كله • ولكن ،

ليس من الغريب ان يصر مندوب يوغوسلافيا فى المؤتمر الاقتصادى للعصبة (١٩٢٧) على أن القضايا التى تستند اليها آراء سميث لا تصلح الا لأمة ذات اقتصاد قوى ، أمة بلغت صناعتها من الضخامة بحيث تستطيع الصمود أمام المنافسة العالمية دون مساعدة من الدولة .

والواقع أن « نظام الحرية الطبيعية البسيط » لم يعد قابلا للتطبيق فى أواسط القرن التاسع عشر . فلقد قضى عليه ظهور الشركة ذات المسئولية المحدودة ، وتطور الاختراعات التكنولوجية ، وما عرفته الطبقة العليا والوسطى المتحالفتين فى العالم القديم ، وأصحاب الملكيات فى العالم الجديد ، من أن فى مقدورها استغلال سلطان الدولة ، فى الداخل والخارج ، لحماية مصالحها ضد أى هجوم . كان النظام قويا جدا تماما كما كان أيام ديكنز ، ومن ثم كان فى مقدوره ان يفتح ابوابه لمن هم فى القاعدة ، وهذا ما فعلته الارستقراطية البريطانية دائما فى أوج ازدهارها . غير أن مؤلفات تشارلس ديكنز الأخيرة تصور لنا هذه الثقة بالنفس وهى تتلاشى وتذوب شيئا فشيئا . لقد احتاج النظام الى من يحميه ، وذلك عن طريق ازدياد تدخل الدولة . ان الصحة العامة ، والتعليم العام ، وظروف العمل فى المصانع ، وحقوق العمال ، كل هذه الأشياء تقتضى نبذ مبدأ «عدم تدخل الدولة فى شئون الأفراد الاقتصادية» ويتضح فى

الولايات المتحدة (حيث لم يولد الشعور بالعزة القومية الا بعد الحرب الأهلية) ان على الدولة أن تتدخل لتصنع قيودا أمام ما أسماه تيودور روزفلت بأساليب « الاثرياء المجرمين » •

ولقد قال الروائى الانجليزى تشارلس ديكنز ـ فى عام ١٨٦٩ ـ :

« ان ثقتى بالحاكمين ، لا شىء ـ وثقتى بالمحكومين كل شىء »

قال ديكنز هذا لأنه أحس بأن الحاكمين يمثلون مصالح بشعة فى هذا المجتمع ، مصالح لا يخفف من حدتها وفظاظتها الا رجال محسنون من أمثال أوستلر ، وشافتز بيرى •

وفى عام ١٨٤٣ ، كان تشارلس ديكنز قد فقد كل أمل فى الطبقة الحاكمة ببريطانيا • ولقد بعث ذات مرة برسالة الى المصلح ساونوود سميث ، من أتباع بنتام ، قال فيها :

«اننى ألمس بوضوح مدى الحاجة الى اجراء تغيير ضخم كبير» •

غير أن هذا التعسق من جانب تشارلس ديكنز لم ينتشر الا بعد أن بات من الواضح ، عندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، أن كبريات المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها مدنيتنا تتعارض مع استمرار الديمقراطية الرأسمالية • لم تعد بالجماهير رغبة فى الاعتراف بما قاله اللورد سالزبيرى من أن

« ثروة الأغنياء أمر ضرورى لاصلاح حال الفقراء » ويبدو أن سالزبيرى يريد أن يقول ان على البلد أن ينتج اكثر مما يستهلك هذا اذا أراد توسيع رقعته . ولكن يبدو أنه لم يعرف ان تجميع رأس المال لتحقيق هذا التطور يتطلب تدخل الحكومة — والتجربة الروسية خير دليل على هذا . ولم يكتشف سالزبيرى أيضا ، ومعه المستر ليبمان ، أن افساح منطقة محدودة تمارس فيها الدولة نشاطها الاقتصادى داخل الديمقراطية الرأسمالية يضع الدولة موضع المحايد ، وسيكون نشاط الدولة — فى هذه الحال — فى يد رجال يخضع سلطانهم لأهواء أصحاب الملكيات .

موجز القول أن جدول الأعمال — اللاشعورى — الذى تسير عليه الديمقراطية الرأسمالية ، والذى يسير عليه خصوم التخطيط ، مبنى فى الواقع على افتراضين غامضين . أولهما ان كل مواطن يمثل فردا واحدا فى المجتمع فقط ، ولا يمثل أكبر من فرد عند صياغة القرارات السياسية .وقد دعاهم الى هذا الافتراض كون الدول الحديثة قائمة على نظام حق الانتخاب لجميع الأفراد . أما الافتراض الثانى فينادى بأن فى مقدور المواطنين بصفة عامة ، ورجال الحكومة بصفة خاصة ، أن يتخطوا حدود تجاربهم الشخصية ويتجاهلوا قيود هذه التجارب وهم يبحثون فى المسائل الهامة .

وليس لهذين الافتراضين ، بالطبع ، أساس من الصحة .

ولن تثبت صحتهما لمجرد أن هنالك ، فى كل مجتمع ، أمثلة رائعة لأناس تخطوا حدود تجاربهم الشخصية •

والواقع أن المواطن الفرد يشعر بالعجــز فى الديمقراطية الحديثة ، اللهم الا اذا وهبه الله سلطانا غير عادى ، أو مكانـة مرموقة كفلها لِه المولد او الثروة • فاذا لم يتح له هذا السلطان، ولم تكن له مكانة مرموقة بفضل النشأة او الثروة فانه لن يحقق الاصلاح الذى يتوق اليه الا بمقدار تحالفه مع أناس يتشابهون معه فى تفكيره •

وحتى لو سلمنا بأن معظم رجال الحكومات الديمقراطيـة يبذلون ـ باخلاص ـ كل ما فى وسعهم ، فسنجد ان هذا البذل لا يخلق لنا «المجتمع الصالح» الذى يتحدث عنه المستر وولتر ليبمان ، وسنجد ان الغالبية العظمى لن تستفيد منه •

ولقد اعترف جون ستيوارت مل ، هــو وصــحبه ، بأن الايثار وحب العدالة أشياء جميلة ، ومع ذلك لم يأملوا فى خلاص العالم عن طريق هــذه المشــاعر ، وانما عقدوا الأمــل على الفكر الذى ينير الطريق امام الأنانية ولكنى أحب أن أشــير الى هذا التشاؤم الذى استبد برجال الاقتصاد بعد عهد نابليون• ولقد قال كينز ان رجال الاقتصاد السياسى الاول نظروا الى العالم نظرة سوداء ، وان ريكاردو استبعد أى تقدم جوهــرى للجنس البشرى •

ان هذه النظرة وليدة آراء مالتس فى مشكلة السكان ، ووليدة نظام الأجور الصارم • أضف الى هذا سوء الحكم فى بريطانيا فى ذلك العهد • وهكذا أجمع رجال الاقتصاد على أن قيام الدولة باجراء ايجابى هو عبث لا طائل من ورائه •

« والفكر الذى ينير الطريق أمام الانانية » كما يقول جون ستيوارت مل ، لم يتحقق وهذا ظاهر فى التحقيقات التى اجراها مجلس الشيوخ الامريكى فى موضوع وول ستريت • ان الحقيقة بسيطة ظاهرة للعيان : فمنطق الملاك فى الديمقراطية الرأسمالية يختلف عن منطق العمال • فاذا انتخب العمال رئيس جمهورية يمثل روح الاصلاح فى البيت الأبيض فان الملاك سيقولون ان نبذ مبدأ الحرية الاقتصادية يتنافى مع الديمقراطية •

من أجل هذا لا أومن برأى المستر ليبمان وأتباعه حين يقولون ان الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج معناه الدكتاتورية • وهم يطالبون بأشياء لم يعد من الممكن تحقيقها فهم يطالبون باعادة الديمقراطية الرأسمالية التى سبقت ظهور الصناعات الهائلة • ان المستر ليبمان والمستر كيندنى يتوقون الى شيء واحد ، وهو أن تتدخل الدولة بسلطانها فى نشاطهم •

ليس من الغريب اذن أن يتصور رجل الأعمال أن استبداده هو الحرية بعينها ، وليس من الغريب أن يصاب بالدهشة والذهول حين يقال له ان عماله لا يرون رأيه هذا وهو يرى

أن امتلاكه لشركة التليفونات الامريكية (على سبيل المثـــال) يعبر عن الديمقراطية الحقة ، أما اشراف الدولـة على مشروع وادى نهر تينسى فهو الشيوعية بعينها !

ولقد قال المستر اوجرتون ـ الرئيس السابق للهيئة الوطنية لاصحاب المصانع ـ انه «لم يفكر ابدا فى دفع أجور عماله وفقا لاحتياجاتهم ، وانما كان يدفع الاجور طبقا لكفاءة كل عامل ، بصرف النظر عن مدى حاجته الى النقود . أما الاشياء الاخرى ، المتعلقة بالرفاهية الاجتماعية ، فكان يقصرها على نشاطـه فى الكنيسة .. وهو يرى أن مساعدات الكنيسة ونشاطها مسألـة أخرى غير العمل .» وهكذا يتفق المستر اوجرتون مع الكاتب بيرك الذى قال «السياسة ومنبر الكنيسة شيئان لا يتفقان كثيرا» وهو يرى أن الديمقراطية تتعرض للخطر حين يطالب العامـــل بحقوق تؤثر على المستثمرين . وفاته أن العامل يعتقد أن النظام الذى يحقق مطالبه يحقق ، فى الوقت نفسه ، الحرية والديمقراطية

لقد وصلنا الى مرحلة واضحة كل الوضوح : ان فلسـفة النظام الذى نعيش فى ظله تحرمنا من اشباع احتياجاتنا . وهى فلسفة لا تحمى الا الاثرياء والملاك . وأصحاب المصالح يعتبرون تعديل الأوضاع اعتداء على نظام الطبيعة . أما المستر وولتـر ليبمان فيرى أن «المجتمع الصالح» موجود بالفعل ، وأنه متجسد

فى المجتمعات التى نعيش فيها اليوم ـ وفاته أن اصحاب العمل لا يدفعون للعمال اجورا تسد مطالبهم •

أضف الى هذا أن المستر ليبمان يخطىء فى الاستنتاجات • صحيح أن المجتمعات الموجهة التى عرفناها فى السنوات الأخيرة كانت مجتمعات دكتاتورية ، ولكن هذا لا يعنى ـ كما يظن ليبمان ـ أن التخطيط والتوجيه لا يتم الا بالأساليب الدكتاتورية ان المسر ليبمان ، ومدرسيه ، يجعلان «نظام الحرية الطبيعية البسيط » قائما على حياد الدولة ، وهى دولة تصوغ قوانين موضوعية لا تدرى أيها القارىء كيف تؤثر تأثيرا متساويا على أناس لا يتمتعون بالمساواة أصلا !

ويلاحظ ، فى حالة دخول نظام اجتماعى مرحلة الانهيار ، أن الناس يسعون الى تحبيذ المبادىء التى أعانت على النصر فى البداية • انهم يحبذون النظام القديم لا لشىء الا لأننا نخشى المجهول ، ونكره الاقدام على تجربة ضخمة ، وهكذا نضفى على الماضى من البهاء والرواء الشىء الكثير • وستجد أن الفلسفات الاجتماعية تحاول تبرير المكاسب التى تحققت ولا تحاول أبدا تبرير المكاسب التى تحاول أن تتحقق • وسيتم تدوين هذه الفلسفات الاجتماعية من زاوية أصحاب السلطان لا من زاوية الخصوم •

ولن يشعر العامل بخوف عندما يلحظ ازدياد عدد المسئولين

فى الدولة الايجابية ، فلقد جعلته الهيئة الوطنية للعلاقات العمالية يكتشف ان حقه فى الانضمام سيتيح الحرية للتعاقد فى ظل مساومات عادلة . والمقيم فى منطقة وادى نهر تنيسى لن يتضايق ، فهو يتمتع لاول مرة بمزايا الكهرباء الرخيصة ومياه الشرب دون أن يكون هناك تفضيل لفئة على فئة أخرى . أما الآخرون فسيشعرون ـ ازاء كل هذه المظاهر ـ بأن الحرية فى خطر ، وسيدافعون عن النظام القديم الذى يحمى مصالحهم .

والواقع أن المجتمع الذى لا يعترف بنظام التخطيط هو مجتمع لا يعترف بالمساواة . والمجتمع الذى لا يعترف بالمساواة يسير على مبدأ واحد ، الا وهو مبدأ التملك . وهكذا تخضع جميع مظاهر الحياة الأخرى لهذا المبدأ . والدليل على هذا سوء حال التعليم فى انجلترا ، ومقدار الصعوبات التى تعرض لها البحث العلمى ، والقيود التى كبلت الحكومة المركزية والسلطات المحلية . والمجتمع الذى من هذا النوع يجعل المالك محط الانظار وموضع الاعجاب وينظر الى الفقر فيعتبره نتيجة فشل ، بل يعتبره ـ ايضا خطيئة ! وهكذا ينظر البعض الى الفقير ـ خاصة اذا كان عاطلا ـ فيقولون ان أخلاقه لا تدانى اخلاق الذى يعمل .

هذه هى أكبر نقاط الضعف التى يعانى منها نظام اجتماعى أوشك على الأفول . لقد اعتمد هذا النظام الاجتماعى على فكرة

التملك ، وبذلك أساء الى كرامة الجماهير ، وخلق هوة بين الناجحين والفاشلين ، هوة قوامها الخوف ، والهلع • كيف يسد هذه الهوة ؟ انه لا يسدها بالاصلاحات والتطورات وانما يسدها عن طريق الاحسان ، والانفاق فى وجوه الخير ! اما المقاييس التى يسير عليها نظام كهذا فهى أن الناجحين يثبتون نجاحهم بمقياس قدرتهم على بعثرة الأموال • وآمن هؤلاء بأن الخير يتمثل فى الأشياء المادية التى تقبل البيع والشراء ، وأنه كلما ارتفع ثمن هذه الاشياء ازداد حظها من الخير •

ظهرت هذه الفلسفة داخل اطار من اقتصاديات الندرة • ولذا لم يكن فى مقدورها ان تجمع الناس فى صعيد واحد الا اذا كان هناك توسع اقتصادى ، أو أزمة ـ كأن يحدث زلزال أو تقع الحرب •

ولكنا نعرف أن المسئولين فى المجتمع القائم على الامتلاك يخلطون بين الحرية والأمان الذى ينشدونه • وهم قد لا يضطهدون الجماهير ، غير أن سكوتهم مرجعه أنهم واثقون من قوتهم • فالقوات المسلحة ، والشرطة ، على أهبة الاستعداد لحماية مصالحهم وامتيازاتهم •

قلناان الازمات تجمع الناس فى صعيد واحد ، فماذا بعد انتهاء الأزمة ؟ سرعان ما تنفتح الهوة مرة أخرى ، وينفصل هذا المعسكر عن ذاك • وقد يسود أمان مؤقت ، غير انه لا يشبع

الرغبة فى المغامرة المبدعة ، تلك الرغبة التى لا بد منها فى ظل الحرية .

والذين يدافعون عن مجتمع التملك الذى انعدم فيه التخطيط والتوجيه ينسون انه سيعادى الخير ، والجمال ، والحق ، لأن هذه القيم ليست بالقيم المادية !

وربما يخيل للرائى أن الجميع مستسلمون لجبروت المجتمع القائم على التملك . غير أن هذا الاستسلام شىء ظاهرى فقط . فهناك أمل يتفتح أمامهم ، انه الأمل فى تجديد كل شىء ، وفى بعث كل شىء من جديد . انه مبدأ خطير ، لا شك فى هذا ، بيد أن الناس يشعرون بالتحرر والانتعاش لمجرد أنهم يحاولون القضاء على هذه الخطورة ، ولأن مغامرتهم نفسها هى الحرية بعينها . ان الغالبية تضيق بهذا النظام الذى لا يحقق الأمان الا للقلة المحظوظة .

وهكذا تنتهز هذه الفرصة ثورة مضادة شريرة . فالثورة المضادة تستميل ــ فى مراحلها الأولى ــ أناسا تنوى تحطيمهم بعد ذلك . هؤلاء الناس يحسون باليأس والضياع ، وهكذا يستجيبون لداعى الثورة المضادة ويلبون النداء ، وكلهم أمل فى الهرب من التفاهة التى فرضها المجتمع الرأسمالى عليهم . نحن لا نشك فى أن زعماء الثورة المضادة هم من طراز المسيح الدجال ، غير أن الجماهير تستجيب «لرسالتهم» .

ومن هنا لا نستطيع مكافحة الثورة المضادة بالرجوع الـى أنظمتنا التقليدية • فهذه الأنظمة هى التى أشعلت نيران الثورة المضادة •

على مجتمع المستقبل ان يبحث عن الحرية فى ظل المساواة عليه أن يقرر ذلك اذا رغب فى تفادى حرب ثورية • وهو لـن يحقق هذا الهدف الا اذا شيد أسس الديمقراطيه الموجهة •

- ٣ -

لا حاجة بنا الى أن نؤكد أن المجتمع الموجه الذى تفرضـه سلطة الدولة (فى مجتمع دمرته الحرب الأهلية) قد يحرم روح الحرية لفترة من الزمن ـ بالرغم من أن هدفـه الأول قد يكون الصالح العام • بل ان الاتحاد السوفييتى لا يستطيع اليـوم أن يسمح بوجود حزب ثان فى بلاده • من أجل هذا يقـول أعداء التخطيط ان التخطيط يقضى على الحرية •

ولكن ، علينا ألا نتخبط فى أقوالنا • فالذى يدرس تجربة الاتحاد السوفييتى ـ حين بنى نفسه وسط عالم يعاديـه ـ سيكتشف أن الحرية والمجتمع الموجه لا يتعارضان • أضف الى هذا أن «الحرية» التى تتحدث عنها الطبقة المهيمنة فى الديمقراطية الرأسمالية ليست هى الحرية كما نعرفها • والذين يهاجمـون

الديمقراطية الموجهة قائلين ان قراراتها هى قرارات استبدادية تنافى الحرية يتجاهلون الحقيقة ولا يصلون الى أسس المشكلة ان هناك من يزعم ان الديمقراطية الموجهة عبارة عن مجتمع يغص بالمسئولين ، مجتمع تشيع فيه روح بيروقراطية تنكر الحرية ، ان من يزعم هذا أشبه بالرجل الذى قال عنه برنارد شو انه يرى فى وجود الشرطى انتهاكا للحرية الشخصية ! ان هذا النفر من نقاد الديمقراطية الموجهة يعقدون مقارنات بين ندرة السلع الاستهلاكية فى أحد محلات موسكو أو طشقند ووفرتها فى «الشارع الخامس» أو فى «بوند ستريت» • غير أنهم ينسون ان الاتحاد السوفييتى اضطر الى اختيار أحد أمرين ، وهم ينسون أيضا أن السلع الوفيرة التى يزخر بها «الشارع الخامس و «بوند ستريت» وقف على الأغنياء فقط •

وهناك من يقول ان الحرية تتعرض للخطر حين تتدخل السلطة السياسية لتقرر الانتاج المطلوب ، والاسعار التى يجب ان يباع بها هذا الانتاج • وهم يقولون أيضا ان الاشخاص الذين يديرون رأس مال لا يملكونه سيفتقرون الى الحافز الذى يدفعهم الى الكفاءة والابتكار ، وان الفئة الحاكمة قد تستغل موقفها وتتمتع بامتيازات ضخمة •

ولكن ، نسى هؤلاء أن السلطة السياسية تتدخل سواء أكان هناك تخطيط أم لا • فالسلطة السياسية تتدخل فى المجتمع

الرأسمالى على النحو التالى : انها تقف فى صف القلة المحظوظة وهى تحمى مصالحها وأرباحها • من هذا يتبين لنا أن حكام الديمقراطيات الرأسمالية يذودون عن أصحاب الملكيات ، ويحمون ممتلكاتهم •

اما اذا تدخلت السلطة السياسية ففرضت نظام البطاقات فى زمن الحرب مثلا فليس معنى هذا ان الحرية لفظت آخر أنفاسها •

أما الذين يقولون ان الاشخاص الذين يديرون رأس مال لا يملكونه سيفتقرون الى الحافز فنرد عليهم بالاشارة الى الاقتصاد الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى ، فلقد نجح هذا الاقتصاد فى ميدان الاسعار بصورة لا تقل عن نجاح الاقتصاد الرأسمالى فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة • ان المجتمع الذى يؤمن بالملكية يستخدم أساليب دعائية للدفاع عن مصالح القلة ، فينادى بأن الملكية العامة ـ التى يديرها موظفون يتقاضون رواتب محددة ـ أقل شأنا من الملكية الخاصة ، ونرد عليهم بقولنا ان هذا الموظف الذى يدير شيئا لا يملكه قد يتحمس للعمل تحمس صاحب الملكية الخاصة ، فالاول سيسير بدافع من حب المصلحة العامة •

ان المشكلة ، فى المجتمع الموجه ، هى مشكلة ايجاد موظفين أكفاء ، ووجود مجتمع يحترم هؤلاء الأفراد ، ومادام العمل

شائقا بالنسبة لهم فلن يتوانوا عن بذل أقصى ما فى جهــدهم لخدمة مصالح الجميع . ان المقياس فى هذه الحالة ســيعتمد على مدى ما يقدمه المسئول من خدمات ، لا على مدى ما يجمعه من الثروة ــ كما هو الحال فى الملكيات الخاصة .

والمعروف أن الطبقة المهيمنة قد تستغل وضعها للحصــول على امتيازات تفصلها عن بقية المواطنين ــ وهذا الخطر ، بطبيعة الحال ، قديم قدم التاريخ . فطالما وجدت السلطة كان هنــاك احتمال بفساد هذه السلطة . أضف الى هذا ان المسئولين الذين أشرفوا على التخطيط فى الدول التى انتصرت فيها الثورة المضادة انتهزوا الفرصة ليجمعوا ثرواتهم الخاصة ، وهناك من الدلائــل الكافية ما يثبت هذه الظاهرة . غير ان اقطاب الرأسماليــة ليسوا معصومين من هذا الخطأ . مثال هذا تلك الثروات الهائلة التى جمعها البعض فى الولايات المتحدة وكندا ، ونظام «المائتى أسرة» فى فرنسا . ان هذه الظواهر لدليل على فساد المشرعــين والمسئولين الذين جندوا أنفسهم لخدمة مصالح الأثــرياء المحظوظين .

بيد أنها من الظواهر النادرة فى الاتحاد السوفييتى ، واذا حدث واكتشف أحد شيئا من هذا القبيل فالعقاب الصارم هــو جزاء الانتهازيين . وسنجد أنه كلما ازدادت أهميــة المسئول كانت حياته خشنة قانعة . ولقد كان لينين أنموذجا للبساطة .

ولست أصدق قول القائلين بأن الديمقراطية الموجهة تقدم مصالح المنتج القوى على مصالح المنتج الضعيف ـ عن طريق ممارسته لسلطانه الصناعى والسياسى • فليس لهذا القول أساس من الصحة • فمن الظواهر النادرة أن تستغل مجموعة من المسئولين الاداريين أو الصناعيين مركزها ، والأوضاع الاقتصادية للمسئولين فى بريطانيا وأمريكا خير شاهد على ذلك •

أما المواقف التى تتكرر فى الديمقراطيات الرأسمالية فتحدث عندما تطالب احدى الهيئات بأن تحقق لها الحكومة شيئا من الحماية ، وهذا ما فعله المزارعون فى انجلترا (عام ١٩٢٩) ، وما فعله العمال فى أمريكا بعد الحرب بشأن قوانين الهجرة • ولكن يجدر بنا أن نشير الى ان الحكومات حققت هذه المطالب •

غير أن الذى يدرس صناعة الفحم فى بريطانيا منذ عام ١٩١٩ سيكتشف ان نظام الملكية كان يفتقر الى الكفاءة والنوايا الحسنة • بل لقد رفضت بريطانيا مبدأ التأميم والحرب مشتعلة الأوار ، لأن أصحاب المصالح لا يريدون التنازل عن امتيازاتهم ولقد اضطر الرئيس روزفلت أن يفرض تشريعاته على الكونجرس وكان يعبر بذلك عن تمرد الرجل البسيط على أصحاب الأعمال الذين خانوه فى سنوات الكساد •

أما التجربة الروسية فلا تلقى الا أضواء جزئية على هذه المشكلة وسبب هذا أن السلطة العليا ظلت فى يد الحزب البلشفى

كان الحزب البلشفى هو الذى يتخذ القرارات بالرغم من أخذه رأى الجهات غير الحزبية • وكان هناك ــ فى نظر الحزب ــ توازن بين المصالح ولست أقر رأى القائلين بأن التخطيط ــ فى الاتحاد السوفييتى ــ يتعارض مع الديمقراطية والحرية • ولا يسعنا الا ان نقول ان ظروف الاتحاد السوفييتى جعلته لا يعترف بالمعارضات البرلمانية التى تعرفها بريطانيا ، فلو كانت هناك معارضات لما حقق الحزب البلشفى برامج التخطيط التى كان ينشدها •

وهذا يقودنا الى الحدود التى يجب أن تقف عندها المعارضة فى مجتمع من المجتمعات ، وبهذا وحده نستطيع أن نفهم معنى الحرية • يقول ماركس «تتمثل الحرية فى الاعتراف بما هو ضرورى » فالمعروف أن كل مجتمع يستند الى قضايا معينة ، وعلى أفراد المجتمع الاعتراف بهذه القضايا والتسليم بوجودها وبقائها ــ أما حريتهم فمحصورة داخل هذا النطاق •

ولنضرب لذلك مثالا • تسير بريطانيا العظمى على النظم الملكية الدستورية ، ونحن لا نتصور حياة بريطانيا اذا ما حدث وتحولت ــ فى الانتخابات ــ الى جمهورية ــ وقس على هذا مسألة التخطيط • فقبولنا لنظام الاقتصاد الموجه يقتضى منا أن ننظر الى الحرية داخل اطار التخطيط • ولن يستقيم حال المجتمع اذا حدث مثلا ان استولى أفراد على مشروع وادى تينسى •

ولن يستقيم حق المعارضة فى مجتمع من المجتمعات الا اذا احترم الناس مبادئه الجوهرية • ولا يمكن تغيير هذه المبادىء او تعديلها الا اذا وافق الناس على ذلك • ويجب أن يتم التغيير دون انتهاك للاساليب الديمقراطية • وستنعدم الحرية والديمقراطية فى المجتمع اذا لم يوافق الناس على التغيير ، أو اذا كانت هناك فئة قوية تناوىء هذا التغيير •

وهكذا نصل الى النتائج التالية ، اذا ارادت الديمقراطية الرأسمالية ادخال التخطيط فى مجتمعها مع المحافظة على روح الحرية فيجب أن يتم هذا برضا المواطنين • أما اذا شك الأفراد فى جدوى التخطيط ومدى نجاحه تعرضت الحرية للخطر •

ما هى الحرية ؟ انها القدرة على التصرف وتحقيق عنصر المبادرة باستمرار ، ولن يتحقق هذا الا اذا كان المجتمع متفقا حول المبادىء الأساسية • وبدون هذا الاتفاق يفشو الصراع السافر فى جميع العلاقات السياسية والاقتصادية • ومعنى هذا أن عنصر المبادرة سيتعرض لبعض القيود • يحدث هذا عندما تكون هناك حرب فى الخارج ، فالرغبة فى النصر تضطر المسئولين الى وضع بعض القيود حول المعارضة •

واذا قبل المجتمع مبدأ التخطيط اتجه بهذا الى هدف كبير ووجب على جمهرة المواطنين الاعتراف بمبادئه العامة • وفى هذه الحال تخضع حريتهم لظروف التخطيط • والتخطيط يتطلب

تحديد الأشياء التى يحتاج اليها المجتمع اكثر من غيرها، والمجتمع مضطر الى أن يقول انه فى حاجة الى هذا الشىء قبل ذلك ، وان من الواجب تجنيد المصادر لتحقيق هذا الشىء • وهكذا يتغير معنى الحرية فى المجتمع الموجه ويصبح مختلفا عن معنـــاه فى المجتمع العادى • فالمصادر ، فى المجتمع العادى ، تخضع لمبـدأ العرض والطلب داخل السوق • أما المجتمع الموجه فيتطلــب اخضاع القروض للاشراف العام ، وبهذا تختفى حرية المستثمر التقليدية • وستحتكر الملكية العامة بعض مناطـــق النشــاط الاقتصادى ، ولن يدخل المواطن هذه المناطق الا باعتباره خادما للمجتمع • واذا أردنا للتخطيط أن يحقق الرفاهية للجميع وجب أن تتسع رقعة هذا النشاط الاقتصادى بحيث تشمل الأشـياء الحيوية •

نستنتج من هذا ان ملاءمة التخطيط للحريه ، وعـــــدم تعارضهما ، أمور تخضع لسيكلوجية السياسة • فالتخطيط معناه تسليم مفاتيح السلطان الاقتصادى للايدى العامة بعد أن كانت هذه المفاتيح فى يدالخاصة • ومعنى هذا أن أصحاب الملكيـات الخاصة لن يتسلموا بعد الآن تلك المفاتيـح التى كانت تقودهم الى بعض مناطق الامتيازات •

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن الآن هو :

هل نستطيع ادخال نظام التخطيط ، والملكية العامة ، فى ظل روح من الرضا والاتفاق ؟

الواقع أننى لا أدرى . فالمسألة تتوقف الى حد كبير على الفترة التى سيتم فيها هذا النظام . والمسألة تتوقف ايضا على طريقة التنفيذ . ولقد أوضحت ـ على صفحات هذا الكتاب ـ أن السنوات الحالية هى أنسب فترة لتحقيق نظام التخطيط ، فظروف الحرب جعلت الغالبية على استعداد لقبول أى تغيير كبير ولكنى أوضحت أيضا أن التجربة دلت على أن هذه الروح لا تستمر طويلا بعد زوال شبح الحرب ، وهكذايجب استغلال الفرصة قبل فوات الاوان .

ذلك لان الاحساس بالامان ، وزوال شبح الحرب ، يجعلان الناس يفكرون مرة أخرى فى أسلوب الحياة القديم ، ذلك الأسلوب الذى اعتادوه .

وجدير بالذكر أن نظام تفضيل انتاج على انتاج آخر قد يتطلب ادخال نظام التخطيط على نطاق واسع . ونظام التخطيط يتطلب بدوره ان تلتقى المطالب الفردية بالصالح العام . لقد اكتشفنا ان فتح الباب على مصراعيه امام مطالب المستهلكين سيؤثر على الأهداف التى نرنو اليها .

اما الذين يهاجمون الديمقراطية الموجهة فانى الفت نظرهم الى ثلاث نقاط لا تعمل فيها «السوق الحرة» لصالح المجتمع .

ان المنتج ، فى السوق الحرة هو الذى يتخذ الخطوات الأولى ، أما المستهلك فلا يسعه الا ان يختار من بين الأشياء التى فرضها عليه المنتج فرضا • فعامل المنجم فى ويلز الجنوبية لم يكن يختار البيت الذى يريد ان يعيش فيه •

وأحب أن أؤكد ان نقاد الديمقراطية الموجهة أنفسهم يعترفون بان هناك مرافق يجب أن تشرف عليها الدولة كالصحة العامة ، والتعليم ، ومنع الجرائم ، والتأمين ضد الحريق •

ننتقل الآن الى المظهر الثالث ، ويتعلق بالسلع التى اذا اختار منها المستهلك شيئا تطلب هذا منه ان يدفع سعرا أكبر ، فهل هذه هى الحرية التى يتحدث عنها المستر ليبمان ، ان الحرية هنا هى حرية تبديد المال فى الترف •

موجز القول أن الديمقراطية الموجهة تتميز بأنها تخضع السوق لهدف أو نظام اتفق عليه الناس • وسيقول الناس رأيهم كمواطنين لا كألعوبة فى يد العرض والطلب • وسيتوقف الطابع الديمقراطى على طريقة التخطيط وقدرته على لم شمل طبقات المجتمع بأكملها • ويجب أن يتم التخطيط فى ظل روح من الرضا والاتفاق والا فان الطابع الديمقراطى لن يشيع فيه • ولست أعتقد أن تحول الديمقراطية من ديمقراطية رأسمالية الى ديمقراطية موجهة سيجعلها تفقد حريتها لحين من الوقت او الى الأبد • ولنتساءل : ما هى الحرية ؟ انها ادراك كل شخص

لوجوده كغاية ، لا كوسيلة فقط ، وأن هناك ـــ فى المجتمع الذى نعيش فيه ـــ مجالا للاختيار وللتجربة . وهكذا تتمثل حريتنا فى احساسنا بان هناك آفاقا واسعة نستطيع أن نستكشفها ، وان الفرص الطليقة متاحة أمامنا . والانسان ينعم بالحرية فى مجتمعه عندما تفتح له المنظمات المختلفة باب الأمل . من أجل هذا أقول ان الاتحاد السوفييتى ينعم بحرية حقيقية . صحيح ان العامل الروسى لا يستطيع أن ينقد ستالين بالطريقة التى ينقد بها العامل البريطانى المستر تشرشل او الرئيس روزفلت ، غير أن العامل الروسى يستطيع ان ينتقد «الأسطى» او مدير مصنعه بصورة لا تتاح لزميله البريطانى ابدا . واذا كانت الوسائل المتاحة لديه ضئيلة ، واذا كان مسكنه حقيرا ، الا انه لا يخشى التعطل او الشيخوخة . والأمة تعتنى بحالته الصحية وتعتبرها أمرا يهمها ، والدولة تهتم برفاهية ابنائه ، وهو يخدم المجتمع وبذلك يشعر بالعزة والكرامة ، أما العامل فى المجتمع الرأسمالى فيشعر بان عمله سلعة تباع وتشترى .

وهنا يجدر بنا أن نشير الى أن انتهاج المجتمع لسياسة التخطيط والتوجيه يقوم على مبدأ الملكية العامة لوسائل الانتاج ولنقارن بين وظيفة نقابة العمال فى المجتمع الموجه ووظيفتها فى الديمقراطية الرأسمالية . ان نقابات العمال فى أمريكا وبريطانيا تحمى حقوق أعضائها بأساليب تخضع لطابع الملكية الخاصة ،

حيث نجد ان باعث الحصول على الربح هو الباعث الذى يتحكم فى انتاج المالك ، ويندر ان تجد نقابة عمالية تهتم بتدريب عمالها ليكونوا أكفاء فى أعمالهم بمصانعهم • وأندر من هذا أن تجد نقابة عمالية تدخل الميدان الذى يحتكره المديرون وأصحاب الأعمال • ان نقابة العمال ، فى بريطانيا أو أمريكا ، لا تهتم الا بحماية العامل فى عمله ، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب المادية له • أما صاحب العمل فحريص على استغلال العامل أقصى استغلال ، والسلاح النهائى بين المعسكرين هو الاضراب أو الاغلاق • وفى هذا ، ما يهدد السلام الاجتماعى ، ويضطر الدولة الى التدخل احيانا • ولن تقف الدولة الرأسمالية حينئذ فى صف نقابة العمال ، وانما ستحمى أصحاب المصالح •

غير أننى لا انكر أن نقابات العمال فى بريطانيا وأمريكا حققت مكاسب كثيرة لاعضائها • غير أن هذه المكاسب لا تتناسب مع ما يبذله كل عضو فى نقابة العمال •

فاذا انتقلنا الى وضع النقابات العمالية فى الاتحاد السوفييتى وجدنا أنها لا تستطيع المساومة فى الاجور الا بمقدار • أما سلاح الاضراب فلا يمكن استخدامه • ولقد أكد احد المراقبين أن «الحركة النقابية فى الاتحاد السوفييتى لا تحمى الفرد من العمل المرهق» • ويبدو أنه لا مناص من الاعتراف بأن نقابات العمال الروسية تهتم بزيادة كمية الانتاج أكثر من اهتمامها

بمصالح أعضائها • والواقع ان الاتحاد السوفييتى اضطر الى هذا الوضع اضطرارا ، لقد كان فى سباق مع الزمن ، وكان يريد حماية الصناعات الموجودة به •

والآن ، وقد أوضحنا هذه النقاط ، نستطيع أن نقول ان النظرة النقابية السوفييتية تصلح للديمقراطية الموجهة أكثر من صلاحية نظريات البريطانيين والأمريكيين • فما ان نعترف بمبدأ الانتاج الموجه من أجل الاستهلاك الشامل حتى نكتشف أن مهمة النقابة العمالية هى زيادة الانتاج ، ذلك لان زيادة الانتاج ستعود بالنفع على العمال أنفسهم •

ويجدر بنا أن نشير الى أن معظم القيود التى تفرضها الحركة النقابية فى المجتمع الرأسمالى مردها الى اقتصاديات الندرة وذلك الجيش الكبير من المتعطلين • وليس هناك ظل كبير من الواقع لمجتمع يعتمد على أسلوب السوق الحرة ، ويفترض وجود منافسة نزيهة ، ونبل فى ميدان العمل • ولقد خضعت نقابات العمال ــ دون وعى منها ــ للنزعة الفردية ، تلك النزعة التى يتميز بها المجتمع الرأسمالى • وقد تهتم بعض المنظمات المدنية بحال الفتيات اللائى يعملن فى مخازن نيويورك التجارية ، أما منظمات رجال السكك الحديدية فلن تهتم بحالهن • وهكذا تنعدم الصلة بين العمال لاختلاف الميادين التى يعملون فيها • ولقد حدث فى عام ١٩٤١ ان رفضت فئة من عمال السكك

الحديدية محاولات فئة اخرى لتأليف منظمة موحدة لحماية مصالحهم المشتركة • وهكذا تتسم النقابات العمالية فى الديمقراطيات الرأسمالية بطابع الفردية •

وأعتقد أن أسلوب المساومة الجماعية فى الديمقراطية الموجهة سيغير من مفهوم حرية العامل فى الميدان الصناعى بصورة تختلف عن الوضع فى النقابات العمالية بالديمقراطيات الرأسمالية • لاشك ان الاوضاع ستتغير ، فالديمقراطيات ستصبح موجهة ، كما أن هذا التوجيه يخدم المجتمع بأكمله لا مجرد قلة تنعم بالامتيازات • وهكذا تتحول الاقتصاديات من اقتصاديات الندرة الى اقتصاديات الوفرة •

ان نقابة العمال فى المجتمع الرأسمالى تواجه مصالح الملاك الذين يتحكمون فى السلطان الاقتصادى كما يتحكمون ايضا فى السلطان السياسى • وهكذا تنعدم حرية العامل فى المجتمع الرأسمالى ، ويصبح مفهوم الحرية مفهوما سلبيا •

أما مفهوم الحرية فى المجتمع الموجه فمفهوم ايجابى • فنقابات العمال تسهم فى تطوير رقعة لا تخضع لأصحاب المصالح وستتكيف العلاقات الانتاجية مع القوى الانتاجية ، وسيتخذ طابع الاستهلاك شكلا جديدا ، فعندما ظهر البرجوازيون مثلا رفضوا انماط الملابس ، والمساكن ، والرياش ، والأطعمة التى لازمتهم فى عهد الاقطاع •

والديموقراطية الموجهة تتحرر من طابعها الطبقى القديم وتتخذ شكلا جديدا من أشكال الاستهلاك . وبالرغم من القيود المجحفة التى فرضتها روسيا فى ظل الظروف التى واجهتها الا أن العامل الروسى يحس بأن آفاقا جديدة من الفرص قد انفتحت أمامه ، وهو يرفض الرضوخ للمقاييس القديمة . ولقد أصبحت النقابات العمالية تشارك جهاز الدولة فى رفع مستوى العامل من حيث كمية الانتاج ، والكفاءة . وبالرغم من العيوب الكثيرة التى يعانى منها العامل الروسى اذا ما قورن بالعامل البريطانى أو الأمريكى ، الا انه يمتاز عنهما بأنه لا يخشى التعطل ، ولا يخشى المرض ، او الشيخوخة . وهو يعرف ان فى مقدور اطفاله أن ينعموا بأرفع مستوى من التعليم وهو يتقاضى أجورا فى اجازته . وهو يحس بان الحاضر ملك له ، وان المستقبل سيكون ملكه ايضا . موجز القول أن من حقه ان يحترم ذاته ، وهذا لا يتأتى الا اذا شعر المواطن بأن حقوقه وآماله جزء من الاهداف الاجتماعية . وقد يكون فقيرا من الناحية المادية الا أنه غنى من الناحية الروحية فليس لآماله حدود . كل هذه الاشياء جزء من المجتمع الموجه الذى يعتبر هو جزءا منه .

- ٤ -

أعتقد ، كما سبق أن أوضحت ، أن الديمقراطية الموجهة ستضع مفهوما جديدا للحرية فى المجال الاقتصادى • فسيتحرر الناس من الحاجة ، وعدم الشعور بالامن ، وهكذا تفتح أبواب الامل ، بدلا من اضاعة الجهود فى مكافحة الخوف ، الخوف من الحاجة وعدم الشعور بالامن • وستتغير الوظائف التى تقوم بها الهيئات المختلفة وتتحول من مهمة الحماية الى مهمة أخرى وهى : رفع مستوى الصناعات المختلفة • ولنتصور نقابة عمالية مثل اتحاد عمال المناجم ، فهذه المنظمة لن تكتفى بحماية أعضائها من المظالم التى عانوها أيام الرأسمالية ، وانما ستهتم أيضا بأحدث المخترعات من أجل رفع مستوى السلع التى تنتجها • بل قد تلعب دورا ايجابيا من أجل تطوير صناعة التعدين ، والهندسة ، والوقود • أما اقتصاديات الندرة فلا تفكر فى هذه الاشياء • ولن تتغلب على الفقر والشعور بعدم الامان الا اذا وصلنا الى اقتصاديات الوفرة ، وحينئذ سيفكر الناس فى الاهداف الايجابية التى يمكن أن تحققها الحرية التى ينعمون بها •

واذا كانت الديمقراطية الموجهة ستحدث تغييرا فى مفهوم الحرية الاقتصادية فانها ستحدث أيضا تعديلات كبرى فى مفهوم الحرية السياسية • فمن المحتمل أن تتعرض الانظمة السياسية فى

الديمقراطية الرأسمالية لتغيرات جوهرية فى أسسها ـ ذلك لان هذه الانظمة ـ فى شكلها القديم ـ تمثل الحرية السلبية • لقد كانت تحمى مصالح طبقة خاصة من الملاك ، وتنظر الى الحقوق باعتبارها حقوق الملكية • أما وظيفتها الثانية فتتمثل فى رسم الحدود التى يجب ألا يتعداها المواطنون فى مطالبهم ، بحيث تحمى بذلك الملكيات الخاصة •

ومما يؤكد الطابع السلبى للحرية فى ظل الديمقراطيات الرأسمالية ذلك التلكؤ الذى سارت به فى ميدان التعليم • فالطبقة التى تمتلك كانت تخشى فتح نوافذ المعرفة للجماهير • والواقع أن النظام التعليمى يخضع لنوع الوظيفة التى سيؤديها المواطن بعد ذلك •

ومما يؤكد الطابع السلبى للحرية فى ظل الديمقراطيات الرأسمالية ، ذلك التلكؤ الذى سارت به فى ميدان التعليم فالطبقة التى تمتلك كانت تخشى فتح نوافذ المعرفة للجماهير • والواقع أن النظام التعليمى يخضع لنوع الوظيفة التى سيؤديها المواطن بعد ذلك •

ويتضح هذا الطابع أيضا فى النظام الديمقراطى للاحزاب السياسية • فهذه الاحزاب تبدأ برجال ينتمون الى طبقة الملاك ولا ينتمون الى طبقة غيرها ، وقد يكونون من المحامين ، غير أن المحامين

يعتمدون ـ بدورهم ـ على هذه الطبقة • ولقـــد اتضح من تاريخ الاحزاب فى كل مكان أنها لا تقوم بواجباتها الا اذا كان هـذا لا يؤثر على أصحاب الملكيات • وما ان يشك أصحاب الملكيات فى نوايا هذه الاحزاب حتى يشلون حركتها • ولم يكن فى مقـدور النظام الحزبى أن يصدر قانونا الا اذا تأكد الملاك من أن هذا القانون لا يصيبهم بأذى •

يجب أن يكون هناك ، اذن ، اتفاق حول المبـادىء الاساسية : ولقد قال اللورد بلفور ان هذا الاتفاق هو جوهر النظام الحزبى ـ ومما يؤكد هذه الحقيقــة ذلك التــاريخ الذى مرت به الاحزاب الاشتراكية فى الديمقراطيات الرأسماليـة • فهذه الاحـــزاب لن تثير أية مشاكل طالما أن أهدافها تتفق وأهداف الاحزاب التى تمثل الملاك • أما اذا انتهجت سياسة اشتراكية فسرعان ما تحس طبقـــة الملاك بالذعر والرعب ، وتلوح فى الافق سحب الصراع الاجتماعى• هذا هو الموقف الذى تعرض له حزب العمال البريطانى عام ١٩٤٢• فهذا الحزب يريد احداث تغييرات ضخمة فى نظام ملكية وســائل الانتاج • وزعماء الحزب يكررون وعودهم بعالم جديد ينعم فيـــه العمال بالامن الاقتصادى والمستوى اللائق فى الحياة • غير أن ممثلى الحزب العمالى فى حكومة تشرشل لم يطالبوا بهذه الاشياء ! ذلك لانهم يعرفون أن مستر تشرشل وزملاءه المحافظين سيرفضون مطالبهم •

هكذا يدفع زعماء العمال الى الرضوخ لسياسة تنكر أهمية مبادئهم وهم يقبلون أساليب التنظيم الاجتماعى التى لا تتمشى مع المجتمع الذى يعملون على تحقيقه • وهم يدافعون عن موقفهم هذا بطرق مختلفة فيقولون انه لا بد من عدم التعرض للوحدة القومية فى أوقات الازمات ، وان الشعب لن يغفر لهم هربهم من المسئوليات وان كانوا لم يستشيروا الشعب فى ذلك • هكذا تفسر مسئولياتهم على أنها تعنى شن الحرب بما يتفق وهوى حزب المحافظين • ويقولون ان الشعب يستطيع أن يختار بعد انتهاء الحرب بين سياسة المحافظين السياسة الاشتراكية على الرغم من أن هذا الرأى يتجاهل الحقيقة الغالية وهى أن الدافع الذى ينتزع الرضا والموافقة لسياستهم سيكون قد زال بعد الحرب •

وربما لجأ حزب العمال الى تبرير آخر لموقفه فيقول زعماؤه ان سياسة « الاخذ والعطاء » هى الشرط اللازم للحكومة الائتلافية • وقد يشهدون على ذلك بقائمة طويلة من الاصلاحات الاشتراكية وزيادة معاشات العاجزين وغير ذلك من المشروعات التى كان سوف يستغرق تنفيذها زمنا طويلا فى رأيهم لو لم يتم التآلف بين الحزبين فى خلال سنوات الضيق •

ولكن لو نظرنا بامعان الى طابع الاصلاحات الاشتراكية التى حققها حزب العمال يتضح لنا أنها جميعا لا تفترض احداث أى

تغيير في العلاقات الإنتاجية في فترة قيام الحكومة الائتلافية • والواقع أن هناك مبدأ ثابتا في صميم سياسة حزب العمال يتلخص في أن الانتصار في الحرب لن يكون ذا أهمية لو لم تتم هذه التغييرات قبل نهاية الحرب • ويساعد زعماء العمال أنفسهم على تطبيق سياسة من شأنها القضاء على الامل في سبيل تحقيق الاهداف التي تعهـــــدوا بتحقيقهـــا •

وانني أعتقد أن سبب هذا التناقض واضح ، فمصدر قوة المجتمع هو طابع العلاقات الانتاجية التي يجب على الدولة حمايتها • ولا بد أن تتطور الانظمة السياسية بحيث تتفق مع هذا الطابع ، والحزب السياسي الذي يعمل على تغييره يعتمد على موافقة الطبقة الحاكمة التي تستحوذ على قدرة المجتمع الحيوية على التغيرات التي يقترحها • وقد يعجز زعماء العمال عن الحصول على هذه الموافقة ولذلك يجب عليهم اما أن يقبلوا الوضع الراهن بحيث يحققوا منه ما يمكنهم تحقيقه أو أن يقاتلوا قتالا مريرا من أجل تغييره • ويتطلب الحل الاخير الخروج من الحكومة الائتلافية • ولما كان هـذا الحـل عسيرا فانهم يضطرون الى ارضاء الطبقة الحاكمة •

انني أقصد بالمثل السابق أن أثبت أن طابع الدولة سيضع حدود العمل السلمي في نظام تفرضه العلاقات الانتاجية بغض النظر عن تقسيمات الحزب في المجتمع • ولا شك أنه ستتوفر بعض المرونة في

الحركة اذ أن اختلاف مستوى الضريبـــة ومركز كل من الصناعة والزراعة وكمية الخدمات الاجتماعية التى تحميهـــا الدولة ونطاق التعليم المجانى - كل هذه الاشياء ستكون مقبولة طالما ظلت حـدود نطاق العلاقات الاجتماعية مقيدة برضا الاشخاص الذين يضعونها. والواقع أن الامر الحيوى هو تكيف سلوك الحزب مع ذلك الرضا بفعل طبيعة النظام البرلمانى فى الديمقراطية الرأسمالية . أما الخلاف بين الاحزاب فى مجال العمل فانه يتخلف عن الخلاف فى مجـال الافكار. وهذا هو السبب الذى يجعل فى مستطاع السير جون سيمون التكيف فى أية وزارة بغض النظر عن فلسفة رؤسائها. وبمجرد دخول مجال العمل تختار تلك العناصر التى تدخل فى نطاق العلاقـات الانتاجية التى أشرت اليها سابقا .

وأعتقد أن هذا الامر ينطبق أيضا على الديمقراطية الموجهـــة بمجرد أن تحدد طبيعة الدولة الحقيقية التالية وهى الملكية العـــامة لا الخاصة لوسائل الانتاج فلا بد من أن يرتبط مجال عمل الحـزب الذى يتميز عن فلسفات الاحزاب بالنتائج التى ينطوى عليها هـذا المبدأ . ويمكننا أن نصـــور حزب المحافظين فى الديمقراطيـــة الاشتراكية على أنه يحث على التخلص من الاشتراكية وعلى العودة الى المزايا التى تحققها الملكية الخاصة من الناحية الرسمية ، غير أن هذا الحزب سوف يتقيد عمليا بالنظام الذى يحدده الطابع الاشتراكى

لقوة الدولة • بل ان أفكار حزب المحافظين فى هذا المجتمع ستكون أشبه بالافكار التى يحافظ عليهـا الحزب الشيوعى فى الديمقراطية الرأسمالية • وستكون هذه الافكار محتملة طالما لم تعتبر خطرا على المجتمع ولكنها ستتعرض للاضطهاد بمجرد تهـديدها للاسس التى يقوم عليها المجتمع •

وتقوم الاحزاب السياسية فى الديمقراطية الموجهة على أساس مبدأ الحرية الذى يختلف كل الاختلاف عن مثيله فى الديمقراطيـة الرأسمالية ، ففى الاخيرة تكون فكرة الحرية سلبية ونظرا لقيامهـا فى نطاق الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فلا بد من أن تحمى حقوق الملاك من أى خطر ولو لم تفعل ذلك لمـا أصبحت ديمقراطيـة رأسمالية • وتنطوى فى جوهرها على التحرر من تدخـل سلطة الدولة • غير أن فكرة الحرية فى الديمقراطية الموجهـة هى فكرة ايجابية تقوم فى نظام الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وكلمـا زاد ما يستطيع أن يقدمه الانسان زاد أيضا ما يستطيع أن يأخذه حيث ان زيادة حجم الانتاج ترفع مستوى المعيشة • ويصبح من واجب الحكومة فى الديمقراطية الموجهة أن تبين أنه كلما زادت قدرة الانسان على التخلى عن المزايا التى قد ينعم بها كلما زاد مقدار الرفاهية التى ينعم بها غيره من المواطنين • وهكذا يحتمل أن تتخلف الاحزاب السياسية فى الديمقراطية الموجهة عن بعضها البعض من حيث رأيها فى تطوير الملكية العامة نظرا لاختلاف القيم التى يقبلها كل حزب •

ومن اليسير أن تتبين مثلا أن جماعة من المواطنين تختلف مـع جماعة أخرى فى الرأى فيما اذا كان من المفضل التخلى عن بعض المتع من أجل رفع المستوى المادى • ومن المحتمل أن تفضل جماعة الاحالة الى المعاش فى سن مبكرة فى الصناعة أو فى الزراعة لو أتيح لنا التخلص من اقتصاديات الندرة والتمتع باقتصاديات الوفرة دون دفع الثمن بقيام ثورة هدامة • وقد يقوم الخلاف أيضا حول السن التى يبدأ عندها الشبان حياتهم العملية • ولو سلمنا بأن الحرية ذات طابع ايجابى فيبدو أن مهمة الحزب السياسى ستكون عامة دون أن يعنى بالنقط الخاصة • ولن يكون الحزب وسيلة لشن الحـرب دون الالتجاء الى العنف مما يتطلب اقامة منظمات دائمة تقوم بالاستعداد للمعركة وهى تعلم أن المنتصر هو الذى يستولى على الغنائم كما هو الحال فى المنازعات التى تنشـأ بين الاحزاب فى الديمقراطيـة الرأسمالية •

ولا بد فى هذا المجال من تأكيد أهمية هذه الصفة الايجابيـة للحرية • فيرى كل من يدرس الحرية فى المجتمع غير الموجه الذى تشيع فيه الديمقراطية الرأسمالية أن الطابع السـلبى الذى يسبب المنازعات الحزبية يؤدى الى صراع ذى طابعين فهو من ناحية صراع لحماية أصحاب الأملاك من مطالب جمـاهير الشعب التى لا تمتلك شيئا وهو من ناحية أخرى صراع داخل الطبقة المالكة لدفع توازن

سلطة الدولة الى جانب مصلحة معينة دون المصلحة الاخرى • ويتجلى ذلك فى تطور موقف الدولة من الفقراء والطريقة التى أخضع بهـا الفقراء للنظام المتبع فى المصانع والاعتراف تدريجيا بالقـانون بأن اتحاد الفقراء لحماية أنفسهم يجب ألا يعتبر مؤامرة تقف فى سبيل التجـارة •

أما النوع الثانى فيوضحه لنا تاريخ بعض الحجج التى قامت حول موضوع التعريفة الجمركية وما تعود به على الصناعة والزراعـة • والواقع أن التعريفة الجمركية كانت الوسيلة التى مكنت الطبقـة الارستقراطية الالمانية من تأكيد سيادتهم فى ألمانيا ضد قوة الطبقـة الوسطى الناهضة بل انها تتجلى أيضـا فى تاريخ بعض الشركات الضخمة التى منحت امتيازات هائلة جعلتها تتحكم فى وسائل النقل فى الولايات المتحدة •

ان سياسة الحرية السلبية هى فى الحقيقة داخليا وخارجيا سياسة القوة ، فهى تضم بالقوة ـ سواء علنا أم فى الخفاء ـ الامتيازات التى يحصل عليها بعض الناس دون غيرهم • والواقع أن جوهر الحرية السلبية فى ادخـال أكبر عـدد ممكن من عناصر عـدم المساواة هو السبب الذى يحول دون تحقيق الرأسمالية للمبادىء الديمقراطية فهى تتقدم دائما نحو الثورة المضادة •

أما الحرية الايجابية فتهدف بصفة رئيسية الى تنظيم الفرص التى

توجد التوافق بين غاية الفرد وغاية المجتمع • ومن ثم فهى تعمل على خلق تلك البيئة التى تتيح الجو لظهور شخصية متكاملة لجمهـــور المواطنين • ولا يمكن أن يتحقق هذا التكامل فى ظل اقتصـاديات الندرة • فلا بد فى اقتصاديات الندرة أن يسيطر على المجتمع القلق والفقر والخضوع • ولا يمكن أن تزول هذه العناصر الثـــلاثة الا عندما يدخل معظم الشعب فى طبقة أصحاب الاملاك • وينطوى هذا على خيبة آمال الناس لان القانون يخيرهم بين الخضوع والتحدى •

ويترتب على ذلك أن الشرط الذى يمكن أن يساعد الرأسمالية على خدمة الجماهير هو تخليها عن الطابع السلبى للحرية والتمسك بالطابع الايجابى • ولكى تحقق ذلك لا بد أن تكون قادرة على ربط الحقوق التى تحميها بالشخصية لا بالملكية غير أن هذا الارتباط يتنافى مع المبدأ الرأسمالى • لان الرأسمالية تعمل على زيادة اعتماد الجماهير على القوانين غير الشخصية التى توجه السوق فى المجال الاقتصادى وعلى القيم التى يتطلبها طابع الرأسمالية ولن تعبر هذه القيـــم عن تجربة الجماهير أنفسهم بل عن تجربة طبقة الملاك التى تسيطر على المجتمع الرأسمالى • لذلك لا بد أن تشعر الجماهير بتفاهتها ولا يمكن أن تثبت كيانها الا بتحدى الانظمة التى تعتبر أفراد الشعب مجـرد وسائل تتحكم فيهم • وهذا هو السبب الذى يثير التبرم فى نفوس العمـــال •

والواقع أن ظهور الحرية الايجابية فى روسيا نتيجة للملــكية العــــامة من أهم الاشياء التى يجب الاهتمام بهـــا على الرغم من الصعوبات الكبيرة والضغط العظيم الذى اضطر حكامها الى فرضه • فيجب أن يفعل الانسان شيئا لا أن يملك شيئا ليكون انسانا • والواقع أن مساهمة العامل عظيمة الاهمية للمجتمع وهى لا تهدد مبدأ الامن كما هو الحال فى الديمقراطية الرأسمالية • فقد يوجد بعض التفاوت فى الاجور والمساكن غير أن هذا التفاوت لا ينفى فكرة المساواة فى المجتمع الروسى •

هيئة قناة السويس

معديات بور سعيد

همزة وصل بين آسيا وأفريقيا

تتولى ثلاث معديات نقل الركاب والعربات بين الضفة الافريقية (بورسعيد) والضفة الاسيوية (بور فؤاد) وبالعكس ، وبينما تقوم معديتان بعملهما المنتظم ، ترسل الثالثة الى الورش العمومية حيث تجرى لها عمرة شاملة كاملة ، تعود بعدها الى الخدمة فترسل معدية أخرى الى الورش وهكذا دواليك ، بحيث تكون المعديات دائما فى حالة جيدة تؤهلها للقيام بعملها المرهق على أكمل وجه .

وتقوم المعديات يوميا بنقل حوالى ١٥٠٠٠ راكب و ٦٠٠ سيارة و ١٢٠٠ دراجة و ٣٠٠ عربة أخرى من جميع الاحجام والاشكال ، ويمر هذا السيل المتواصل تحت اشراف مستخدمى قسم النقل التابع للورش العمومية لهيئة قناة السويس الذين يؤدون مهمتهم هذه باخلاص وتفان أصبحا مضرب الأمثال .

وينتاب أحيانا العطب محركات المعدية ، مثل أى عائمة أخرى مع فارق بينهما ، فالمعدية لا تستطيع أن تتوقف كغيرها لبضع ساعات ، أو حتى لبضع دقائق حتى يتم اصلاحها ، فالحاجة اليها مستمرة لا تحتمل الانتظار . وعندها يتعين على المهندس المكلف بالقيام على سيرها ومساعديه اتخاذ أى اجراء مؤقت يضمن استمرار سير العمل ، الى أن يحل الليل وتبدأ الحركة فى الهدوء نوعا ، فيجرى اصلاح المحرك بصورة نهائية فى أثناء الهزيع الاخير من الليل ، بحيث تكون المعدية مستعدة لاستئناف رحلاتها فى الصباح المبكر .


الجمعية التعاونية للبترول
محطات التعاون
أحدث محطات الخدمة والتموين
مزودة بالمعدات الحديثة والعمال الفنيين
تخدمك في كل مكان


عيد النصر
أسرة شل
وآبار الزيوت
تشاطر
الجمهورية العربية المتحدة
فرحتها
وتجدد ولاءها
في
عيد النصر
وقد استعاد
الوطن أرضه
والشعب مجده
شل

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

مجموعة

إخترنا لك

تصدر

نصف شهرية باللغات العالمية

يشترك في تحريرها وإعدادها

لجنة "إخترنا لك"

المراسلات : الدار القومية للطباعة والنشر

٣٠ شارع منصور - ص.ب ٢٣٩٨

مطابع شركة الاعلانات الشرقية

ص

١٠